

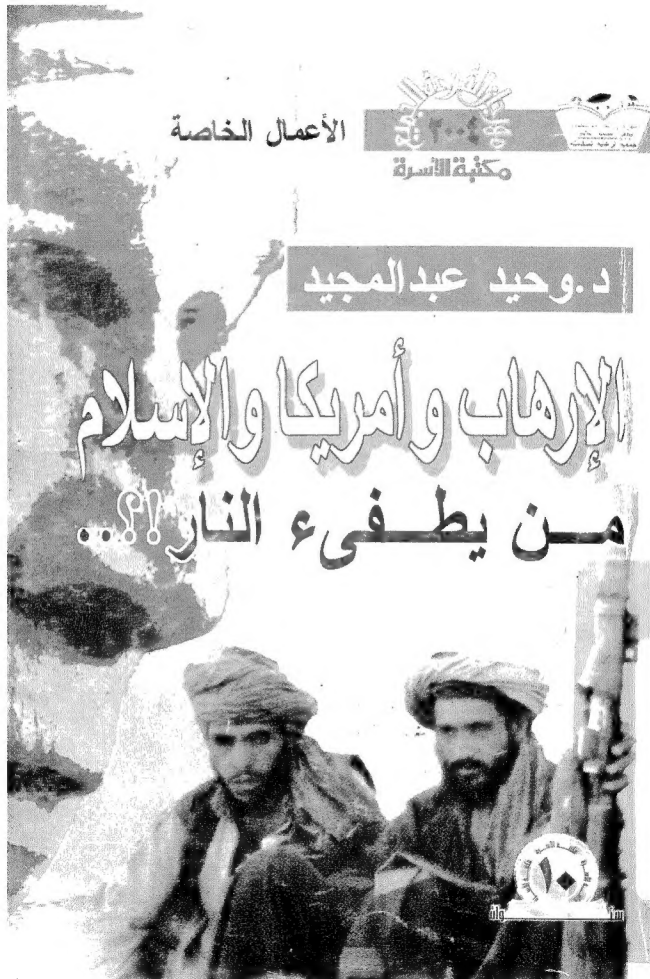
الأعمال الخاصة

مكتبة الأسرة

مكتبة الأسرة

د. وحيد عبد المجيد

# الإرهاب وأمريكا والإسلام من يطفىء النار!؟...





الإرهاب وأمريكا والإسلام  
من يطفى النار؟..

**الناشر: دار مصر المحروسة**

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٦٣٩٩ / ٢٠٠٤

الترقيم الدولي : X 9297 / 97701 / ISBN

**إهداء 2006**

ورثة الكيميائي/ محمد فاروق الفران  
الإسكندرية

# الإرهاب وأمريكا والإسلام من يطفى النار؟..

د. وحيد عبد المجيد



## مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٤

مكتبة الأسرة

برعاية السيدة سوزان مبارك

(سلسلة الأعمال الخاصة)

إشراف: نادية مصطفى

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

الإرهااب وأمريكا والإسلام

من يطفئ النار؟!

د. وحيد عبد المجيد

للفنان: محمود الهندي

الإخراج الفني والتنفيذ:

صبرى عبد الواحد

الإشراف الطباعى:

محمود عبد المجيد

المشرف العام :

د. سمير سرحان

## السيدة التى جعلت من الكتاب وطنًا !

د. سمير سرحان

مرت عشر سنوات منذ إنشاء «مكتبة الأسرة» وأذكر أنه كان يومًا مشهودًا، حين جلسنا مع عدد من المثقفين والوزراء والمفكرين حول تلك السيدة العظيمة التى كانت عيناها تشخص إلى السماء حيث أحلام كثيرة تدور بذهنها الذى لا يتوقف عن التفكير أبدًا.

كانت منذ سنوات قد أنهت رسالتها من الماجستير، التى كان من نتائجها ضرورة إصلاح أحوال المدارس الابتدائية، ورفع مستواها العلمى والتعليمى، وحتى مستوى الأبنية والخدمات.. فكان الأساس فى ذهنها، كما أدركت بعد ذلك معظم الدول الكبرى أن العملية التعليمية هى أهم ما يميز الأوطان، وأن الطفل الذى يمثل البذرة الأولى فى بناء مستقبل أى وطن هو البداية الحقيقية، كنا نتمعجب جميعًا فى صمت ونحن جالسون حول تلك المائدة الصغيرة.. لماذا لم يفكر أحد من قبل فى الطفل، ولا أعنى صحته فقط، أو ما قد يصيبه من أمراض، أو مستوياته الاقتصادية

والاجتماعية.. لماذا لم يفكر أحد فى الطفل الإنسان؟ أى فى عقل  
الطفل ووجدانه، والانطباعات المختلفة، التى يكتسبها من عملية  
التعلم، وبخاصة من القراءة الحرة، وليس قراءة الكتب المدرسية  
فقط.

وكان الطفل المصرى فى ذلك الوقت معتاداً أن يمسك بالكتاب  
المدرسى ويصب عليه كل ما فى طاقته من كره وسخط، ويحفظه  
حفظاً آلياً بلا فهم، ويُفرِّغ هذا الفهم على الورق لينجح وينتقل من  
سنة دراسية إلى أخرى، أما فى آخر السنة فكانت العادة أن يرمى  
الكتاب المدرسى من النافذة، كأنه قد تخلص من عبء ثَقِيل.

كانت السيدة العظيمة، التى قُدِّرَ لها أن تعنى بمستقبل مصر،  
وأن تكرر حياتها لبناء هذا المستقبل، تفكر فى الطفل كإنسان،  
وكعقل، وكروح... لقد اكتشفت أن كل ذلك لا يأتى إلا بالقراءة،  
والقراءة خارج المقرر الدراسى، كما لا يأتى أيضاً إلا من خلال  
كتاب يوضع فى يده ليحبه شكلاً ومضموناً، ويحتضنه فى سريرهِ  
وهو نائم، ويطلق من خلال المادة التى يقرأها فيه، العنان لخياله،  
فيسافر من خلال هذا الكتاب إلى عالم سحري من الأماكن  
والأفكار والمشاعر والرؤى.

لمعت العينان الذكيتان بعمق الفكرة، وأهميتها لوطن يبنى نفسه  
ويضع نفسه على مشارف القرن الحادى والعشرين، وبعد أربع  
سنوات من افتتاح المكتبات العامة فى الأحياء الفقيرة والمُعَدِّمة،



كانت الفكرة الرائدة قد اكتملت فى ذهنها فأصبحت سوزان مبارك صاحبة أعظم مشروع ثقافى فى القرن العشرين وأوائل الحادى والعشرين.. «مكتبة الأسرة».

وكانت فكرة مكتبة الأسرة بسيطة وعميقة فى نفس الوقت، وهى أن نقوم بفرس عادة القراءة فى نفوس ملايين أبناء الشعب الذين لم يكن الكتاب من قبل جزءاً من حياتهم.. وأعتقد أن هذا الهدف قد نجح تماماً، فقد كان بعض من يسخرون من الشعب المصرى، محاولين الحط من قدره يصفونه بأنه شعب **الفول والطعمية**، وأعتقد أنه الآن وبعد عشر سنوات من صدور مكتبة الأسرة، أصبحوا يسمونه بلا تردد شعب الكتاب والقراءة والعلم والمعرفة.. لكن الهدف الأعمق والأسمى كان إعادة بعث التراث الأدبى والفكرى والعلمى والإبداعى الحديث لهذه الأمة، وهذا يؤكد بالفعل لا بالكلام ريادتها وقيادتها الثقافية والفكرية فى عالمنا العربى، كما يؤكد عظمة ما جاء به عصر التتوير المصرى لينقل العالم العربى كله من عصور الظلام المملوكية والاستعمارية إلى شعوب تعيش عصر العلم والتقدم، وتبنى شخصيتها الثقافية وحضورها الثقافى على مدى العالم..

وها قد أصبحت مكتبة الأسرة بعد عشر سنوات من الجهد المضنى والمتواصل تقدم أكثر من عشرة ملايين كتاب موجودة الآن فى كل بيت مصرى، تحمل صورة السيدة التى فكرت ونفذت هذه

الذخيرة من الفكر والإبداع التى تثرى عقل ووجدان كل مواطن  
طفلاً كان أم شاعراً، ليس فى مصر فقط، وإنما فى العالم العربى  
كله.. وأصبحت المادة التى تضمها هذه الكتب هى أساس راسخ  
لتكوين مواطن المستقبل، وأصبحت معظم الدول العربية والمؤسسات  
الدولية تطلب تطبيق التجربة المصرية على أرضها.

هل كان مجرد حلم لسيدة عظيمة شخصت بنظرها إلى  
السماء باحثة عن المستقبل، أم كان مجرد حلم رائع، هائل القيمة  
والحجم وتحقق.. تحية لهذه السيدة العظيمة «سوزان مبارك»،  
واحتراماً وحباً بلا حدود على قدرتها لتخيل المستقبل، وبناء إنسان  
جديد لوطن جديد.

وستظل صورة السيدة سوزان مبارك موجودة على كل كتاب،  
وفى كل بيت تُذكر كل مصرى أن الحلم الحقيقى ليس بالمال، وليس  
بالتهاافت على الماديات، إنما هو «المعرفة» وبدون معرفة فى هذا  
العصر لا يوجد وطن، وإذا فقد الإنسان الوطن فقد ذاته.. بل فقد  
كل شئ يربطه بهذه الحياة.

**د. سمير سرحان**

## مقدمة



لم يكن أسوأ من موقف الدفاع عن ارهاب سافر  
أعمى مارسسته شبكة «القاعدة» وتغلف بدائي أسود  
انغمست فيه حركة «طالبان» إلا الموقف الذى تجاوز  
إدانة الاعتداء على الولايات المتحدة إلى تأييد  
حربها ضد أفغانستان دون قيد أو شرط، وتبرير  
سياستها الخارجية الفاشمة وتبرئتها من أى  
مسئولية عما تعرضت له يوم الثلاثاء الأسود الحادى  
عشر من سبتمبر ٢٠٠١.

ولكن الغريب، والمبشر فى آن، هو أن هذين  
الموقفين لم يهيئنا على الساحة، بالرغم من أن أولهما  
تصدرها ليس فقط لأن أصحابه هم الأنشطة والأعلى  
صوتا، ولكن أيضا بسبب ضعف أرضية الموقف الثانى  
فى ظل الكراهية الشديدة للولايات المتحدة أو  
سياستها الخارجية فى الشارع العربى والمسلم.

فالمدافعون عن الارهاب كرها في أمريكا أكثر  
انتشارا من المتعاطفين معها، بل ربما لا تجوز  
المقارنة أصلا ومع ذلك يصعب قبول ما تردد عن أن  
الذين فرحوا لضرب أمريكا وتعاطفوا مع أسامة بن  
لادن وشبكته وحركة «طالبان» هم أغلبية العرب  
والمسلمين.

فإذا صح ذلك، فرضا لما بقى بصيص أمل في  
انجاز أى من أهدافنا الوطنية والديمقراطية  
والاجتماعية، وما بقى لنا إلا أن ننتظر أياما أكثر  
صعوبة على المستوى الداخلى وأشد هوانا على  
الصعيد الخارجى مما عرفناه في هزائم قادتنا  
المبجلين ومما انتهى إليه أسامة بن لادن والملا محمد  
عمر وزمرتيهما.

إذا صح أن أمتنا تردت إلى حد أنها لم تجد  
«أبطالا» لها إلا من هذا النوع، فنحن نستحق جهنم  
وبئس المصير وفي الحياة الدنيا قبل الآخرة، سواء  
من ساهم في هذا الانحدار أو من وقف متفرجا، أو  
حتى من حاول الانقاذ والتصحيح لأنه سلم بالفشل  
واستسلم للإحباط.

فأمة هذا موقفها لا تمتلك ذرة من وعى سياسى  
يمكن البناء عليها وتطويرها. وإنما تمتلك ركاما  
هاثلا من اليأس قد يستحيل إزالته. وأمة هذه حالها  
لا خير يرجى منها مما يستلزمه بناء ديمقراطى هو  
السبيل إلى التقدم، وتحقيق نمو اقتصادى يتيح لها  
أن تقف وسط الأمم المنجزة فى عالم يشهد فيه  
التنافس ويزداد حدة.

وأمة هذا فهمها لدينها تكون قد فقدت المصدر  
الأهم للطاقة التى تحتاج إلى الكثير منها إن للصمود  
إزاء المحن أو للنهوض بعد السقوط، وهو العقيدة  
القائمة على صحيح الدين.

غير أن هذه ليست هى صورة أمتنا، بل قطاع  
منها ليس غالبا وإن لم يكن هامشيا. فالقسم الأكبر  
من الأمة اقترب بدرجات من الموقف المبدئى الذى  
ينسجم مع مصالح الأمة ويتسق مع عقيدتها، وهو  
رفض الاعتداء على مدنيين فى واشنطن ونيويورك  
كانوا أو فى كابول وقندهار ومزار الشريف وغيرها  
من مدن أفغانستان المسلمة.

الموقف المبدئى الذى يكره أمريكا وسياستها التى

لم تعد فيها أى مسحة ليبرالية، مثلما يرفض طروحات «القاعدة» و«طالبان» لخروجها على الإسلام وتعبيرها عن أقصى صور البدائية والتخلف والانحطاط.

الموقف المبدئى الذى يعرف أن مواجهة أمريكا تقتضى أن نفتح طائرات نفاثاتها بها لا أن نخطف طائراتها ونحولها إلى متفجرات، وأن يكون أبطالنا هم المبتكرون والمنتجون مخترعو التكنولوجيا حتى لا نجد أنفسنا ذات صباح مثل إخواننا الأفغان يحملون المدافع التى تنهال عليهم من الخارج على ظهور حميرهم.

الموقف المبدئى الذى ينطلق من أن أمتنا سادت العالم يوم أن حملت رسالة العقل والعلم والتقدم لا الخرافة والجهل والتخلف، وقدمت نموذجا فذا فى البناء لا الهدم، وفى إعمار الأرض لا تخريبها، وفى الارتقاء بالحضارات الأخرى لا تفجير منشآتها.

الموقف المبدئى الذى ينطلق من أن حق تحرير الوطن من الاستعمار هو حق سامى، ولكنه ليس أسمى من حق تحرير الإنسان من الطفيان لأنهما



حقان يكمل أحدهما الآخر، إذ لا يستطيع الإنسان الخاضع للاستعباد أن يحسن الجهاد من أجل الوطن.

الموقف المبدئي الذي لا يلهيه عداً أو خصومة عن ركانزه المعرفية والعقائدية، فلا يرد مثلاً على ازدواج المعايير الأمريكية بمثله، بل يجاهد من أجل وضع حد لهذا الازدواج الذي يتعارض مع مصالح أمتنا، فإذا انسقنا إلى مثله اضعفنا قضايانا العادلة واتحنا لأعدائنا فرصاً إضافية لانتهاك حقوقنا.

هذا الموقف المبدئي هو موضوع كتابنا بلورة له وتأسيساً في لحظة تشدد حاجتنا فيها إلى التفكير الهادئ والسير على صراط مستقيم والاعتماد على ميزان حساس اتقاء لشطط قد ينتج عن أوهام أيديولوجية أو حماسة متقدة أو مشاعر مضطربة أو عواطف ملتهبة، وتجنباً لانحراف قد ينجم عن مصلحة ضيقة أو روابط مشبوهة أو أولويات مختلة أو فزع من غوغائية منفلة.

د. وحيد عبدالمجيد

القاهرة: ٢٠١١/١١/٢٠



## الفصل الأول

الإرهاب يخلق عالماً جديداً



كثبت الهجمات غير المسبوقة التي دمرت برجى  
مركز التجارة العالمى وجناحا فى مقر وزارة الدفاع  
الأمريكية «البنتاجون» الأحرف الأولى فى تاريخ  
جديد للعالم. وربما يكون من بين ما سجلته هذه  
الهجمات وضع حجر الأساس لنظام عالمى جديد  
نوعيا، وليس مجرد نظام مختلف عن ذلك الذى  
سبقه.

فكان الانتقال من نظام عالمى إلى آخر يرتبط  
بتطورات كمية بالأساس منذ أن صارت الدولة-  
الأمة هى الوحدة الأساسية فى هذا النظام فعندما  
انهار الاتحاد السوفيتى السابق مثلا فى نهاية  
الثمانينيات انتهى النظام العالمى الذى كان هذا  
الاتحاد أحد قطبيه الكبيرين. ولذا كان نظاما ثنائى  
القطبية قام على تنافس بين الولايات المتحدة  
والاتحاد السوفيتى كل على رأس مجموعة من الدول

أو معسكر دولي وبانهيار أحد القطبين واستمرار  
الآخر صار النظام العالمى أحاديا على مدى السنوات  
العشر الأخيرة.

وكان هذا تغيرا كميا أكثر منه نوعى بالرغم من  
أنه انطوى على عناصر كيفية جديدة بطبيعة الحال.  
وكذلك كان الأمر عندما انتهى النظام العالمى  
متعدد الأقطاب الذى استمر أكثر من قرن من الزمن  
إلى أن وهن أقطابه الأساسيون الأوروبيون وأنهكتهم  
حريان عالميتان هائلتان فى غضون ثلاثة عقود من  
الزمن فى الوقت الذى كانت الولايات المتحدة  
والاتحاد السوفيتى تراكمان عناصر القوة وتبرزان  
على المسرح الدولى لترثا قيادة النظام العالمى الذى  
أصبح حينئذ ثنائى القطبية بعد أن كان متعدد القوى  
الكبرى.

وربما يشهد العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١  
ظاهرة يجوز أن نعتبرها جديدة نوعيا، وهى بروز  
قطب عالمى صاعد، ولكن ليس فى صورة دولة، وهو  
الارهاب بما يعنيه ذلك من تغيير فى هيكل النظام  
العالمى الذى يصير ثنائيا وليس أحاديا. فللمرة

الأولى لن يكون القطب الدولي فى صورة دولة وإنما فى شكل منظمات وحركات وأفراد لا يجمع بينهم أكثر من العداء للقطب الآخر.

وللمرة الأولى أيضا سيكون هناك قطب عالمى خفى غير ظاهر ولا يظهر منه إلا أعماله التى تدل عليه أو الأشخاص الذى يتم اعتقالهم هنا وهناك وإذا صح هذا التقدير سيكون النظام أحسدى القطبية الذى تصدرته الولايات المتحدة هو أقصر النظم العالمية عمرا إذ لم يمر على نشوئه أكثر من عقد واحد من الزمن.

ولا يختلف الأمر كثيرا إذا ابتغينا الحذر واعتبرنا ما حدث فى الثلاثاء الأمريكى الأسود جزءا من عملية تحول تستمر لسنوات فى اتجاه النظام الجديد نوعيا الذى يقوم على قطب ظاهر وآخر خفى.

فالأرجح أن الهجمات على نيويورك وواشنطن هى الجزء المحورى فى عملية التحول التى بدأت إرهاباتها منذ عدة سنوات.

وبغض النظر عما إذا كانت قد اكتملت أم مازالت

فى طور التشكل، فالواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت معها من منظور أنها صارت مكتملة وإلى الحد الذى يستدعى استنفار تحالف دولى واسع النطاق لمحاربة القوى التى صارت- وفق مضمون الخطاب السياسى الأمريكى- قطبا معاديا.

فى هذا الخطاب، تعتبر الهجمات الارهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة بداية الحرب العالمية الثالثة أو الحرب العالمية الأولى فى القرن الحادى والعشرين حسبما أعلنه الرئيس بوش الثانى والتزم به.

وفى الإمكان، عبر أى مقارنة سريعة، ملاحظة تغير نوعى فى الخطاب السياسى الأمريكى، بل فى مجمل الخطاب الدولى، تجاه الارهاب الذى كان يعتبر خطرا ويثير قلقا، فإذا به يصير تهديدا شاملا يثير فزعاً ويدفع إلى بناء استراتيجيات وتكتيكات جديدة فى مواجهته.

فعندما تصير المهمة المقدسة للقطب الأول الأمريكى هى القضاء على الارهاب، لا يمكن إلا أن يكون هذا الأخير هو مصدر التهديد الذى لا يرقى إليه غيره أو يقترب منه.



وهنا نلمس تغيرا نوعيا آخر فى طابع النظام العالمى وهيكلى قيادته، وهو أن هدف أحد قطبى النظام الجديد هو القضاء على الآخر وليس فقط هزيمته أو إخضاعه .

صحيح أن هزيمة قطب دولى ربما تساوى نهايته، كما حدث للاتحاد السوفيتى السابق مثلا غير أنه لا واشنطن ولا موسكو أعلنت فى أى وقت خلال مرحلة الحرب الباردة الدولية أن هدفها هو القضاء على الآخر أو إزالته من الوجود .

كما أن مدلول القضاء على القطب الآخر يختلف حتى إذا افترضنا أن هذا كان هو الهدف غير المعلن لقطبى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ففى تلك المرحلة كان المقصود هو القضاء على عقيدة القطب الآخر أو أيديولوجيته وبالتالي نظامه السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وليس القضاء على وجوده المادى بما فى ذلك سكانه، كان المقصود بالقضاء على القطب الآخر معنويا أكثر منه مادى.

## أولاً، أثر الارهاب على مستقبل النظام العالمى،

هـركز الخطاب السياسى الأمريكى عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على أن مواجهة الارهاب لم تعد على نسق ما حدث عقب تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبي ودار السلام فى عام ١٩٩٨ مثلاً، وإنما يهدف إلى اجتثاث قواعد الارهابيين المستهدفين، أى القضاء على وجودهم كاملاً.

وليس هذا مجرد موقف ناجم عن توتر الأعصاب أو حتى هستيريا ناتجة عن هول ما حدث فى يوم ١١ سبتمبر إنه موقف يعبر عن طابع الصراع بين قطبى النظام العالمى الجديد نوعياً وهو موقف استراتيجى يصل إلى حد اعتبار القضاء على الارهاب والإرهابيين هو العمل الأول لهذا الجيل من الأمريكيين وفق تصور الرئيس بوش الذى يعتبر هذا العمل هو الإنجاز الذى يقدمه جيله إلى الأجيال المقبلة، وهذا تفاؤل قد يكون مبالغاً فيه ولكن استلزمته ضرورة رفع معنويات الشعب الأمريكى فى أكثر اللحظات صعبة فى تاريخه.

فالنظام العالمى الجديد لن يكون قصير العمر

مثل سابقه الأحادى القطبية حتى بعد الحرب فى  
أفغانستان لأسباب كثيرة نكتفى منها بثلاثة أساسية:

أولاً: أن الارهاب كقطب دولى يكتسب قدرات  
متزايدة من حيث الفعل والتأثير إلى حد أنه ألحق  
بالولايات المتحدة خسائر لم تتعرض لمثلها من قبل  
بل ما كان ممكناً أن تصيبها على هذا النحو فى  
النظام ثنائى القطبية الذى أقيم على أساس من  
الردع المتبادل.

ويتميز الارهاب، وقد وصل إلى هذا المستوى،  
بأنه يضرب عن قرب ومن الداخل وفى القلب  
مباشرة، الأمر الذى يتيح له دقة وتأثيراً لا يتوفران  
لن يضرب انطلاقاً من موقع يبعد آلاف الأميال.

ولذلك فهو يسبب أضراراً لا تقل، بل ربما تفوق،  
ما يترتب على حرب تقليدية بل حتى حرب نووية  
صغيرة، وهذا هو ما شعر به كثير من الأمريكيين  
وعبرت عنه مورين داو فى مقالة وزعتها الخدمة  
الخاصة بجريدة «نيويورك تايمز» فى ١٥ سبتمبر  
٢٠٠١ عندما قالت: «فى ذلك الصباح الخريفى  
الجميل والمشمس تحول الارهاب إلى حرب. وبدأت

المدينة التي تقود العالم وكأنها تعرضت لهجوم قنبلة نيوترينية. ولم يحاول أحد المكابرة بالقول إن الارهابيين لا يمكن أن يعطلوا عمل الحكومة الأمريكية».

والإرهاب فوق ذلك تصعب هزيمته عبر المواجهة المسلحة وحدها سواء كانت دفاعية أو هجومية فوسائل الدفاع التقليدية لا تعمل ضد من ينقل أسلحة في سفن أو سيارات أو يخطف طائرات ويحولها إلى أسلحة يفوق تدميرها الصواريخ والقنابل، كما أن شن الحرب على عدو ليس له عنوان محدد وثابت على الكرة الأرضية هو أمر صعب.

ولم يعد مستبعدا أن ينتقل التخريب الذي يستهدفه الإرهاب إلى مستوى أعلى وأكثر خطرا من خلال استخدام أسلحة جرثومية وبيولوجية وكيميائية وما يطلق عليه «القنابل القذرة» التي فقدت الترسانة العسكرية الروسية نحو مائة منها في فترة الفوضى التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي السابق.

ثانياً: إن الحرب ضد الارهاب قد تهزم فصيلاً من فصائله ولكن ليس كلها، بل على العكس يمكن أن تدعمه كظاهرة حتى إذا أسفر عمل عسكري ضده عن إلحاق خسائر كبيرة به أفراداً وقواعد فمن ناحية أولى ما أسهل إعادة بناء القواعد التي تستخدم في التجميع والتدريب، ومن ناحية ثانية تتكفل السياسة الخارجية الأمريكية بمد الارهاب بأشخاص جدد تملؤهم هذه السياسة غضباً وكراهية فلا يفكرون إلا في ضرب أصحابها وإلحاق خسائر بهم بغض النظر عن نتائج ذلك، ولأن الولايات المتحدة ليست في وارد مراجعة سياستها التي تستفز كثيرين في أنحاء العالم وليس فقط في العالم الإسلامي، فالأرجح أنها ستدفع كل يوم شخصاً أو أكثر في اتجاه الارهاب.

وقد اعترف الكاتب الأمريكي توماس فريدمان ضمناً بذلك عندما لاحظ أن الحرب ضد الارهاب هي «حرب عالمية لا تواجه فيها دولة عظمى أخرى، بل هي الوحيدة في العالم في مواجهة رجال غاضبين ونساء غاضبات».

صحيح أنه حاول تسخيف أسباب الغضب، ولكنه

أقر أيضا بأن هؤلاء الفاضلين «يمتلكون قوة عظمية أيضا تتمثل في عبقريتهم في استخدام شبكة الانترنت والتكنولوجيا المتقدمة للغاية» رغم أنهم يكرهونها- في الهجوم علينا».

وتوقع فريدمان أن تطول هذه الحرب لأنها «ضد عدو له دوافعه» وهو إذ أصاب في موقفه، فقد أحسن في اقتراحه ألا تتجاهل الولايات المتحدة المخاوف الفلسطينية ومظالم المسلمين الاقتصادية.

ولكن الارهاب أوسع نطاقا من أن يمكن حصره في هذا الإطار. فلا تخلو منطقة في العالم من جماعة أو منظمة تمارس الارهاب، بما في ذلك الولايات المتحدة التي تشمل على عدد كبير من هذه المنظمات لا يقل عن ٢٩ منظمة تعتبرها وزارة العدل الفيدرالية إرهابية تتوزع بين ثلاثة اتجاهات رئيسية: أولها اتجاه يميني متطرف معاد للحكومة الفيدرالية تتركز منظماته المحلية في عدد من الولايات أهمها كلورادو وميتشجان وأوكلاهوما وتكساس، إذ توجد منظمات تحمل أسماء هذه الولايات، وأخرى غيرها مثل «ميليشيا أمريكا الشمالية» و«جمهورية أيداهو» و«الامة الآرية»، وثانيها اتجاه ديني يؤمن بالخلاص

عن طريق العنف ضد الآخرين، أو الانتحار الذاتي ومن أبرزها منظمة «جيش الرب»، والاتجاه الثالث هو أكثرها غرابة إذ يسوغ استخدام العنف للدفاع عن الحيوانات والطبيعة مثل «جبهة تحرير الحيوان».

وعندما استبعدت الولايات المتحدة مسئولية شبكة «القاعدة» وزعيمها أسامة بن لادن أو العراق عن رسائل الجمرة الخبيثة التي أرسلت إلى عدد من الأشخاص والمؤسسات عقب أحداث ١١ سبتمبر كان ذلك بناء على ترجيح أن تكون إحدى أو بعض هذه المنظمات الأمريكية أرادت استغلال أجواء الاضطراب بعد تلك الأحداث لاختبار إمكانات استخدام هذه الوسيلة في تحقيق أهدافها.

ثالثاً: أنه كلما ازداد التقدم سهلت مهمة الارهاب وتماظمت فرصه في توجيه ضربات أكبر وأخطر وأكثر تدميراً فالأمن الكامل مستحيل في ظل نمط الحياة الأكثر تقدماً، لأن الوقت فيه ثمننا غالياً للغاية فهذا النمط يقوم على إيقاع سريع للحياة لا يمكن إبطاؤه مع الاحتفاظ بالدرجة نفسها من التقدم وبالمعدلات المرغوبة للإنجاز الاقتصادي فيإبطاء

إيتاع الحياة يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمى. ولذلك فهو مستحيل حتى إذا كان شرطا لزيادة امكانات الأمن. فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك ألف طائرة تقلع وتهبط يوميا فى مطار بوسطن مثلا، فهذا يفرض حدا زمنيا أقصى لإجراءات الأمن فى كل طائرة، وإذا أريد زيادة هذا الحد لابد من تقليل عدد الطائرات اليومية بما يعنيه ذلك من تأثيرات. فهناك تفتيش دقيق، وآخر أكثر دقة، وثالث شديد الدقة ولكل نوع منها متطلباته، ومن بينها الوقت.

خذ مثلا آخر: فلو كان مركز التجارة العالمى مكونا من عشرة طوابق مثلا لما أدى تفجيره إلى الخسائر التى حدثت فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وقس على ذلك الكثير. والنتيجة أن الارهاب يزداد سهولة كلما تحقق مزيد من التقدم.

إن السياسات الأمريكية الراهنة، والتى يرجح أنها ستستمر إن لم تزداد تشددا، ستؤدى إلى توسع شبكات الارهاب وتنوعها، ولذلك تتركب واشنطن خطأ كبيرا فى مستهل النظام العالمى الجديد يضعف موقفها فيه عندما تختزل الارهاب فى جماعات أو حركات إسلامية فهى تفعل مثل من



ينتظر العدو من الشرق فيأتيه من الغرب، أو لماذا  
نذهب بعيدا، فهي انتظرت صواريخ باليستية من  
الخارج وركزت على خطة الدرع الصاروخي،  
فجاءتها طائرات انتحارية من الداخل.

والأرجح أن نجاح عملية ١١ سبتمبر ٢٠٠١  
سيفرّ قوى وجماعات معادية للسياسة الأمريكية  
في شتى أنحاء الأرض للتحرك. وليس مستبعدا  
حينئذ حدوث اتصالات بين هذه القوى والجماعات،  
كما سيعيش العالم في حال قلق مستمر من الارهاب  
وخصوصا العالم الغربي الذي يمثل مركز النظام  
العالمى في هذه المرحلة من مراحل تطور البشرية،  
ومن المفيد أن نروى هنا قصة تدل على مدى عمق  
الخوف من الارهاب وهي قصة حقيقية بالرغم من  
أنها قد تبدو للوهلة الأولى طرفة. كان سائق شاحنة  
نمساوى يمر في منطقة تشيساو عند الحدود  
الإيطالية، وأراد أن يسأل شرطة الحدود عن شيء،  
فبدأ كلامه قائلا «أنا ناقل بضائع»، وقبل أن يكمل  
كان الفزع قد دب بين الجنود وانهاالوا يفتشون  
الشاحنة ويدققون في محتوياتها في حال اضطراب  
شديد لماذا؟ لأن عبارة «أنا ناقل بضائع» تقال باللغة

الألمانية التى تحدث بها السائق «إيش بن إم لادن»  
فما أن سمع الجنود كلمة «لادن» حتى اضطربوا ولما  
لم يفهموا من السائق شيئا لعدم معرفتهم لغته  
الألمانية، أخذ كل منهم يتخيل ما الذى يقصده ولم  
يكن أمامهم إلا أن يفتشوا الشاحنة عدة مرات مما  
أدى إلى تأخير استكمالها رحلتها لمدة عشر ساعات،  
بل أرسلوا فى طلب مجموعة من رجال الوحدات  
الخاصة من مدينة بيرجامو، وكذلك خبراء مفرقات  
لتحليل محتويات الشاحنة ولم يتم حل المشكلة إلا  
عندما وصل شخص إيطالى يعرف اللغة الألمانية.

وهكذا تتعدد الأسباب التى تدفع إلى الاعتقاد  
بأن النظام العالمى الجديد نوعيا لن يكون قصير  
العمر، خصوصا وأن المؤشرات لا تدل على أن  
القطب الأول الأمريكى يحسن إدارة الصراع الذى  
يقوم عليه هذا النظام.

فهذا نظام لا يمكن تحقيق النصر فيه بضربة  
قاضية، وهو يشبه فى ذلك النظام ثنائى القطبية  
السابق ولكن لأسباب مختلفة، لقد انتصرت  
واشنطن فى ذلك النظام لأنها اتبعت سياسات  
أضعفت القطب الثانى، وليس لأنها شنت عليه حربا

فى الجبال والكهوف، وإذا تأملت نخبتها السياسية  
الوضع الآن مليا، فستجد أن سياستها الخارجية  
الراهنة فى مجملها هى ليست مما يساعد على  
مواجهة فعالة ضد القطب الثانى الصاعد.

والواضح أنهم لم يدركوا الرسالة التى تضمنها  
مقال بول كيندى، الذى كتبه بعد أيام على تفجيرات  
واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر الماضى، وبول  
كيندى أستاذ التاريخ فى جامعة «بيل» هو المشهور  
بمؤلفه الذى أثار جدلا واسعا والمعنون «صعود  
وسقوط القوى العظمى» الذى طرح فيه نظريته التى  
تتلخص مع كثير من التبسيط فى أن القوى العظمى  
تبدأ برحلة الهبوط من قمة العالم عندما تزداد  
التزاماتها الخارجية فتستنزف مواردها.

والملاحظ أن كيندى لم يتطرق، فى مقاله هذا،  
إلى ما ترتب على تفجيرات واشنطن ونيويورك من  
تخصيص موارد كبيرة للحملة العسكرية التى  
تستهدف الرد على هذه التفجيرات، فضلا عن  
الخسائر الهائلة للتفجيرات نفسها والتى تمثل  
خصما من الموارد الأمريكية. ولكنه وجه رسالة لا  
تقل أهمية، إن لم تزد، وهى أن العدو الجديد

للولايات المتحدة يمكن أن يلحق بالأمريكيين ضررا أكبر من الأذى الذى يمكن أن يتكبده.

وتكمن أهمية هذه الرسالة فى معناها الضمنى، أو ما نستطيع استنتاجه منها، وهو أن القوى العظمى الوحيدة تواجه قوة صاعدة تمثل تهديدا كبيرا، ولا يمكن هزيمتها بالقوة الأمريكية المسلحة بكل ما تتضمنه من سلاح متقدم وتكنولوجيا عسكرية تتطور كل يوم.

ومؤدى هذه الرسالة هو أن الولايات المتحدة تواجه من الآن فصاعدا قوى عظمى جديدة يمكن أن تمثل القطب الثانى فى نظام عالمى جديد ثنائى القطبية، لم يقل كيندى هذا صراحة وإنما كتب ما يؤدى إلى استنتاجه، خصوصا وأنه توقع ألا يكون ما حدث فى ١١ سبتمبر حدثا عابرا، أو على حد تعبيره: «من الصعب تجنب استنتاج أن خطر الهجمات الارهابية لن يزول. كما أننا لن نحقق نجاحا كبيرا فى منع هذه الهجمات، فالجنى خرج من القمقم وهو يحمل روح الانتقام، وتحول تفجير السيارة إلى تفجير طائرة».

ألا يعنى ذلك أنه سيكون على الولايات المتحدة الانشغال بالتهديد الجديد أكثر من أى شيء آخر؟ فإذا صح ذلك، ألا يعنى أنها تواجه قطبا جديدا صاعدا ولكنه من نوع مختلف تماما لأنه ليس دولة، وإنما منظمات وأفراد؟

وقد يقول قائل: إن هذا التصور يتجاوز الأطر التقليدية لدراسة العلاقات الدولية فلم يعرف العالم منذ تشديد عصر الدولة القومية فى القرن السابع عشر إلا الدولة لاعبا، والنظام العالمى القائم على دول تتفاوت قدراتها ويتفوق بعضها، فيكون المتفوقون هم أقطاب النظام. وكان المعيار الأساسى لهذا التفوق هو القوة العسكرية للدولة ثم أضيفت إليها القوة الاقتصادية.

ولذلك يبدو القول إن الارهاب يمثل قطبا دوليا جديدا كما لو كان خروجاً على «الكتاب» أو «الكتالوج» المعتمد فى العلاقات الدولية، غير أن هذا «الكتالوج» إنما يعتمد على ما حدث وسعى إلى تفسيره وتحليله، ولكنه لم يجزم أبداً بأن ما حدث هو ما سيحدث إلى الأبد، أو أن ما كان هو الذى سيكون.

ولذلك فمن الطبيعي أن نفكر بشكل مختلف في لحظة تاريخية فارقة فقد كان المستشار الألماني شرودر مصيبا عندما أدرك في التو أنها تفصل بين مرحلتين وأن العالم لن يكون بعدها ما كان قبلها.

والحق أن تصور شرودر هذا يتضمن ما هو أكثر من تغيير في النظام العالمي، ولذلك فهو معنى . على أقل تقدير . تحولاً في هذا النظام وإلا كيف يصبح العالم مختلفاً تماماً بينما يبقى النظام الذي يعبر عن علاقات القوة كما كان؟

لقد بدت الولايات المتحدة مطمئنة، عقب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، إلى انفرادها بالقمة العالمية في نظام أحادي القطبية. ولم لا . وهي الدولة التي تمتلك نحو ثلاثين في المائة من إجمالي الانتاج العالمي، ويصل إنفاقها العسكري السنوي إلى حوالي ٣٦٪ من مجمل هذا الإنفاق في العالم، وتعاود ميزانيتها العسكرية الميزانيات الدفاعية للدول التسع الأكبر التي تأتي بعدها .

وهذا وضع لا سابق له في التاريخ، ولذلك بدت القوة الأعظم، وقد خرجت من الحرب الباردة

الدولية منتصرة ظافرة، عملاق هذا العالم الذى صار أكثر ترابطا وتداخلا بفعل ثورة الاتصالات الهائلة وثورة المعلومات الكبرى.

ولذلك كان الذين يتوقعون صعود قوة عظمى أخرى تنافسها على قمة العالم إما أنهم لا يعرفون حقيقة الفجوة التى تفصلها عن القوى المرشحة سواء أوروبا «بافتراض أنها كيان موحد» والصين وغيرها أو يعرفون ولكنهم يخطئون الواقع بالأحلام والتحليل بالتمنيات.

والأهم من ذلك أنه فى عالم يتعولم، تزداد المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والقوى التى تليها، وتطفئ تدريجيا على الصراعات، خذ مثلا الصين التى تعتمد فى نهضتها الاقتصادية على العلاقات مع الولايات المتحدة سواء لأن السوق الأمريكية هى أكبر مستوعب للصادرات الصينية، أو لأهمية الاستثمارات الأمريكية فى المناطق الحرة فى الصين.

كما أن السوق الصينية - فى المقابل - بالغة الأهمية للصادرات الأمريكية، أما الاستثمارات

الأمريكية في الصين فهي شديدة الربحية ليس فقط نتيجة ضالة أجور العمالة هناك، ولكن أيضا لقدرة الصينيين البالغة على إعادة إنتاج أى سلعة أمريكية بسعر أقل اعتمادا على خامات أدنى درجة، فعلى سبيل المثال فإن جهاز التليفزيون الذى تبنيه شركة «راديو شك» فى الولايات المتحدة بمائة دولار لن يجد له سوقا فى آسيا وإفريقيا، ولذلك تعيد الشركة إنتاجه عبر فرعها فى الصين، بما لا يزيد على عشرين دولارا أو أقل.

ولذلك كان من الطبيعى أن تنتهى أزمة الطائرة الأمريكية فى الصين فى مطلع العام الحالى بحل ودى فرضته المصالح المشتركة. وربما لا يمر ف كثيرا من أن الإدارة الأمريكية فوجئت بحجم الضغوط عليها من الشركات التى لها مصالح فى الصين كى تقدم اعتذارا لحكومة بكين.

وحتى روسيا، التى كان البعض يتوهم أنها يمكن أن تستعيد مجدها الغابر لا يمكن أن تفامر بمناطحة الولايات المتحدة. ولذلك كانت العلاقات بينهما تتجه إلى التقارب أكثر فأكثر كل يوم، وخصوصا منذ صعود بوتين إلى الرئاسة وتكفلت



أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها بتحول هذه العلاقات في اتجاه التحالف.

وهكذا ففى عالم تزداد المصالح المشتركة والمتبادلة فيه على هذا النحو يصعب ظهور قطب ثان معاد للولايات المتحدة من داخل هيكله السياسى، وكان علينا أن ننتظر عقودا طويلة إلى أن تتحقق نظرية بول كيندى عن أثر تماظم الالتزامات الخارجية للقوى العظمى.

غير أن الطريقة التى أدارت الولايات المتحدة العالم بها فى العقد الأول، وغالبا الأخير للنظام المالى الأحادى القطبية عجلت بحدوث التغيير ولكن من خارج الهيكل السياسى للعالم، فقد تعاملت واشنطن مع العالم الذى وقفت على قمته بقدر من الفطرية والصلف وازدواج المعايير، وأثارت غضبا لدى جماعات عدة فى هذا العالم.

وقد يقول قائل هنا إن الولايات المتحدة لم تفعل أكثر مما فعلته أى قوة عظمى فى التاريخ المعاصر. وربما يكون هذا صحيحا، ولكن هناك جديدين ينبغى الانتباه إليهما: أولهما أن ردود الفعل على

سلوك القوة العظمى يزداد عندما تكون أحادية لا ثانی لها، فعندما كان النظام العالمی ثنائی القطبیة كان العالم، نقسما بین القوتین العظمیین، ویعنی ذلك أن الولايات المتحدة كان لها انصار یحتمون بها من القطب الثانی بل إن أعدی أعدائها الآن المتهمین بأنهم وراء أحداث ۱۱ سبتمبر كانوا حلفاءها فی عصر القطبیة الثنائیة لأن القطب الثانی توحش علیهم فصارت هی ملاذهم.

ولكن عندما تتفرد قوة عظمى واحدة بقمة العالم . فهی تصبح عرضة للانتقاد من الجميع إذا لم تدرك ذلك وتحرص على تجنب اكتساب عداء متزايد عبر سیاسات متوازنة تستند إلى مبادئ ومعايير واضحة لا التواء أو ازدواج فیها.

أما الجدید الثانی فهو أن ثورة الاتصالات أتاحت نقل ما یحدث فی أى مكان إلى غیره فی اللحظة نفسها. وصار من السهل متابعة الأحداث وتحديد مسئولیة الولايات المتحدة عن المشاكل خصوصاً وأن الإعلام یركز عادة على النزاعات والصراعات والحروب والمجاعات والمذابح.

فعلى سبيل المثال، يتعرض الفلسطينيون للقهر والقتل منذ احتلال الضفة والقطاع عام ١٩٦٧ ولكن الناس لم يشاهدوا ما يحدث لهم على شاشات التلفزيون ويميشوا مأساتهم يوماً بيوم إلا فى السنوات الأخيرة، كما أن الإسرائيليين يستخدمون أسلحة أمريكية فى قمع الفلسطينيين منذ فترة طويلة. ولكن ثورة الاتصالات هى التى نقلت ذلك بوضوح وجسدهت على نحو أصبح من الممكن أن يؤدى إلى غضب يتراكم لدى البعض إلى أن يتحول ناراً تحرق.

هذه النار الحارقة هى مصدر قوة القطب الثانى الصاعد الذى لا يمكن حصره فى أسامة بن لادن وشركائه ولا فى منظمات أصولية إسلامية متطرفة، لأنه يشمل كل الغاضبين على سياسات أمريكية فى مواقع مختلفة بالعالم بما فى ذلك داخل الولايات المتحدة نفسها، والأهم أنه يشمل منظمات وأفراداً لم يظهروا بعد، ولكنهم سيظهرون كرد فعل على هذه السياسة أو تلك من سياسات الولايات المتحدة.

ولا يجمع بين كل هؤلاء إلا الغضب والرغبة فى إضعاف القوة العظمى الوحيدة وهذا هو الهدف

الذى يسمى إليه كل قطب عالمى فى نظام عالمى ثنائى القطبية أو متعدد الأقطاب، ولكن الجديد الذى يحتاج إلى كثير من التأمل هو أن هذا القطب خفى ذو طابع شبحى يظهر عندما يضرب ضربته ثم يختفى أو يحاول الاختفاء، ولذلك تصعب هزيمته فى معركة عسكرية تقليدية وهذا هو مصدر قوته التى ينبه بول كيندى إلى أنها قادرة على تهديد الولايات المتحدة بأكثر مما تستطيع القوة العظمى الأولى إلحاق الضرر بها.

### ثانياً، صعوبة تجفيف منابع تمويل الإرهاب:

ويدعم هذا الاعتقاد أنه سيكون صعباً حرمان قوى الإرهاب من التمويل اللازم لها فكلما تصاعد الإرهاب فى أى مكان على الأرض، تجدد الحديث عن كيفية حصول الإرهابيين - منظمات وأفراد - على الموارد اللازمة لتمويل نشاطاتهم. وفى كل مرة ينتهى هذا الحديث بلا جدوى، حتى إذا تم اتخاذ إجراء أو آخر.

غير أن الاهتمام بمسألة تمويل الإرهاب تضخم هذه المرة، وصار بحجم ضخامة الاعتداءات التى

تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر الماضي، ففي الوقت الذي كانت واشنطن تعد فيه لعملياتها العسكرية، باشرت في البحث عما تعتبره شبكة تمويل خاصة لشبكة القاعدة، واتخذت اجراءات سريعة كان أهمها تجميد حسابات ٢٧ منظمة وشخصا يشتبه في علاقتهم بهذه الشبكة وزعيمها أسامة بن لادن. وطلبت إلى المؤسسات المالية والمصرفية في مختلف أنحاء العالم تجميد أى أرصدة أو اعتمادات من أى نوع يمتلكها الأفراد والمنظمات المشمولة في اللائحة التي تم إعلانها.

وتواكب ذلك مع توصل وزراء المال في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى إلى اتفاق للتعاون في هذا المجال بهدف قطع تمويل الارهابيين على مستوى العالم.

ومهد ذلك لقرار أصدره مجلس الأمن في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، وألزم دول العالم بتجريم تقديم أو السماح بجمع أموال وتبرعات يتم استخدامها في أعمال إرهابية، والتجميد الفوري لأى أموال أو موجودات مالية أخرى، أو موارد اقتصادية لكل من ارتكب مثل هذه الأعمال، أو قام بتسهيل ارتكابها

فضلا عن التزامات أخرى تفصيلية تهدف إلى  
تجفيف منابع تمويل الارهاب.

وهكذا يتوافر للمرة الأولى فى التاريخ أساس  
قانونى قوى من أجل شن ما يمكن اعتباره حربا  
اقتصادية ضد الارهاب العالمى تستهدف شل حركته.

ومع ذلك، لا يبدو أن هذه الحملة قادرة على  
تحقيق هدفها بسهولة لأسباب عدة أقلها أهمية هو  
أن هناك بنوكا صغيرة فى بعض الدول لها تعاملات  
قليلة أو نادرة مع المصارف والمؤسسات المالية  
الأمريكية، الأمر الذى لا يجعلها متحمسة لتعاون  
كامل فى هذا المجال، وخصوصا إذا أثر سلبا على  
أدائها، فالرقابة الزائدة عن الحد تؤدى إلى هروب  
عملاء لا علاقة لهم بالارهاب، ولكنهم يعملون فى  
نشاطات غير مشروعة ويريدون غسل أو تبييض  
أموالهم.

غير أن المشكلة لا تقف عند حد بنوك صغيرة  
هنا وهناك فالإجراءات التى تنطوى على رقابة  
مفرطة تتعارض مع قواعد حرية الاقتصاد والتى  
يقوم عليها النظام العالمى وتدعمها الولايات المتحدة،

ولذلك قد لا يكون سهلا التوسع فيها من دون إخلال ببعض هذه القواعد وفى نظام اقتصادى عالمى تمثل المعاملات المصرفية حلقة أساسية فيه، ربما يؤثر حدوث خلل فى الحلقة على حلقات أخرى بما يعرض النظام برمته للاختلال.

ويعنى ذلك تعريض الاقتصاد العالمى لخسائر تضاف إلى ما ترتب على الهجمات، ومن دون ضمان أو تكون الاجراءات المتخذة فى مجال التعماسلات المالية فاعلة فى مواجهة الارهاب.

فهذه الاجراءات ليست جديدة من نوعها بل فى حجمها، فقد سبق أن فرضت الأمم المتحدة عقوبات على شبكة القاعدة ومنظمات أخرى وأفراد وعلى أفغانستان وقامت دول أوروبية مثل بريطانيا وفرنسا بتجميد أرصدة مؤسسات تدور حولها شبكات وهفا لللائحة أعدها الاتحاد الأوروبي.

كما يقوم بنك التسويات الدولية- الذى يعتبر منتدى للبنوك المركزية فى العالم- بتعقب الأموال المشتبه فيها منذ سنوات، ضمن جهود تهدف إلى مكافحة غسل الأموال.

صحيح أن التحرك الراهن أكبر وأوسع بكثير ولكن هذا لا يعنى بالضرورة لمزيد من الفاعلية فقد أضيف إلى لائحة المشتبه فيهم أسماء أشخاص يصعب تخيل أن تكون لديهم أرصدة أو شيء من متاع الدنيا مثل «أبو حفص الموريتاني» أحد القريبين من أسامة بن لادن.

كما طلبت واشنطن تجميد حسابات مؤسسات خيرية من دون دليل على علاقتها بالارهاب، مثل مؤسسة «الرشيد تراس» التي تقوم بأعمال إغاثة ومساعدة إنسانية في أفغانستان.

وصار كثير من الجمعيات الخيرية الإسلامية، في داخل الولايات المتحدة وخارجها، معرضا إلى خطر الهجوم على أرصدته، بسبب اعتقاد يسود الدوائر الأمنية الأمريكية في أن الارهاب يختبئ وراء مثل هذه المؤسسات، وهناك معلومات متداولة عن تحقيقات يجريها الـ «إف. بى. آى» فى شأن نشاطات أكثر من ثلاثين جمعية خيرية إسلامية فى الولايات المتحدة وحوالى ١٩٠ شخصا فى مناطق أمريكية مختلفة، وخصوصا فى بروكلين وأورلاندو ودالاس وسانتا كلارا.



وفيما لا يتوافر ضمان بأن يسهم ذلك في  
تجفيف منابع تمويل الارهاب يزداد خطر أن يؤدي  
هذا التعقب إلى الإضرار بمؤسسات ونشاطات  
تسهم في تخفيف آثار الفقر والحرمان والظلم  
الاجتماعي.

فنادرا ما يفتح أشخاص أو منظمات موضع  
شبهة أو يمكن أن يكونوا كذلك حسابات مصرفية  
بأسمائهم، ولذلك فالأرجح أن الحسابات والأرصدة  
المطلوب تعقبها ستبدو للباحثين عنها كما لو كانت  
أشباحا، فالمنطقي هو أن من يقوم بعمل غير مشروع  
أيا كان طابعه يلتزم الحذر فهو يعرف أنه سيكون  
مطلوبا في وقت أو آخر.

وحتى إذا فتح شخص أو منظمة من هذا النوع  
حسابا علنيا فهو يكون صغيرا في العادة لا يحتوى  
مبالغ مهمة، وغالبا ما يكون ذلك بفرض التمويل،  
وينطبق هذا أيضا على منظمات سياسية مثل حركة  
«المجاهدين» التي تقاتل ضد السيطرة الهندية على  
كشمير، وتضمنتها اللائحة الأمريكية الخاصة  
بتجميد الأرصدة فقد علق مناطق باسمها على  
القرار الذي اتخذته باكستان بتجميد حسابها

المصرفى فى أحد بنوكها بما يفيد بأن هذا الحساب يحوى مبالغ لا قيمة لها، بل قال كأنه يؤكد عدم جدوى مثل هذه اللوائح إن أموال الحركة موزعة على حسابات بأسماء أفراد لا يمكن أن يكونوا موضع شبهة، وهذا هو ما تفعله أيضا المنظمات الارهابية التى تحاول واشنطن تدمير مصادر تمويلها، فقد تبين أن تسعة من المشتبه فى مشاركتهم فى الاعتداءات الأخيرة على أمريكا كانت لديهم حسابات بأسمائهم تضم عدة آلاف من الدولارات فى «صن تراسن بانك» بولاية فلوريدا ولكن أسماء لم تكن تثير شبهة فى ذلك الوقت.

أما إذا كانت هذه الشبهة متوقعة، فالمنطقى هو أن يبحثوا عن طرق مصرفية سرية أو حتى يمتدوا على نقل الأموال باليد. وتبين فعلا فى التحقيقات الخاصة بعمليات إرهابية سابقة أن متهمين فيها استخدموا النقد أو المال السائل، وليست الشيكات أو بطاقات الائتمان، فى سداد نفقاتهم قبل تنفيذ تلك العمليات.

ولذلك ظلت المعاملات المالية الخاصة بشبكة القاعدة مثلا بعيدة عن أنظار أجهزة الأمن فى دول

عدة سعت إلى كشف هذه الشبكة، وازداد تلهفها على ذلك منذ تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨ .

والمهم هنا هو أن الباحثين عن أموال هذه الشبكة لا يعرفون حجمها أو مصادرها بخلاف ثروة أسامة بن لادن التي لا يستطيع أحد تقرير حجمها الحقيقي، بل يتسع مجال التخمين إلى حد أن تتفاوت تقديراتها بين بضعة ملايين و٣٠٠ مليون دولار.

ويبدو صعبا للغاية الوصول إلى تقدير شبه دقيق لما آلت إليه ثروته بعد ما أنفقه على الجهاد في أفغانستان ثم على تمويل نشاطات منظمات عدة في مناطق مختلفة، فضلا عما تكبده من نفقات لمساعدة حكومة طالبان في أفغانستان.

كما تصعب معرفة ما قد يكون ربحه من استثمارات كثر الحديث عنها، بينما لم يعرف منها إلا ما ساهم به في بعض المشروعات في السودان، أما المصادر الأخرى للتمويل فهي تتركز في تبرعات يقتضى تعقبها فرض رقابة قوية وشاملة على المجتمع المدني في الولايات المتحدة والدول الأوروبية

مثل غيرها، ولكن الجميع يعرف صعوبة ذلك سواء من الناحية العملية أو من زاوية انتهاك الحريات العامة والخاصة.

والأهم من ذلك كله هو أن «القاعدة» ليست تنظيماً بالمعنى المعروف، وإنما شبكة تضم عدداً غير معروف من التنظيمات الصغيرة والخلايا التي تعمل بطريقة لا مركزية.

وهكذا تبدو هائلة الصعوبات التي تواجه السعى إلى تعقب شبكة واحدة من الشبكات التي تمارس الإرهاب، فما بالنا بغيرها مما قد لا يكون منظوراً اليوم، ولذلك فربما يكون السعى إلى إزالة الأسباب وحل المشكلات التي تدفع إلى الإرهاب أكثر جدوى وفاعلية من العمل على كشف مصادر تمويله. فالمنابع السياسية للإرهاب أكثر وضوحاً مقارنة بمنابعه المالية.

**ثالثاً: خسائر القوة الأعظم في الحرب ضد الإرهاب؛**

ربما يفيد في ذروة أكبر أزمة تواجهها الولايات المتحدة وسياستها تجاه العالم، العودة إلى أحدث

كتب الرجل الذي لعب أهم دور فى توجيه هذه السياسة ووضع الأسس التى سارت عليها خلال ثلاثة عقود من الزمن أو يزيد. فلم يكن هنرى كسينجر أحد أبرز وزراء الخارجية الأمريكية فقط، وإنما هو أيضا أهم رموز النزعة الواقعية المفرطة فى الانفلات من أى مبادئ أو مثاليات. وقد ظهرت هذه النزعة فى أوضح وأقبح صورة لها منذ وقوع الهجمات على واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر الماضى.

صدر كتاب كسينجر المعنون «هل تحتاج الولايات المتحدة إلى سياسة خارجية» قبل أقل من عام على هذه الهجمات ليعيد التذكير بأن الأمن فوق الحرية، والنظام يعلو العدالة. وبأن الدبلوماسية لا تغنى عن القوة والسعى إلى سلام عالمى لا يحول دون زيادة التسلح.

ومن السهل لآى مراقب أن يلاحظ مدى انطلاق السياسة الأمريكية، فى ردها على أحداث الثلاثاء الأسود، من هذه الركائز التى لم ينفرد كسينجر بوضعها - بطبيعة الحال- وإنما لعب دورا كبيرا فى تكرسها:-

## ١- الحرية: أهم خسائر الصراع الأمريكي- الإرهابي:

ولذلك لم تفلح محاولات كبار المسؤولين، وفي مقدمتهم الرئيس بوش الثانى الإيحاء بأنهم يدافعون عن الحرية فى مواجهة الارهاب، فجاء حديثهم عن الحرية فى سياق يدل على أنهم لا يعرفون معنى لها أهم من ضرورة التحرر من أى قيود أو كوابح تحد من قدرتهم على توجيه ضربة ساحقة ضد معاقل الارهاب الذى هز هيبة القوة العظمى الأولى..

وهذا ما عبر عنه كسينجر شخصيا فى المقال الأول له عقب الهجمات بقوله: «إننا أحرار فى شن هجمات عسكرية ضد كل من يهدد أمن الشعوب الحرة».

وكان بعض أركان الإدارة الأمريكية معه على الخط نفسه، إذ حرروا أنفسهم من أى قيود تتبع من النظام الحر وتميزه عن غيره شموليا كان أو تسلطيا ففى النظام القائم على قيم الحرية ينبغى إثبات إدانة أى مشتبه به قبل اتهامه رسميا، ناهيك عن الحكم بقتله. كما يفترض توفير محاكمة عادلة له قبل إصدار مثل هذا الحكم. ولكن أيا من المسؤولين

الأمريكيين الكبار لم يكن راغبا في تذكر هذه المبادئ أو غيرها وتصرفوا كما لو أنهم يمثلون حكومة عسكرية تحكم بالأوامر والمراسيم بدءا من إعلان حال الطوارئ ووصولاً إلى التتصت على مكالمات الأجانب الهاتفية ومرورا بإجراءات أمنية شديدة الصرامة.

ويدا كل منهم كما لو كان ارتدى بدلة عسكرية مثلما يفعل قادة الدول الشمولية في أوقات الأزمات، بل أتاحوا الفرصة للرئيس العراقي صدام حسين وهو أحد أكثر قادة العالم تدهورا لأن ينصحهم بالتمسك بالحكمة.

وإذا عكف هؤلاء على مراجعة خطابهم السياسى فى الأيام التالية للهجمات على واشنطن ونيويورك لوجدوه يفيض غطرسة، وليس هذا جديدا فقد دأبت الإدارات الأمريكية على تجاهل نصائح الليبراليين الأمريكيين بوضع حد لهذه الغطرسة، فقد أصدر السناتور وليم فولبرايت مثلاً كتابه المشهور «غطرسة القوة» فى العام ١٩٦٦.

وهذه هى النصائح التى سخر منها كسينجر فى

كتابهِ الأخير أشد السخرية ولكن الجديد هو ما يتسم به الخطاب الأمريكى الراهن من نزعة دموية تجاوزت أقصى ما صدر فى أزمنة سابقة، فقد حفل هذا الخطاب بعبارات من نوع «استئصال» و«اجتثاث» و«القضاء على» فضلا عما تضمنه من ميل إلى الاستخفاف بالأساليب القانونية والقضائية التى تميز النظم الحرة، ولا نجد فرقا - هنا - بين كسينجر الذى كتب من خارج الدائرة الرسمية مشيرا إلى أن هذا ليس وقت المقاضاة الجنائية، وبين بول ووليفويتز نائب وزير الدفاع الذى تحدث من موقعه الرسمى عن أن المسألة ليست مجرد القبض على مجموعة أشخاص ومحاسبتهم فالقضية - عندهما - ولدى النخبة السياسية الأمريكية عموما - أبعد من ذلك بكثير .

ويعنى ذلك أن الدولة العظمى الأولى التى تدعى أنها تمثل نموذج الحرية وحقوق الإنسان وحكم القانون انتهكت هذا النموذج وقتلت أبرياء فى الحرب ضد أفغانستان، وبذلك أصبح ضحايا هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ذريعة لقتل مزيد من الأبرياء فى حرب ٧ أكتوبر من العام نفسه بعد ترويع



شعب بكامله نقلت الكاميرات مدى زعر أبنائه  
الهائمين على وجوههم بحثا عن ملاذ آمن من  
استبداد دولة الحرية التي قررت القتل من دون  
تحقيق كاف ومحاكمة عادلة.

لقد ناضل أنصار الحرية فى عالمنا ومن بينهم  
كثير من الأمريكيين طويلا من أجل تجنب مثل هذه  
المشاهد المؤلمة التى تنتج عادة عن تصرفات حمقاء  
يقدم عليها قادة مستبدون لا يستطيع أحد أن  
يختلف معهم أو يراجع سياساتهم. وها هم حكام  
الولايات المتحدة بزوا هؤلاء عندما ردوا على إرهاب  
منظمات وأفراد بإرهاب أعظم لأنه إرهاب الدولة  
العظمى.

وكان أقصى ما استطلاع بعض الدول الأخرى هو  
مناشدة الدولة العظمى عدم التعجل واستكمال  
البحث عن هوية الجناة، أى تذكيرها ضمنا بما  
يفترض أن تفعله دولة ترفع لواء الحرية، غير أن  
هذه الدولة لم يعنها أن تميز نفسها عن دولة  
شمولية أو تسلطية عندما وقع رئيسها فى ٢٦  
أكتوبر ٢٠٠١ قانون مكافحة الارهاب الذى يحمل  
رسميا اسم «توحيد وتقوية أمريكا عبر إيجاد

الأدوات الملائمة اللازمة لاعتراض وإعاقة الارهاب»  
وحدد المشرع هدف القانون في ردع ومعاقبة الأعمال  
الارهابية في الولايات المتحدة وحول العالم، وأعطى  
القانون صلاحيات واسعة لأجهزة الأمن لاعتراض  
ومراقبة الاتصالات السلكية الشفهية والالكترونية  
ذات الصلة بالارهاب ويجرائم الحاسب الآلى  
ولاعتقال المشتبه في علاقتهم بالارهاب دون إذن  
قضائى، كما وقع الرئيس الأمريكى فى ١٢ نوفمبر  
٢٠٠١ أمرا منح نائبه حق إصدار قرارات بتكوين  
محاكم عسكرية داخل وخارج الأراضى الأمريكية  
للإرهابيين الدوليين والمتواطئين معهم للإسراع  
بإصدار أحكام اعتمادا على أدلة ظنية لا تأخذ بها  
المحاكم المدنية.

وقد يقول قائل هنا إن هذه إجراءات مؤقتة  
سرعان ما تلغى مثلما حدث فى أزمات سابقة إبان  
عملية بيرل هاربور وفى فترة هستيريا العداء ضد  
الشيوعية «المكارثية» وخلال حرب فيتنام، غير أنه لا  
يوجد أساس لهذه الاعتقاد، بل إن الأحكام الواردة  
فى قانون مكافحة الارهاب لا تعتبر أحكاما طارئة  
أو وقتية تملئها الظروف، وإنما يشكل أغلبها على

الأقل تنظيمًا أو إعادة تنظيم تشريعي غير مؤقت وغير مرتبط بحدث معين إذ إن معظم نصوص القانون ليست محدودة السريان في نطاق زمني معين بينما أقلها فقط هو الذي تم تحديد حالات سريانه.

كما أن الوضع الآن يختلف فالصراع الذي تخوضه الولايات المتحدة ضد الارهاب سيستمر لفترة طويلة وليس هذا محض توقع بل هو تقدير مسئولين أمريكيين كبار يعرفون ما يعنيه صراع ضد عدو لا مكان محدد له ولا عنوان ثابتا، وخصوصا عندما يكون «عدوا ذكيا وله دوافعه» على حد تعبير الكاتب المعروف توماس فريدمان في زوايته في «نيويورك تايمز» والتي جعل عنوانها: «إنها الحرب العالمية الثالثة».

فإذا صح أنها هذه الحرب وأنها ستطول إلى حد يصعب توقعه فبديهي أن يكون الخطر على الحريات العامة في الولايات المتحدة أكبر مما تعرضت له في أي أزمة سابقة، وفضلا عن ذلك . وربما أهم منه . فالأزمة الراهنة تختلف عن سابقتها في أن العدو يضرب في الداخل ومن الداخل. ويعني ذلك أن هذا

العدو «الإرهاب» يستثمر الطابع المفتوح الذى يميز المجتمع الأمريكى الأمر الذى يؤدى إلى اعتبار هذا الطابع نقطة ضعف.

وفى مثل هذه الأجواء يسهل اتخاذ إجراءات أكثر انتهاكا للحريات العامة مما حدث فى أى أزمة سابقة وستمس هذه الانتهاكات الأمريكيين عموما ولكنها ستكون أكثر وطأة على فئات بعينها منهم وعلى الأجانب بصفة خاصة.

والأكيد أن هذه خسارة تتجاوز الشعب الأمريكى إلى شعوب أخرى تتطلع إلى «النموذج» الديمقراطى الغربى الذى ثبت أنه الأفضل أو الأقل سوءا فيما يتعلق بالنظام السياسى الذى يقوم على التعدد واحترام الحريات العامة وضمان حقوق الانسان.

ولكن تراجع الحريات فى الولايات المتحدة قد ينطوى فى المقابل على فائدة العالم لأنه سيحد من قدرتها على استخدام مسألة الديمقراطية أداة فى سياستها الخارجية وفق معايير مزودة وكان استخدامها هذه الأداة فى ازدياد منذ انفرادها بقمة النظام العالمى، ولكنها قد لا تكون قادرة على

مواصلة استخدامها بهذا الشكل لسببين : أولهما أن بيتها سيصير من زجاج، صحيح أنه لن يكون من نوع الزجاج الأشد رداءة في البلاد المحكومة بالحديد والنار ولكنه سيكون زجاجا على أية حال وليس صلبا ولذلك بدأ التحدث باسم البيت الأبيض أقل جسارة عندما انتقد تزيف الانتخابات في روسيا البيضاء في آخر سبتمبر ٢٠٠١ وفوز الرئيس الكسندر لوكاشينكو لفترة جديدة.

أما السبب الثاني فهو أن حاجة الولايات المتحدة إلى تعاون حكومات دول غير ديمقراطية معها في مواجهة الارهاب ستدفعها إلى التفاوض عن انتهاكات الحرية وحقوق الانسان فيها. ولناخذ مثلا حالة باكستان إذا استقبلت واشنطن الانقلاب العسكري هناك بنقد حاد ومطالبتها بتحديد مدى زمني محدد وسريع لاستعادة الديمقراطية، والأکید أنها نست هذا المطلب بعد أن رأت الاتجاهات السائدة في الشارع السياسی، وستخشى أن تؤدي انتخابات حرة إلى تشكيل حكومة ملتزمة بموقف انتخابی راديكالی ضدها.

لقد بدت الولايات المتحدة فرصة تاريخية،

عندما انتصرت فى الحرب الباردة الدولية، وكان العالم ينتظر منها غير ما فعلته، ولكن لم يجد فرقاً بينها وبين دولة شمولية تصعد إلى القمة الدولية ولم تمض سنوات حتى دفعها الإرهاب إلى أن تمضى فى الطريق نفسه بسرعة أكبر واندفاع أشد لتخسر نفسها وحرية مجتمعها هذه المرة بعد أن فقدت ثقة وحب غيرها وكسبت كراهيتهم بامتياز!

## ٢- هوان الحرية وثانيتها:

لعل الأهم من إصدار التشريعات المقيدة للحرية بدرجة أو بأخرى هو الترحيب الشعبى بها والاستعداد الطوعى للتضحية بحرية الإنسان من أجل حاجة أخرى يجدها أكثر إلحاحاً. فقد دفعت صدمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الشعب الأمريكى إلى إعطاء أولوية للأمن والاستعداد للتخلى عن الحرية، ولا تدرك الشعوب فى مثل هذه الظروف أى جرم ترتكبه فى حق نفسها عندما تتساق وراء مشاعر فياضة تعطل العقل وتشل التفكير وهذا ما فعلته شعوب عربية صفقت لحكامها المستبدين عندما دغدغوا مشاعرهم عبر خطب وشعارات حماسية ضد أعدائهم، فكان أن خسرت الصراع ضد هؤلاء الأعداء وفقدت حريتها فى آن معا.

وعندما يحدث ذلك فى الولايات المتحدة تحديداً، يستدعى تأملاً يتجاوز السياسة والاختلاف بين النظم السياسية وينفذ ليس فقط إلى المجتمع بل أيضاً إلى الطبيعة البشرية. فأمريكا هى الدولة الوحيدة فى عالمنا التى نشأت ديمقراطية يتمتع مواطنوها بالحريات العامة التى ناضل باقى شعوب الأرض، أو بالأحرى فئات فى هذه الشعوب ، طويلاً من أجل الظفر بها .

فكان تاريخ البشرية، فى أحد أوجهه، بحثاً عن الحرية وكفاحاً ضد الاستبداد، وينطبق ذلك على أوروبا التى حقق كفاح الباحثين عن الحرية فيها قدراً كبيراً من النجاح كما على غيرها من قارات ومناطق العالم .

ولكن الأمريكيين لم يمروا بهذه المراحل فى تاريخهم القصير، إذ بدأوا من النقطة التى وصل إليها الأوروبيون فى عصر نهضتهم الذى كانت حرية الإنسان الفرد أحد أبرز عناوينه .

كما أنهم الشعب الوحيد الذى عرف ديمقراطية فى حياته الاجتماعية كما السياسية، وهى

ديمقراطية تلف المجتمع بأسره وتبدأ من أصغر وحدة محلية في كل ولاية من الولايات المتحدة.

ولذلك فالمفترض أن تكون الحرية جزءاً من تكوينهم الاجتماعى وطابعهم القومى وليس فقط أساساً لنظامهم السياسى.

ومع ذلك تصرف كثير منهم كما لو كانت الحرية بالنسبة إليهم ترفاً يجوز الاستغناء عنه عند الضرورة ويمكن التضحية به من أجل أمر أكثر أهمية، وهذا هو ما ينبغى أن يستوقفنا أكثر من اتجاه السلطات إلى إصدار تشريعات تمنح أجهزة الأمن صلاحيات لا سابق لها.

فمن سمات الدولة . أى دولة . أنها تميل إلى ضبط حركة المجتمع على إيقاع معين تراه نخبة الحكم هو الأفضل ولكن الذى يمنعها فى البلاد الديمقراطية هو وجود رأى عام يكبح هذا الميل، ويفرض بالتالى احترام القواعد التى تحدد العلاقة بين الدولة والمجتمع.

ولذلك صار مستحيلاً أن تنتهك الدولة هذه القواعد إلا إذا أصبح هذا الانتهاك مقبولاً فى



المجتمع. فقد أبدى الأمريكيون فور وقوع أحداث ١١ سبتمبر استعدادا لقبول تقييد حريتهم ربما بدرجة أعلى مما لجأت إليه إدارة بوش الثاني حتى الآن.

فقد تصرفوا، أولا، مثل أى شعب فى العالم الثالث يشعر بأن الدولة هى أمه التى يلجأ إليها فى تمارض تام مع أحد أهم مبادئ الحرية وهو استقلال الفرد وقدرة المجتمع على إدارة شئونه. وبدلا من أن نرى مساهلة للإدارة وأجهزتها ومحاسبة على الفشل الأمنى الذى حدث وجدنا ارتفاعا مذهلا فى شعبية الرئيس التى تجاوزت التسمين فى المائة، بعد أن كان قد فاز بالكاد قبل شهور قليلة.

وحتى إذا جاز تفسير ذلك بأنه اتجاه مؤقت ناجم عن صدمة هائلة كفيفة بأن تقعد أى إنسان توازنه فكيف نفهم طغيان الهواجس الأمنية التى صورها أرت بوتشوالد فى مقالة ساخرة ولكنها عميقة المغزى نشرتها صحيفة «هيرالد تريبيون» فى أول سبتمبر ٢٠٠١، فقد لاحظ، «تحول جميع سكان حينا إلى مرضى مصابين بالخوف من كل من وما حولهم» عبر تعامله معهم على مدى أيام عدة، فهذه السيدة توملت الساكنة قبالتها تفتش فى صندوق قمامته بعد

أن ألقى فيه عدد كبيراً من الزجاجات الفارغة الأمر الذى أثار شبهة لديها. وهذا السيد ويلسبرينج أحد جيرانه استبدل كلب شرطة بكلبه القديم وأخذ يجوب به الحى ذهاباً وإياباً. ما جاره هارفى فقد طلب إليه أن يلقى نظرة على كيس كان يحمله لدى خروجه من المجمع التجارى لأنه شك فيه.

ويقول بوتشوالد ساخراً فى النهاية إنه لا يستطيع أن ينجو بنفسه من الخوف المرضى فى مثل هذه الأجواء، ولذلك فكر فى شراء ميكروفون يستطيع التقاط ما يقوله جيرانهم فى غرف نومهم! فإذا كان هذا كله حدث لشعب مقطوع على الحرية، فما بالنا بغيره فى كوكبنا الذى ظفرت أقلية من سكانه بحريتهم كاملة أو شبه كاملة، بينما تفاوت حظوظ الباقين.

فهل يعنى ذلك أن الحرية مطلب ثانوى للإنسان يستطيع الاستغناء عنه طواعية حين يحصل عليه أو يصبح قريباً منه. مثلما حرم منه على مدى آلاف السنين منذ أن عاش البشر فى جماعات تحكمها سلطة تحتكر استخدام القوة المادية وتحدد للإنسان المسموح له والممنوع عليه؟

فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فلا بد أن يترتب على ذلك مراجعة القراءة الليبرالية لتاريخ البشرية والتي يمكنه تلخيصها في أن الانسان أراد التضحية بجزء فقط من الحرية التي كانت له في فجر التاريخ عندما اضطر إلى العيش ضمن جماعة توفر له الأمن والحماية، ولكنه أرغم على التخلي عن حريته كاملة عندما نشأت السلطة المنوط بها تحقيق الأمن فصادرت كل حرية.

ومؤدى هذه القراءة أن الإنسان فقد حريته في فجر تاريخه قسرا وعنوة، لأنه لم يتخل طواعية إلا عن جزء منها هو الذى تلزم التضحية به لإيجاد مجتمع تحكمه سلطة تنظم العلاقات بين أعضائه.

غير أن ما حدث في أمريكا وبعض الدول الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ يدفع إلى مراجعة هذه القراءة، والتساؤل عما إذا كان الانسان قد تلى عن حريته كلها طواعية هربا من حياة الغابة التي يفتك فيها أى قوى بأى ضعيف، أم خوفا من الفوضى التي تعيده إلى مثل هذه الحياة إذا غابت السلطة التي تصير مقبولة حتى إذا كانت موعلة في الاستبداد؟

وكثيرة هي الوقائع التاريخية التي توضح ذلك، ومنها مثلا توسل ممثلي أهل موسكو إلى القيصر إيفان الرهيب أن يعود إلى قصره عام ١٥٦٥ ويحكم كما يشاء عندما غادره إلى قرية قصية وترك البلاد في حال فوضى اشتدت معاناة الناس خلالها رغم أنها لم تستمر إلا أياما معدودات، وعندما عاد ليحكم الأغلال حول أعناق شعبه كانت عودته يوم عيد .

فالمتفق عليه في التاريخ أن البشر واجهوا خيارا- لا نعرف مدى صعوبة بالنسبة إليهم- بين نار الفوضى وجحيم الاستبداد، فاختاروا الأخير، ولكن المختلف عليه هو تكيف هذا الاختيار وهل تم قسرا أم طواعية، وتقدم أمريكا بعد ١١ سبتمبر خبرة جديدة لا تدعم القراءة الليبرالية المتفائلة بمستقبل الحرية انطلاقا من أن خضوع الانسان للاستبداد كان قسريا في الجانب الأكبر منه .

فها هم بشر أحرار يتخلون طواعية عن جانب جديد من حريتهم ابتغاء الأمن. وقد يقال هنا إنهم لا يتخلون عن جزء كبير من الحرية ولا يختارون الاستبداد وهذا صحيح، ولكنهم في الوقت نفسه لا

يواجهون نار القوضى التى فرضت على الانسان  
الأول أن يتخلى عن حريته كلها ويقبل الاستبداد  
أخذا بمعادلة بسيطة «فى القوضى وحياة الغابة أنا  
هالك لا محالة، ولكن فى ظل الاستبداد يكون  
هلاكي محتملا وليس أكيدا».

ولكن يظل القاسم المشترك بين الانسان فى فجر  
التاريخ وفى زمننا هو هذا الاستعداد للتخلى عن  
الحرية من أجل حاجة يراها أكثر أهمية وإلحاحا،  
ولعل فى هذا دليلا آخر على أننا لم نصل إلى نهاية  
التاريخ بل ربما مازلنا فى بدايته.



## الفصل الثانى

موقع شبكة بن لادن على خريطة الإسلام





أحد الأمور التي أثارت التباسا في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ضد الارهاب هو طابع «القاعدة» المتهمة بتدبير أحداث ١١ سبتمبر، والتي توصف عادة بأنها منظمة غير أن هذا الوصف يصعب أن يكون معبرا بدقة عن نوع العلاقة التي تربط بين أعضاء وأنصار «القاعدة» في عدد كبير من بلاد العالم يصل في بعض التقديرات إلى أكثر من ٥٠ دولة.

فالمقصود بالمنظمة Organization جماعة من الناس تقوم العلاقة بينهم على أساس هرمي عبر مستويات قد تتدرج من أسفل إلى أعلى أو تكون مرتبة من أعلى إلى أسفل، وفقا لندي ديمقراطيتها.

ولكن بغض النظر عما إذا كانت المنظمة محكومة

بالضرورة من أعلى وذات طابع أولي جاري، كما أثبت عالم الاجتماع الإيطالي المشهور روبرتو ميشلز منذ حوالي ٩٠ عاماً، أو كانت فيها فرصة للاتصال من أسفل إلى أعلى كما يرى آخرون، فهناك هرم تنظيمي محدد بشكل صارم في إطار يتسم عادة بالمركزية.

ولا يمكن أن يكون هذا هو حال «القاعدة» التي تختبيء قيادتها منذ سنوات في مكان قصي، ويصعب الاتصال معها بسبب ندرة استخدام الأجهزة الحديثة التي ترسل موجات يمكن أن تكشف مكان وجودها، ولذلك يستحيل أن تتم إدارة العمل في مثل هذه الظروف بطريقة مركزية وإلا تعطل كل شيء.

### **أولاً: القاعدة شبكة وليست تنظيماً؛**

ولكن استبعاد شكل المنظمة بالمعنى الدقيق لا يعني عدم وجود علاقات تنظيمية أكثر مرونة من خلال شكلين آخرين يحددان طبيعة «القاعدة» وهما الجبهة Front والشبكة Network.

فالجبهة هي نوع من العلاقة الأقل مركزية وتضم عادة منظمات مستقلة، ولكنها تتفق على خط أو برنامج عام، والشبكة هي أيضاً نوع من العلاقة التي

تتسم بطابع فضفاض، وتعتبر أكثر سيولة وتربط بين منظمات وكذلك أفراد قد لا تكون هناك صلة مباشرة بين بعضهم والبعض الآخر.

وتبدو «القاعدة» أقرب ما تكون إلى شبكة فضفاضة تقترب أحيانا، أو هي بعض جوانبها. لأن تكون مظلة وخلايا متنوعة لا يربط بينها أكثر من الولاء لأسامة بن لادن وخطه العام، ولكن هذه الشبكة- المظلة تستند على حلقة ضيقة تحيط ب: بن لادن في أفغانستان.

وربما تكون هذه الحلقة هي التي دفعت إلى الاعتقاد في وجود منظمة، غير أن هذه الحلقة الحديدية كانت تقوم بوظيفتين أساسيتين: الأولى هي التخطيط العام الذي يحدد خطوطا رئيسية عامة للحركة والفعل أكثر مما تعنى بالتفاصيل الصغيرة.

والثانية هي تدريب الأشخاص الذين يصلون إلى أفغانستان سواء المنتمين إلى منظمات معينة أو غير المنتمين، ثم إعادة إرسالهم إلى بلادهم أو إلى بلاد أخرى.

وكان أبرز عناصر هذه الحلقة الضيقة يشكلون مجلس شورى يتابع هاتين المهمتين الأساسيتين،

إضافة إلى مهمات أخرى إدارية وإعلامية وأخرى متعلقة بالفتاوى.

ومن الطبيعي أن تكون هناك مع هذه الحلقة قوة حراسة عالية التدريب، أما تفاصيل العمليات وخططها الميدانية فهي في معظم الأحيان من اختصاص المجموعات التي تقوم بالتنفيذ. ولذلك فالأرجح أن التحقيقات الأمريكية في عملية ١١ سبتمبر قد تسير في الطريق الخطأ إذا بنيت على فرضية أن أبرز عناصر الحلقة الضيقة «الظواهرى وأبوحفص وأبوزبيدة» هم الذين خططوا لها. ويدل بعض ما نشر عن هذه التحقيقات أن المحققين يدركون نقطة الضعف الأساسية في هذه الفرضية، وهي أن أيا من هؤلاء لم يسافر إلى الولايات المتحدة وفق مقتضيات التخطيط الميداني، ولذلك تبدو الفرضية الأخرى المطروحة أيضا أقوى وهي التي تفترض أن التخطيط الأساسي تم في هامبورج التي انطلق منها أربعة من منفذى العملية.

والملاحظ أنه عندما تم استجواب الفرنسي الجزائري الأصل جمال بقال، الذي سلمته دولة الإمارات إلى باريس بشأن عملية أخرى لم يتم

تنفيذها أوضح أن تلقى تكليفا في مارس ٢٠٠١ من قيادة «القاعدة» لضرب أهداف أمريكية في باريس في فترة غايتها ربيع عام ٢٠٠٢، ويعنى ذلك أنه تلقى تكليفا عاما وتركزت له مهمتا التخطيط والتنفيذ على مدى فترة قد تزيد على عام.

وهذا يؤكد الطابع اللامركزي للعمل في «القاعدة» التي تركز دور قائدها والحلقة الضيقة حوله في تحديد اتجاهات عامة بالأساس، ولذلك فلم يكن هناك مبرر لقلق مسئولين أمريكيين من إمكانية أن تتضمن بيانات «القاعدة» التي بثتها قناة «الجزيرة» الفضائية تعليمات مشفرة لتنفيذ عمليات جديدة بسبب هذا الطابع اللامركزي ولعاملين اضافيين: أولهما أن الإعداد لعمليات كبيرة يحتاج إلى وقت طويل ولا يتم عبر أزرار سحرية. وثانيهما أن طريقة عمل «القاعدة» هي إعطاء تكليفات عدة في الوقت نفسه، ولذلك كانت هناك تكليفات تم تحديدها بالفعل قبل تنفيذ عملية ١١ سبتمبر، ونشرت مصادر أمريكية وأوروبية أنه تم إحباط أربع عمليات في الأيام التالية لتلك العملية.

وحتى التمويل كان يتم بشكل لا مركزي أيضا عبر

مستولين ماليين فى بلاد مختلفة لديهم تفويض يبدو أنه كامل. ومن المفيد هنا الانتباه إلى ما ذكره الجزائرى الأصل بقال من أنه عندما ذهب إلى أفغانستان تلقى من بن لادن ثلاث هدايا، وليس التمويل اللازم للعملية المكلف بها، لأن هناك آلية لا مركزية لهذا التمويل جرى اعتمادها لسببين: أولهما عملى يتعلق بصعوبة الاحتفاظ بكمية كبيرة من الأموال فى أفغانستان، ومحاذير إجراء عمليات التحويل منها إلى بلاد أخرى والعكس، فالأضمن أن يحدث ذلك بعيدا عن مركز القاعدة، وقد أصبح معروفا أن أحد المتهمين فى عملية ١١ سبتمبر قام فى اليوم السابق لتنفيذها بتحويل ١٥ ألف دولار إلى المسئول المالى المختص عبر أحد بنوك دولة الإمارات وهو المبلغ الذى يعتقد أنه بقى لديه من التمويل الخاص بهذه العملية. والسبب الثانى قانونى، وهو إبعاد بن لادن ومساعديه الأساسيين عن دائرة المسئولية القانونية إذا تم القبض عليهم.

وهذه العلاقة اللامركزية بين الحلقة الضيقة والشبكة المظلة الفضاضة هى الآلية الأكثر ملاءمة لعمل «القاعدة» وربما لهذا السبب لم يتابع بن لادن

بناء «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» التي أعلن تأسيسها في فبراير ١٩٩٨ بمشاركة جناح من منظمة الجهاد المصرية وجمعية العلماء وحركة الأنصار الباكستانيين وحركة الجهاد في بنجلاديش فليست هذه إلا أقل من ضعف عدد المنظمات ذات الصلة مع «القاعدة»، فضلا عن أنها لا تضم غير منخلة عربية واحدة، إذ رفضت «الجماعة الإسلامية» المصرية الانضمام إليها رغم أن أحد قادتها في الخارج وقع البيان التأسيسي.

والأرجح أن بن لادن أدرك أن الجبهة ليست هي الشكل التخفيمي الذي يناسب مهمات «القاعدة»، لأنها تقيد القيادة بإجراء اتصالات منتظمة مع الأعضاء وإطلاعهم على الخطط التي يتم إعدادها. وهذا قيد معطل للحركة وينطوي على خطر إفشاء أسرار عمليات يحتاج تنفيذها إلى إعداد طويل. ولا يعرف عنها إلا المجموعة المكلفة بها، فضلا عن أن الطابع اللامركزي لهذه العمليات يجعل القيادة نفسها غير مطلعة على تفاصيلها في كثير من الأحيان.

كما أن وجود جبهة محددة العضوية يؤدي إلى تحميل أعضائها في بلد ما المسؤولية عن عمليات لا

صلة لهم بها على نحو يمثل ضررا ولا يحقق فائدة ولذلك فالأرجح أن بن لادن وصل عبر التجربة إلى اقتناع بأن الشكل التنظيمي الملائم هو الذى يتسم بطابع فضفاض وبدرجة عالية من اللامركزية فى العلاقة بين المركز، حيث توجد الحلقة الضيقة وأعضاء الشبكة- المظلة الذين يتفاوت ارتباطهم بها أشد التفاوت.

فهى تضم عدة أنواع من الأعضاء هناك- أولا- منظمات مختلفة فى اتجاهاتها، بعضها عربى يلعب «الأفغان العرب» دورا أساسيا فيها، مثل «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» و«الجماعة الإسلامية المسلحة» بالجزائر وجيش عدن الإسلامى «اليمن» و«عصبة الأنصار» فى لبنان و«الجماعة الليبية المقاتلة» و«جند الإسلام» فى كردستان بالمراق، وتعرف هناك باسم «طالبان الكردية»، وبعض المنظمات المرتبطة بالشكل غير عربى مثل جماعة «أبوسيف بالفلبين، و «الحركة الإسلامية» فى أوزبكستان وحزب «النهضة» فى طاجيكستان.

ولا تقوم هذه المنظمات بدور مباشر فى عمليات «القاعدة»، وإنما قد يختار أعضاء فيها للعمل ضمن



مجموعات مستقلة عن منظماتهم، وقد يكلف بعضها بأشكال مختلفة من المعاونة. فالعمليات تقوم بها مجموعات أو خلايا جيدة التنظيم مثل تلك المتهمة بتنفيذ عملية ١١ سبتمبر. وقد ثبت من التحقيقات أنها مجموعة واحدة وليست أربعة بخلاف ما كان معتقدا في البداية.

وهناك فضلا عن المنظمات والمجموعات الصغيرة والخلايا أفراد من نوعين: بعضهم إداريون وماليون غير معروفين لأى جهاز أمنى، ومهمتهم المتابعة والتمويل والتنسيق والاتصال، وبعضهم الآخر «أراهابيون نائمون» تلقوا التدريب والشحن المعنوى وتركوا فى مواقعهم يمارسون أعمالا عادية إلى أن يأتيهم تكليف بمهمة ما، وبعض هؤلاء تتكون منهم مجموعات وخلايا يعهد إليها بتخطيط وتنفيذ عمليات معينة.

وهذا الطابع الذى تتسم به العلاقات التنظيمية فى «القاعدة» هو أحد أهم عوامل نجاحها فى أن تمثل تحديا كبيرا لدولة عظمى بل ولنظام عالمى فى مجمله، فهو يقلص إمكانات التعرض للاختراقات الأمنية التى تعتبر أهم مدخل للعصف بالمنظمات

السرية بمختلف أنواعها، كما أنه طابع ملائم تماما لعمليات «القاعدة» وأهدافها.

غير أن مكنن التحدى الأهم هو أن هذه اللامركزية تجعل احتمال استمرار «القاعدة» ممكنا حتى بعد أن ضربت قيادتها فى أفغانستان.

### ثانياً، خطاب القاعدة تكفيرى أكثر منه جهادى،

ظهر خطاب «القاعدة» للمرة الأولى عبر الشرائط التى بثتها قناة «الجزيرة» لأسامة بن لادن وأيمن الظواهري فى قلب أزمة دولية كبرى وفى مستهل حرب ضارية ولذلك تركز الاهتمام على بضع عبارات أو حتى كلمات لا يمكن فهم مغزاها ودلالاتها دون قراءتها فى السياق العام لهذا الخطاب.

والمنصر الأول فى تحليل مثل هذا الخطاب هو وضعه فى موقعه على خريطة الاتجاهات الأصولية التى تؤمن باستخدام القوة والعنف سبيلا إلى التغيير، فقد شاع عن «القاعدة» أنها تنطلق من ركائز جهادية، وخصوصا بعد أن التحق بها قادة تنظيمات تستند إلى هذه الركائز.

غير أن قراءة خطابها تدل على أنها تنطلق من

أفكار أقرب ما تكون إلى ما أفرزته جماعات التفكير والاعتزال التي كانت أولها «جماعة المسلمين» التي عرفت إعلاميا باسم «التكفير والهجرة» في مصر في منتصف السبعينيات.

وفضلا عن أن جانبيا من سلوك قادة «القاعدة» يدعم هذا الاستنتاج ففي خطابها ما يدل عليه بشكل مباشر عند الحديث عن «الفئة التي خرجت تفر بدینها إلى الله سبحانه وتعالى تأبى أن تعطى المدنية في دينها»، وكذلك في هذه الإشارة: «اجتمعت أمم الكفر على فئة المسلمين المجاهدين المرابطين» فقد تم استخدام كلمة «أمم» قصدا لتشمل الأمة الإسلامية المحكوم هنا بكفرها مثل غيرها إلا فئة صغيرة منها هي «الفئة الناجية» التي تمثل جوهر معتقد أهل التكفير والاعتزال.

ولذلك يصبح طبيعيا أن يتجه خطاب «القاعدة» إلى توسيع نطاق دار الكفر لتشمل العالم كله تقريبا، كما يتضح من أي قراءة متأملة لهذا الخطاب، ولا يقود ذلك إلا إلى نزعة انتحارية لا صلة لها بالاستشهاد في سبيل الله، فعندما يعتزل الإنسان في موقع قصي معتقدا في أنه هو وحده الحق وأن

الجميع على باطل، لابد أن يزداد انحراف تفكيره، وهو الانحراف الذي يبدأ عند الاعتقاد في امتلاك الحق والحقيقة.

وهذا الاعتزال يدعم أيضا الميل إلى الانتحار الذي يعتمد في هذه الحال عن المعنى الدينى المتضمن فى الاستشهاد، كما أن الانتحار هنا ليس ذاتيا فقط بهدف نيل الشهادة بل عاما للأمة كلها ومؤديا إلى نحرها، كما يتضح من القول: «أهون علينا أن تبنى هذه الأمة عن بكرة أبيها.. أهون علينا من أن نرى المسجد الأقصى يهدم أو نرى فلسطين تهود ويطرده منها أهلها».

ولا يحتاج الأمر إلا إلى قدر يسير من المنطق لإدراك أن أصحاب هذا الخطاب يصنعون المقدمات التى تؤدي إلى النتيجة التى يحذرون منها، إفناء الأمة لن يحمى المسجد الأقصى بل يجعل هدمه أكيدا، فعندما تبنى الأمة إذا تبنت هذا الخطاب لن يبقى من يدافع عن مقدساتها، كما أن إفناء الفلسطينيين لن يحقق نصرا، بل سينصر الصهاينة الذين لن يبقى أحد يقاومهم.

ولذلك فإن طرد الفلسطينيين أقل سوءا من

نصيحة «القاعدة» لهم بالفناء. فالمطرود سيجاهد من أجل العودة وهذا هو ما يحدث منذ أكثر من نصف قرن.

وهذا مثال واحد لما يمكن أن تقوم «القاعدة» الأمة إليه من جنون لا يمكن أن نطمح في ظله للارتقاء إلى أى قمة.

وكثيرة هي أوجه الشبه بين خطاب «القاعدة» هذا والاتجاه الذى يكفر الدولة والمجتمع معا ويوجب الاعتزال فى الجبال والكهوف والمصحارى تمهيدا لمرحلة «التمكين».

ولكن ربما لم تكن إلا مصادفة تلك التى جعلت قادة «القاعدة» يعتزلون فى جبال وكهوف، مثلما دعا رواد فكر التكفير والاعتزال، ولكنها مصادفة ذات مغزى لأنه لا يمكن الاعتزال إلا خارج العالم.

وعندما عبر خطاب «القاعدة» حدود الفكر الجهادى واستقر فى كهوف الاعتزال، فقد غادر فى الوقت نفسه دار الاسلام مخالفا الأمر الإلهى بدم قتل نفس بغير الحق، بل أكثر من ذلك يتضمن هذا الخطاب اشمئزا شديدا من أى تحسر على قتلى

أحداث ١١ سبتمبر الذين اعتبرهم «قتلة» دون وجه حق، لأنه لا يجوز تحمل مواطن في أى بلد سوءات حكومته مهما تكن ورأى الخطاب المذكور فى من يأخذون بتعاليم الإسلام التى تحرم القتل بغير الحق منافقين يتحسرون على «قتلة» لا على قتلى لم يقترفوا ذنبا. وقال «إشراق النفاق برأسه يتحسر على هؤلاء القتلة الذين عبثوا بدماء وأعراض ومقدسات المسلمين».

والأخطر من ذلك هو إباحة دماء سبعة ملايين مسلم لمجرد أنهم يعيشون فى الولايات المتحدة، فعندما توعده أمريكا، لم يهدد حكومتها أو جيشها فقط بل خص بالذكر «ومن يعيش فى أمريكا» ومن بينهم ملايين المسلمين الذين يجاهد بعضهم الآن جهادا حقيقيا من أجل إزالة آثار الكارثة التى ترتبت على أحداث ١١ سبتمبر. وهم لا يجاهدون فقط لحماية أنفسهم وذويهم من أهلنا هناك، ولكن أيضا لاستعادة قوة الدفع التى كانت منظمات إسلامية أمريكية قد خلقتها فى السنوات القليلة الأخيرة دفاعا عن قضايا العالم الإسلامى وفى مقدمتها قضية فلسطين التى لم يفعل قادة «القاعدة» لها شيئا البتة.

فما أبعد خطابهم عن الفكر الإسلامى، بما فى ذلك الاتجاه الجهادى الأكثر تشددا فيه، وما أقربه إلى الاتجاه التكفيرى الذى لا يتورع أتباعه عن ذبح بسطاء المسلمين المتدينين بفطرتهم، كما فعلت «الجماعة الإسلامية المسلحة» مثلا فى الجزائر. وقد بدأ أسامة بن لادن فى المقابلة مع صحيفة «داون» الباكستانية فى أول نوفمبر ٢٠٠١، معبرا عن هذا الاتجاه عندما أفتى بجواز قتل الصبية أو الأطفال الذين تجاوزوا الثالثة عشرة من عمرهم، فما قاله فى هذه المقابلة هو امتداد لفتوى مفتى الجماعة الإسلامية المسلمة فى الجزائر عندما أجاز قتل النساء والأطفال، فى الوقت الذى كان مجرمو جماعته يذبحون الجزائريين المسلمين كل يوم بمن فيهم أطفال ونساء.

وقد استقرت هذه الفتوى محمد مصطفى المقرئ أحد قادة «الجماعة الإسلامية» المصرية فكتب بحثا عميقا فى الرد عليها ونشره فى كتاب بالغ الأهمية صدر فى لندن تحت عنوان «حكم قتل المدنيين فى الشريعة الإسلامية».

وأثبت المقرئ أن هذه الفتوى لا أساس لها فى

الاسلام، وأنها تنطلق بالتالى من موقف غير إسلامى. وعندما يكون هذا هو رأى أحد أكثر الإسلاميين الجهاديين تشددا يصبح من الصعب المزايدة عليه، فهو يعبر عن الاتجاه الجهادى الذى يجوز اعتباره الحد الأقصى فى فكر الاسلام السياسى والذى لا مزيد عليه، ويعنى ذلك بالتالى أنه من زاد عليه فقد تجاوز هذا الفكر وأصبح خارج نطاق الإسلام السياسى.

وهذا هو حال بن لادن ومن معه الآن إما علاقتهم بالإسلام كعقيدة فهذا أمر بينهم وبين خالقهم الذى يعرف وحدة حقيقة نواياهم.

ولكن ما نعرفه نحن هو أنهم أساءوا إلى الاسلام بأعمالهم وأقوالهم وعلى سبيل القصد ومع سبق الإصرار خذ مثلا دفاع بن لادن، فى المقابلة نفسها عن قتل مسلمين فى أحداث ١١ سبتمبر وتبريره ذلك بأنه «حسب الشريعة يجب ألا يعيش المسلمون فترة طويلة فى بلاد الكفار».

وبالقطع ليست هذه شريعة الإسلام. لأن رب العالمين يخبرنا أنه خلق الناس شعوبا مختلفة ليتعارفوا ومن الطبيعى أن يترتب على ذلك أن يعيش مسلمون فى بلاد



غير المسلمين ليس فقط لهذا السبب ولا لطلب العلم كما أوصاهم نبيهم عليه الصلاة والسلام، ولكن أيضا من أجل الدعوة إلى الاسلام والدفاع عن قضايا ومصالح المسلمين. وفي البلاد التي تتيح نظمها تكوين جماعات ضغط للتأثير على صنع القرار يستطيع المسلمون أن ينشطوا سعيًا إلى هذا التأثير.

وكان بعض المنظمات الإسلامية في الولايات المتحدة قد حقق تقدما في هذا الاتجاه خلال السنوات الأخيرة، وأثار ذلك قلق اللوبي الصهيوني القوى الذي كان تأثيره هو العامل الأول وراء انحياز أمريكا لإسرائيل، وخصوصا بعد أن أثبتت المنظمات الإسلامية وجودها في الانتخابات الأمريكية الأخيرة.

وفي الوقت الذي كان اليهود يبحثون عن وسيلة لضرب المنظمات الإسلامية ومنعها من بناء لوبي يواجههم وينافسهم في التأثير على صنع القرار الأمريكي، جاء بن لادن ليطالب المسلمين بالعودة «من بلاد الكفار» وتركها لليهود يوجهون سياستها ضدنا.

ولعل أغرب ما قرأته وسمعته في مجال تحديد الأسس الفكرية لأسامة بن لادن وشبكته «القاعدة» هو أنه انطلق من موقف سلفي لمجرد أنه نشأ في

موطن الوهابية وتأثر بها، وهذا خطأ فادح لأن السلفية أوسع بكثير جدا من الوهابية، فضلا عن أن ميراثها شديد التنوع كان جزء منه مصدرا للنهضة في الفكر الاسلامى خلال القرنين الأخيرين، وإذا كان أصل السلفية يرجع إلى ابن تيمية في القرن الرابع عشر الميلادى فهو يعود أيضا إلى الاتجاهات الإصلاحية في التصوف الاسلامى في القرن السابع عشر وإلى تعاليم محمد بن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر. أما امتدادات السلفية فهي تتنوع كشجرة وارفة متنوعة في طرحها من الإمامين محمد عبده ومحمد رشيد رضا في مصر إلى جمعية العلماء في الجزائر، ومن ظافر الفارسي في دمشق إلى الشيخ بن عاشور في تونس وعلال الفاسي في المغرب، فالقاسم المشترك الأعظم بين هؤلاء جميعهم على تنوعهم هو إعادة التأكيد على أولوية النص الإسلامى التأسيسى أى القرآن والحديث وتحقيق التوازن بين النقل «أو الايمان» والعقل.

ولذلك فإن النظر إلى بن لادن باعتباره سلفى التفكير ليس إلا تبسيطا مخلًا، مثله مثل الاعتقاد في أن حركة «طالبان» سلفية، في حين أنها نتاج مدرسة

رافضة للسلفية هي ما يطلق عليها «المدرسة الديوبندية» ذات الأصول الهندية التي كان الهدف من تأسيسها في القرن التاسع عشر هو حماية الميراث الديني التقليدي الحنفي المذهب في مواجهة الاحتلال البريطاني واتجاهات التجديد السلفي في آن معا.

### **ثالثا: بن لادن.. والحركات الإسلامية في مصر**

كيف يمكننا فهم إساءة بعض قادة الحركات الإسلامية قراءة مغزى ظاهرة بن لادن، وعجز بعض أعضائها وخصوصا في الجامعات عن التمييز بين من يعمل لإعلاء شأن الاسلام ومن يخدم أعداءه رافعا شعاراته كذبا وزورا؟

يجوز وضع هؤلاء ضمن من نال منهم الاحباط إلى حد أن أعمى عيونهم فصاروا مستعدين لأن يهللوا لأي كان إذا نجح في إثارة مشاعرهم. فإذ بهم لا يفترقون عن الذين تمكن مدعى الفناء والفن شعبان عبدالرحيم من نيل إعجابهم بعد أن قام بتعبئة شريط كاسيت بكلام محفور في قلوبنا ولا نحتاج إلى من يتاجر فيه ليملاً جيويه ذهباً.

غير أن الاحباط، وقد اشتد على كثير منا فعل

فعله فيهم فتخلوا في أحلام يقظتهم أن شعبان هذا هو البطل الذى ينتظرونه. فالثقافة السائدة عندنا تجرد الانسان الفرد من قيمته فلا يثق فى نفسه وقدراته ويبقى فى انتظار من يحقق له أحلامه وعندما تجتمع هذه الثقافة مع ميراث القهر السلطوى فى نصف القرن الأخير وما أدى إليه من انصراف الناس عن الحياة العامة لخوف أو ليأس أو كليهما، لا يكون غريبا أن يقبع غالبية المصريين فى انتظار البطل الذى سيحقق آمالهم بدلا من أن يبحث كل منهم فى داخله عن جزء من هذا البطل ولو كان متاهيا فى الصفر.

وإذا كانت هذه الخلفية البائسة كافية لتحويل شخص اخترع نوعا جديدا من مقاولات الفن إلى بطل لمجرد أنه قام بتعبئة شريط وهو جالس فى مكانه، فالأجدر بها أن تجعل الرجل الذى يقوم بأعمال مقاولات الارهاب أكثر تعبيرا عن البطولة.

فقد ترك أسامة بن لادن مقاولات البناء والتشييد ولكنه لم يتخل عن عالم المقاولات، وإنما برع فى نوع آخر منه هو مقاولات الارهاب فقد أصبح من موقعة فى السودان ثم أفغانستان كبير مقاولين يتولى توريد

شباب مفسولة عقولهم ومنومين عقائديا للقيام بأعمال عنف بدعوى إنقاذ الاسلام ومحاربة أعدائه ولو كان كل ما أذنب فيه هو التضحية بهؤلاء الشبان المستعدين لعمل أى شئ من أجل دينهم لكبر ذنبه عند الله، لأنه حرم الاسلام وأمته من جهاد حقيقى كان فى إمكانهم أن يخوضوه على أرض فلسطين مثلا أو فى غيرها من أراضى المسلمين الخاضعة للاحتلال فى كشمير وشيشينيا وغيرها.

وهذا هو ما يقوله مسلمون بسطاء ولكنهم أنقياء يعرفون حقيقة دينهم يسألون أما كانت فلسطين أجدر وأقرب فى الوقت الذى يتعرض أهلها للقتل والحصار على أيدي الصهاينة؟ ولماذا لم يوجه ضربته ضد هؤلاء الذين يسومون أهلنا العذاب، بدلا من أن يستهدف مدنيين أبرياء لا ذنب لهم ومن بينهم نحو سبعمائة مسلم بين ضحايا مركز التجارة العالمى؟ ألم تكن عملية بهذه الضخامة كفيلة ببيت الرعب فى قلوب الإسرائيليين وزيادة الهجرة العكسية من فلسطين التاريخية، فيكون هذا مكسبا استراتيجيا بدلا من إتاحة الفرصة للولايات المتحدة لزيادة نفوذها بعد أن وقف العالم كله تقريبا معها من مشارق الأرض إلى

مغاريها؟ هذه الأسئلة وغيرها طرحها المصريون الأكثر  
تدينا وإيماننا بدينهم والأوفر معرفة بحكم الشريعة  
الاسلامية فيمن يقتل نفسا بغير نفس أو فساد فى  
الأرض أو بغير الحق، بينما لم تخطر على بال بعض  
المسلمين الذين ينتسبون إلى الاسلام اسما، أو من  
لحست أفلام العنف الغريبة عقولهم فصاروا يمجدون  
القوة أيا كانت. أو الذين يعانون توترا شديدا نفسيا أو  
اجتماعيا بفعل ضغوط الحياة وصعوباتها وشيوع  
التوتر فى المجتمع، أو من اشتد عليهم الاحباط  
وتحول يأسا.

ولا غرابة فى أن يكون بين هؤلاء بعض المحسوبين  
على حركات إسلامية بعضها معروف باعتداله، لأن  
أى حركة سياسية هى جزء من المجتمع الذى توجد  
فيه، ومن الطبيعى أن يلحق بها صفوف مختلفة من  
البشر متفاوتين فى معرفتهم بالإسلام وحتى فى  
إيمانهم به وفى تأثرهم بالأجواء السلبية المحيطة بهم،  
وفى قدرتهم على مقاومة الاحباط والتغلب عليه.

ولذلك لا يحسب على هذه الحركة أو تلك أن  
بعض المنتسبين إليها لم يعرفوا أن ما حدث فى ١١  
سبتمبر ٢٠٠١ يعتبر جريمة حراة وفقا لنصوص

الشرع وقواعد الفقه الاسلامى ولذلك فعندما يرتكبها  
أو يحض عليها شخص يتتسبب للإسلام وينصب  
نفسه حاميا عليه، يكون موقف المسلمين الأنقياء هو  
إدانته والمطالبة بتقديمه إلى محاكمة عدالة تنزع به  
العقاب الذى حددده الله سبحانه وتعالى فى قوله:  
«إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى  
الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم  
وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض، ذلك لهم  
خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم». (سور  
المائدة الآية ٣٣)

فإذا كان الله جل وعلا قد حكم على مرتكب  
جريمة الحراية بالخزى. فلا يصح أن نضع نحن  
حوله أكاليل الغار، وإلا خالفنا حكم الله وخرجنا عن  
شرعه وهذه قاعدة عامة لا يغيرها أنه ارتكب هذه  
الجريمة فى الولايات المتحدة أو فى غيرها، كما لا  
يقلل منها أن واشنطن شنت حريا على أفغانستان،  
كما أن من يقتل فى أمريكا قتل قبلا فى مصر  
وغیرها من بلاد المسلمين، ولكن حتى بافتراض أنه لم  
يقتل إلا فى أمريكا فهذه فى حد ذاتها جريمة حراية  
لأن القتل مدنيون أبرياء فضلا عن أن بينهم مئات

المسلمين، فالإسلام لا يعرف ازدواجا في أحكامه، ولا يكيل بمكيالين حتى إذا كان خصومه يفعلون ذلك، وليس من أهل الإسلام من يفعل مثلهم.

فالقضية إذن واضحة الوضوح كله، ومع ذلك فإن جاز ألا يفهم ذلك بعض من عامة الناس الذين لا يعرفون أحكام الإسلام أو يقصدون أي قوة أو يعانون توترا شديدا أو تمكن منهم الاحباط، فلا يصح أن يقف معهم في الموقع نفسه من ينتسبون إلى حركات إسلامية حتى إذا كانت متشددة، فنحن نعرف أن القسم الأكبر نسبيا في «تنظيم الجهاد» رفض موقف أيمن الظواهري عندما التحق بأسامة بن لادن، كما رفض ذلك قادة «الجماعة الإسلامية» الذين نقدر لهم مبادرتهم بوقف العنف. وندعو إلى مصالحة تاريخية معهم بعد أن ثبت صدقهم على مدى أكثر من أربع سنوات، وكان لهم موقف مشهود ضد أحد قادة جماعتهم في الخارج عندما وقع على إعلان تأسيس ما أطلق عليه الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين، والذي لم يجد بن لادن من ينضم إليه فيه إلا ثلاثة تنظيمات باكستانية وبنجلاديشية وجزء صغير من تنظيم مصري «الجهاد».



أما جماعة الإخوان المسلمين فهي أبعد ما تكون عن أساليب بن لادن وأمثاله، وإذا كان المنتسبون إليها من الطلاب اختلط الأمر عليهم، فجل من لا يخطئ . ولا ننسى أن احتمالات الخطأ تزداد عندما تكون المشاعر جياشة، وحين يتسم الموقف بالتمعقيد .. وليس أكثر تعقيدا في الواقع من الموقف الذي صنعتة أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وترتب عليه حرب لا يمكن قبولها، حتى إذا كانت حكومة طالبان المتوحشة قد قتلت من الأفغان أضعاف أضعاف شهداء القصف الأمريكى وأساءت إلى الإسلام وخلقت فتنة بين السنة والشيعة، أى فعلت ما لا طاقة لأعدى أعداء الإسلام به .

ولكن مهما حدث من خلط والتباس فالواقع يؤكد أن الحركات الاسلامية في مصر حققت تقدما ملموسا في مواقفها ورؤاها على نحو يزيد الفجوة بينها وبين بن لادن الذي أخذ يتراجع هكريا إلى أن وقع في أسر مقولات التكفير والاعتزال التي لم تجد لها مكانا في مصر فانحسرت من على الساحة .

أما الفكر الاسلامي في مصر فهو يزداد إشراقا بفضل علم ومعرفة واجتهادات عملاء أجلاء في

مقدمتهم الدكتور محمد سليم العوا الذى تعامل ومعه الدكتور يوسف القرضاوى والأساتذة طارق البشرى وهيثم الخياط وفهمى هويدى بحكمة فائقة مع سؤال بعث به أحد أئمة المسلمين العاملين فى الجيش الأمريكى عن حكم الشرع فى مشاركتهم فى الحرب ضد أفغانستان، فكان الرد موضحا أن الحرج الأساسى فى هذه المشاركة مصدره أنه يصعب أو يستحيل التمييز بين الجناة الحقيقيين المستهدفين بالحرب والأبرياء الذين لا ذنب لهم، وأن على المسلم فى هذه الحالة أن ينوى بمساهمته فى القتال أن يحق الحق ويبطل الباطل، وأن عمله يستهدف منع العدوان على الأبرياء أو الوصول إلى مرتكبيه لتقديمهم إلى العدالة، طالما أنه مضطر للمشاركة دفعا لضرر أكبر يصيب جميع المسلمين فى أمريكا إذا امتنع عن المشاركة وأدى ذلك إلى تعريض الملايين للشك فى ولائهم وسوء الظن فيهم وبالتالي إيذاؤهم. أما إذا كان فى إمكانه الاستقالة من الجيش أو العمل فى الصفوف الخلفية دون أن يؤدى ذلك إلى التشكيك فى ولائه وبالتالي تعرض جماعة المسلمين فى الولايات المتحدة للخطر، فلا يجوز له أن يشارك فى القتال.

فما أرحب هذا الفكر الذى يستطيع استيعاب الظروف المختلفة التى يعيش فيها المسلمون خارج بلاد الاسلام، ويقدر على التعامل مع المتغيرات عبر الاجتهاد الذى لا ينقض القواعد الأصولية، بل على العكس يستند إليها .

ولذلك كله، لن يستطيع بن لادن أو غيره اختطاف الاسلام حتى إذا بدا على السطح أنه يعتمد على أمية كثير من المسلمين، أو ضعف معرفتهم أو سطحياتهم أو توترهم أو إحباطهم.

#### **رابعاً : ما بين بن لادن وجيفارا:**

هل يجوز وضع الأصولى أسامة بن لادن والماركسى تشى جيفارا فى السلة نفسها لمجرد أن كلا منها صار أسطورة ارتبطت بمواجهة الولايات المتحدة اعتماداً على أساليب غير تقليدية؟

السؤال طرح بعد أحداث ١١ سبتمبر المروعة التى اتجهت أصابع الاتهام فيها إلى بن لادن، فأكملت الصورة الأسطورية التى بدأ رسمها له فى السنوات الأخيرة.

وحدث مثل ذلك قبل أكثر من ثلاثين عاماً عندما

أدى اغتيال جيفارا إلى إكمال عناصر أسطوريته التي كانت مقدماتها قد ظهرت عندما غادر كوبا عقب انتصار ثورتها وتخلي عن منصبه الوزاري فيها سعياً إلى إشعال ثورات أخرى في أمريكا اللاتينية.

وهناك ما ينرى فعلاً للوهلة الأولى بإبراز أوجه الشبه بين الحالتين اللتين تمثلان أقصى التطرف العقائدي. فيمثل بن لادن الآن الخط الأكثر تشدداً في أوساط الأصولية الإسلامية، وكان جيفارا بدوره معبراً عن أحد أكثر الخطوط تشدداً في الحركة الشيوعية العالمية، ومثلما صار بن لادن عنواناً للتصميم على محاربة القوة العظمى الوحيدة اعتماداً على نشاطات أفراد يتم شحنهم معنويًا كان جيفارا رمزاً للإصرار على مواجهة القوة العظمى الأولى في عصر القطبية الثنائية استناداً إلى جهود جماعات من الفلاحين جرى تثويرهم وشحنهم بوعي طبقي قتالي.

فالتطرف العقائدي يعتبر جامعا مهماً رغم التناقض الأيديولوجي. فبين المتطرفين عقائدياً أوجه شبه في الركائز المعرفية، من حيث الموقف تجاه الآخر الذي يكون مرادفاً للعدو، وقد حمل صفات الشيطان كاملة غير منقوصة، كما يكتسب الخلاف مع أي آخر

طابعا كليا لا مجال فيه لأى حل وسط ولا سبيل  
لعالجته بغير القتال تحت شعار «نضال ضد  
الامبريالية» أو «جهاد فى سبيل الله».

غير أن الاختلاف فى حالتى بن لادن وجيفارا يبرز  
قويا واضحا على نحو ربما يدفع كثيرين إلى رفض  
المشابهة بينهما، والاعتقاد بأن ما يجمعهما مجرد  
قشرة على السطح لا تلبث أن تنقشع كلما دخلنا فى  
العمق.

فالبرغم من أن كلا منهما تبنى خطأ قتاليا  
مسلحا، فقد اختلف موقعهما كل الاختلاف. كان جيفا  
مقاتلا فى الميدان يتصدر أى حملة عسكرية  
مستخدما بندقيته فى أحراش أمريكا اللاتينية، بينما  
اختبأ بن لادن فى جبال أفغانستان بعيدا عن المعارك  
الفعلية واضعا بندقيته إلى جانبه.

وفرق هائل بين من قاتل ومن اكتفى بالتحريض  
على القتال، أو على القتل. إذا شئنا الدقة فالاختلاف  
فى ميدان القتال يمثل فرقا آخر لا يقل أهمية، كان  
جيفارا ينازل قوات أنظمة الحكم التى اعتبرها  
«عميلة للإمبريالية» بأسلوب حرب العصابات وعبر  
تثوير جماعات الفلاحين ودفعها إلى خوض معارك

مسلحة، فقد آمن بأن الريف هو نقطة انطلاق الثورة في العالم الثالث وأن الفلاح الثائر هو أداة هذه الثورة.

ولذلك كان محاربا لا يستهدف مدنيين أبرياء قد يكون بينهم أطفال وشيوخ مثلما كان بن لادن في حرب التحرير الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي في الثمانينيات. في تلك المرحلة لم يكن بن لادن مختبئا هاربا من مواجهة بل نزل إلى الميدان بسلحه وليس فقط بأمواله، عكس ما هو شائع. فإلى جانب دوره الأساسي في تجنيد وتمويل وتدريب عدد كبير من المتطوعين العرب للجهاد ضد الاحتلال السوفيتي فقد شارك في معارك ضارية كانت أكبرها وأهمها معركة جلال أباد التي مثلت نقطة تحول كبرى في مسار حرب التحرير الأفغانية في العام ١٩٨٦. كما تمكنت قوة قاده في العام ١٩٨٧ من اختراق التحصينات السوفيتية في شابان بمقاطعة باكيتا.

ولكن شتان بينه في ذلك الوقت وبعده بسنوات عندما عاد إلى أفغانستان مرة أخرى عام ١٩٩٦.

لقد ميز جيفارا بين حكومة بوليفيا مثلا التي

ناصرها العداء وبين شعبها المغلوبة غالبته على أمرها.

أما بن لادن فلم يجد فرقاً بين أمريكا وشعبها الذى يضم أكثر من سبعة ملايين مسلم فضلاً من عشرات ملايين من أصول إفريقية وآسيوية ولاتينية.

وفيما صار بن لادن منذ انتهاء الحرب الأفغانية فى حال عزلة عن الجمهور اشتدت منذ عودته إلى أفغانستان فى العام ١٩٩٦ حتى صار معزولاً حتى عن معظم أنصاره، عاش جيفارا فى ارتباط دائم بجماهير الفلاحين منذ أن ساهم فى حركة جواتيمالا الوطنية، وعاش معركة كوبا وانتصارها، وحتى انتقاله إلى بوليفيا كان يؤمن بأن الثورى يفقد نفسه إذا ابتعد عن الميدان وفك ارتباطه بالجمهور. ولذلك ارتبطت به صورة المناضل الحقيقى الشجاع الذى يسعى إلى تحقيق أهدافه فى وسط النار لا فى غرفة مغلقة لا فرق جوهرى - من هذا المنظار - بين أن تكون فى فندق فخم أو فى كوخ بسيط.

فعل ذلك وهو الذى آمن بأيديولوجية مادية لا تعرف للإنسان حياة أخرى بخلاف بن لادن الذى يفترض أنه يؤمن بأن الشهيد لا يموت بل يحيا عند

ربه . ومن هنا ربما يبدو لمن لا يعرف انتماء كل منهما  
أن جيفارا هو الاسلامى وبين لادن الماركسى!

ولذلك فإذا كان سهلا اتهام ابن لادن بأنه إرهابى  
لا يميز بين مواقع عسكرية وغيرها ولا يبالى لقتل  
وترويع المدنيين الأمنيين، فما أصعب وصم جيفارا  
بهذه التهمة بالرغم من أن مدنيين ملاكا للأرض كانوا  
هدفا لبعض المعارك المسلحة التى خاضها .

لقد كان الارهاب هامشيا فى حروب جيفارا، بينما  
هو أساس فى عمليات بن لادن ويرتبط هذا الفرق  
 باختلاف النظرة إلى العدو، فقد رأى كل منهما فى  
الولايات المتحدة العدو الأول ومصدر الشر من منطلق  
طبقي عند جيفارا، ومن منظور ديني- سياسى لدى  
بن لادن .

ولكنهما اختلفا فى كيفية مواجهتها، إذ يرى بن  
لادن محاربتها رأسا، لأن إضعافها يتيح تقويض  
الأنظمة التى يرى أنها تابعة لها، بينما دعا جيفارا إلى  
معاربة مثل هذه الأنظمة اعتقادا بأنها الحلقات  
الأضعف التى يؤدي ضربها إلى إضعاف الحلقة  
الأقوى .



وإذا كان جيفارا قد سعى إلى محاربة أنظمة حكم  
فى دول صغيرة عبر حروب تحرير شعبية من دون  
اللجوء إلى أساليب الارهاب كأداة أساسية، فليس فى  
إمكان من يعمد إلى مواجهة الدولة العظمى الوحيدة  
فى عز جبروتها إلا أن يعتمد على هذه الأساليب، كان  
فى إمكان جيفارا أن يرفع شعار «فلتكن أكثر من  
فيتنام واحدة» ولكن ليس فى مقدور بن لادن أن يفعل  
مثله، لأنه لا توجد إلا أمريكا واحدة فى نظام عالمى  
هيمنت عليه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق.

ولا يعنى ذلك أن الفرق بين «الأسطورتين» هو  
فقط فى الظروف. فالأكيد أن شخصية من يضع  
نفسه فى مقدمة المقاتلين فى الأحرار تختلف عن.  
يختبئ فى الجبال، ولا يقف الفرق بينهما عند حد  
مستوى الشجاعة والإقدام، بل ربما يتعداه إلى درجة  
النقاء السياسى.

لقد قدم كل منهما تضحية كبرى ضحى بن لادن  
بمكانة مرموقة فى عالم المال والأعمال ربما كانت  
تؤهله لما هو أكثر، وضحى جيفارا بمنصب ونفوذ كان  
قابلا للتوسع فى كوبا.

غير أن الأخير واصل ترفعه ورفض إقامة علاقة مع أى دولة اشتراكية وصمد أمام محاولات كل من موسكو وبكين لاستمالاته، فيما عمل بن لادن مع نظام الانتفاذ فى السودان ثم مع نظام طالبان فى أفغانستان.

وبالرغم من أن كلا منهما تعرض لانتقادات من غالبية الأحزاب والحركات فى معسكره السياسى-العقائدى، فقد بدا ناقدوا بن لادن أكثر منه صوابا، ومهاجمو جيفارا أقل منه التزاما، ومع ذلك كان الهجوم على جيفارا قبل اغتياله أشد من النقد الذى تعرض له بن لادن. فقد كشف الأول عجز الكثير من الأحزاب الشيوعية وانتهازيتها وبيروقراطيتها فاتهمته بالتحريف ووصفه بعضها بأنه «مغامر متجول»، ولكن معظمها اضطر إلى أن يعيد إليه الاعتبار بعد رحيله لأنه لم يعد يمثل خطرا عليها وهى التى أدى تأثيره عليها إلى انقسام وانشقاق فى بعضها .

غير أنه بالرغم من هذه الفروق كلها يظل بينهما جامع أساسى هو الغضب العارم الذى يتحول نارا حارقة يحتاج التعبير عنها إلى «نظرية» شديدة

الراديكالية، وجدها جيفارا فى قراءة الماركسية من منظور حرب العصابات، وعثر عليها بن لادن فى تفسير شديد التطرف للإسلام السياسى، وربما لو كان الأخير قد ظهر فى الستينيات لوجد فى الماركسية غايته، ولو عاش الأول الآن لانتضى إلى الإسلام السياسى الأشد تطرفا.

وهكذا نجد ما يجمعهما فى البداية ومثله فى النهاية.. بداية انطلقت من تطرف عقائدى متمرد وباحث عن أساليب غير تقليدية فى المواجهة.. ونهاية مهزومة محبطة ولكن بين البداية والنهاية مسارين مختلفين يقل ما يجمعهما ويكثر ما يفرقهما.

**خامسا: الإرهاب صناعة داخلية لا أمريكية ولا إسرائيلية؛**

ليس أخطر من المرض إلا الخطأ فى تشخيصه وما يؤدى إليه من عجز عن معالجته. فالخطوة الأولى فى مواجهة أى مرض هو السعى إلى معرفة أسبابه.

ويقود الخطأ فى التشخيص غالبا إلى مفاقمة المرض حتى إذا بدا للوهلة الأولى أن هناك تحسنا بفعل إعطاء المريض مسكنات لا يلبث أثرها أن يزول.

ويجوز تطبيق ذلك على العنف والارهاب الذى

يرتدى زيا أصوليا إسلاميا باعتباره مرضا سياسيا أو اجتماعيا لا نستطيع معالجته إذا لم نحسن تشخيصه، ولكن بالرغم من أن هذا الارهاب فى نسخته المعاصرة، يعود إلى أواخر ستينيات ومطلع سبعينيات القرن العشرين أى تجاوز عمره الثلاثة عقود من الزمن يبدو أن الخطأ فى تشخيصه يزداد أو على الأقل لا يتناقص.

ويعود الخطأ فى أساسه إلى البحث عن أسباب خارجية للارهاب، وتجاهل أو تهميش مصادره الداخلية وهذا خطأ لا يرتكبه طبيب متواضع المستوى يعرف أن المسببات الخارجية للأمراض موجودة طول الوقت سواء فى صورة جراثيم أو عن طريق العدوى، ولكنها لا تفعل فعلها إلا لسبب داخلى يظهر عندما يضعف جهاز المناعة فى الجسم الذى يصبح معرضا فى هذه الحال للمرض، فالجراثيم لا تنمو إلا فى وسط ملائم.

وفى المجتمع كما فى جسم الإنسان وفى الطبيعة وفى الكيمياء. وغير ذلك تكون البيئة الداخلية هى المحدد الأول للتفاعل مع العوامل الخارجية فى كل

مجتمع إنسانى ظواهر مرضية ولا يختلف فى ذلك  
مجتمع بلغ أقصى درجات التقدم عن آخر شديد  
البدائية، ولكن ربما يكون الاختلاف فى نوع بعض  
هذه الظواهر وطابعها بينما نجد المرض نفسه أحيانا  
فى مجتمعين تقاس المسافة بينهما بالقرون لا  
بالأميال.

ويعتبر العنف السياسى- الاجتماعى مرضا  
مشتركا فى كثير من المجتمعات، فهو ليس وقفا على  
مجتمعات إسلامية لأنه موجود فى أخرى مسيحية  
ويهودية وبوذية وعلمانية، ولا دينية لأنه ينتج عن  
اختلالات فى المجتمع بغض النظر عن ثقافته،  
فالإرهاب ظاهرة اجتماعية لا ثقافية ولكنه يبحث  
عادة عن غطاء ثقافى قد يكون دينيا أو ماركسيا أو  
قوميا أو أخلاقيا.

وهذه قاعدة عامة تنطبق على الإرهاب سواء كان  
داخليا أو دوليا، وينطبق ذلك على الإرهاب الأصولى  
الذى تصاعد الاهتمام به مجددا منذ أحداث ١١  
سبتمبر ٢٠٠١.

فلا مجال لتمييز، إذا فى التشخيص حين ينشط  
هذا الإرهاب فى مصر أو الجزائر أو غيرهما،

وعندما يضرب الولايات المتحدة ولا يعنى ذلك أنه لا توجد أسباب خارجية للإرهاب بل المقصود هو أن هذه الأسباب ليست منشئة أو مؤسسة للظاهرة، وإنما قد تدعمها وتوجهها في اتجاه أو آخر.

ولهذا يصح ما يقال عن أن السياسة الأمريكية تتحمل جانباً من المسؤولية من هجمات ١١ سبتمبر أى عن فعل معين في زمان ومكان محددين، ولكن لا يصح في المقابل ما يقال عن أن تلك السياسة هي التي خلقت الإرهاب ناهيك عن القول إنه صناعة أمريكية.

وحتى إذا صح أنه كانت هناك علاقة مباشرة بين المخابرات المركزية الأمريكية ومن أطلق عليهم «الافغان العرب» إبان حرب تحرير أفغانستان في الثمانينيات فلا يعنى ذلك صعة القول إن الإرهاب الذي مارسه هؤلاء صناعة أمريكية، فهم لم يكونوا إرهابيين حين قاتلوا دولة احتلت أخرى، وإنما كانوا - في هذا العمل تحديداً - جزءاً من حركة تحرر وطني ضد الاحتلال.

ولا ينتبه القائلون بأنهم كانوا إرهابيين وصنيعة أمريكية في ذلك الوقت إلى أنهم يضعفون بذلك

الموقف العربى الذى يصر على التمييز بين الارهاب والمقاومة الوطنية المشروعة.

صحيح أنه كان بينهم من مارسوا إرهاباً فى بلادهم مثل مصر قبل أن يذهبوا للقتال ضد السوفيت فى أفغانستان، ولكن يصح، مع ذلك التمييز بين الفاعل والفعل، فلم يكن الفعل التحريرى فى أفغانستان فى الثمانينيات إرهاباً حتى إذا شارك فيه إرهابيون، كما أن كونهم إرهابيين قبل ذهابهم إلى أفغانستان يعنى أنهم ليسوا صنعة أمريكية. وأن الارهاب الأصولى ليس صناعة الولايات المتحدة التى استخدمته فى حربها ضد القوة العظمى الثانية حينئذ ولكنها لم تخلقه.

وبالرغم من منطقية هذا الافتراض فقد خالفه ومازال كثيرون أعجبته مفاارقة انقلاب السحر على الساحر أو «فرانكشتاين» على صانعيه ورأوا فيها وسيلة لتجنب إدانة الهجمات التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك.

ولكن ربما نجد «منطقاً» ما فى موقف غير منطقي، أو يقيم علاقات بين متغيرات من دون سياق منطقي إذا كان له هدف محدد فى لحظة بعينها مثل

تدعيم المحاجة بأن الولايات المتحدة هي المسئولة  
أولا -وربما آخرا- عن الهجمات التي تعرضت لها .

أما حين يحدث مثل ذلك من دون هدف محدد، بل  
انسياقا وراء كراهية عدو غاشم، فهذا موقف مجرد  
من أى منطق يما فى ذلك منطق العداء نفسه، فعندما  
يلقى الكلام على عواهنه ضد أى عدو ويبدو ضعفه  
واضحاً، فهو يفيد هذا العدو أكثر مما يضره بل على  
العكس يضر قائله لأنه يكرس ميلا إلى تفكير خرافى  
يفت فى عضد أصحابه وليس أعداءهم.

وهذا هو ما يترتب على القول إن الارهاب  
الأصولى صناعة إسرائيلية بالمعنى المباشر، لأن قائله  
يحاولون اثباته عبر إعادة قراءة تاريخ الجماعات  
الاسلامية الراديكالية بطريقة شديدة التعسف سعيا  
إلى اتهام بعض قادتها بأنهم إما تأثروا بحركات  
يهودية، أو كانوا عملاء لإسرائيل. فقد اكتشف البعض  
على سبيل المثال أن د. صالح سرية الفلسطينى  
الأصل زعيم جماعة «شباب محمد» التى نفذت عملية  
الهجوم على الكلية الفنية العسكرية فى القاهرة فى  
العام ١٩٧٤ خضع لمؤثرات يهودية وتورط فى  
مخططات إسرائيلية!



أما «الدليل» الآخر على أن الارهاب صناعة إسرائيلية، وهو أنه لم يبدأ إلا عقب انتصار أكتوبر ١٩٧٣ فهو ينطوى على خطأ لأن الحلقات التنظيمية التي تمثل أساس هذا الارهاب ظهرت في أواخر الستينيات من خلال مؤثرين هما أفكار سيد قطب، والتعذيب الشديد الذى تعرض له معتقلون إسلاميون فى السجون المصرية ، ودفع بعضهم إلى الاعتقاد بأن من يعدّونهم بهذه الوحشية لا يمكن أن يكونوا مسلمين. وهذا فضلا عن أن الحلقات الأولى التي تبنت مفهوم الجهاد وسعت إلى بلورته ظهرت فى مصر فى مطلع الستينيات تحت وطأة الهجمة القومية اليسارية التي ضربت الاسلام فى مصر وحولته أداة لتبرير سياسات ما أبعدها عنه.

وبالرغم من أن الحديث عن الارهاب الأصولى باعتباره نتيجة لعدم حل القضية الفلسطينية لا ينطوى على مثل هذا التعسف، إلا أنه يجافى حقائق تاريخ قريب. صحيح أن الهجمة الصهيونية على فلسطين كانت أحد عوامل إنشاء جناح عسكرى لجماعة «الإخوان المسلمين» فى مصر قبل تأسيس إسرائيل، ولكن يصعب اعتبار هذا الجناح تنظيما إرهابيا إلا باللجوء إلى أقصى قدر من التعسف.

وفى المقابل لم يكن للتنظيمات ذات الطابع الارهابى التى نشأت منذ أواخر الستينيات اهتمام يذكر بالقضية الفلسطينية.

ولذلك يصعب تصور أن يكون لحل هذه القضية بافتراض أن فى الامكان إيجاد حل عادل لها فى المدى القريب، أثر كبير على الارهاب الأصولى الذى ينشأ لعوامل داخلية، ولكنه قد يتغذى فى بعض مراحله على قضايا خارجية مثل قضية فلسطين أو مشكلة العراق أو غيرها .

وربما يقصد بعض القائلين بذلك ممارسة ضغط للحث على حل القضية الفلسطينية ولا ضرر فى هذا إذا كان يمثل صيغة أخرى للقول إن السياسة الأمريكية تتحمل جانبها من المسئولية عن تصاعد، لا عن نشأة، الارهاب الأصولى.

فالمهم هو ألا نخلط بين العوامل المؤسسة والدوافع المغذية حتى لا يفلت من أيدينا الخيط الرئيسى فى مقاومة الارهاب.

### **سادسا: مستقبل شبكة القاعدة بعد الحرب؛**

هل يرتبط مستقبل شبكة «القاعدة» بنتائج الحرب فى أفغانستان وسقوط حكومة «طالبان»؟ السؤال

صعب وآحد أسباب صعوبته هو أنه مركب وربما معقد، ليس فقط لأن سقوط الحكومة لا يعنى بالضرورة نهاية حركة «طالبان» ولكن أيضا لأن وجود شبكة «القاعدة» لا يقتصر على أفغانستان فقد استتدت «طالبان» إلى أرضية قوية فى أوساط العرق الباشتوني الذى يمثل ما يقرب من نصف سكان أفغانستان. ويتوقف احتفاظها بهذه الأرضية أو قسم يعتد به منها، من عدمه، على طابع الحل السياسى الذى سيتم الوصول إليه وتركيب الحكومة الجديدة ومدى رضا «الباشتون» عن تمثيلهم فيها.

فكلما كان هذا الرضا أكبر، تضاعفت فرص «طالبان» فى أن تبقى قوة معارضة مؤثرة تسيطر على مساحة من الأرض فى الجنوب والعكس، وهنا يرتبط استمرار وجود قيادة «القاعدة» فى أفغانستان باحتفاظ «طالبان» بمساحة فى الجنوب مثلما بقى لدى القوى المعارضة لها موضع قدم فى الشمال خلال السنوات الماضية.

ولذلك فالأرجح أن استمرار وجود قيادة «القاعدة» فى داخل أفغانستان يتوقف على حركة «طالبان» نفسها وليس حكومتها فإذا بقى لحركة «طالبان»

موضع قدم فى منطقة آمنة تستطيع الانطلاق منها  
لشن حرب عصابات بطريقة الكر والفر، فالأرجح أن  
قيادة «القاعدة» ستبقى فى داخل أفغانستان ولكنها  
ستحتاج إلى وقت لإعادة تنظيم صفوفها والاتصال  
بأعضاء الشبكة فى الخارج، وفى هذه الحال لن يؤثر  
قتل أسامة بن لادن على مستقبل الشبكة إذا بقى عدد  
معقول من أعضاء الحلقة الضيقة التى تحيط به.

وهنا لابد من تذكر أن هذه الشبكة تعمل بشكل لا  
مركزى اقتضته الضرورة - كما سبقت الإشارة -  
وخصوصا لصعوبة الاتصال بالمركز فى أفغانستان  
ولضمان أمن الأعضاء والمتعاونين والنشطين، فضلا  
عن أنها تضم منظمات فى بلاد متعددة وليس فقط  
أفرادا، ولكل من هذه المنظمات التى تدور فى فلك  
«القاعدة». وجودها التنظيمى المستقل السابق -  
بالنسبة إلى بعضها- على تأسيس «القاعدة» والأکید  
أن بعض هذه المنظمات سيعطل قائما إذا انهارت  
الشبكة، أما البعض الآخر المرشح للاندثار فهو  
نوعان: أولهما المنظمات التى كانت قد بدأت فى  
التحلل قبل أحداث ١١ سبتمبر مثل «جيش عدن  
الاسلامى» فى اليمن، أو «الجماعة الليبية المقاتلة».

أما النوع الثاني فهو المنظمات التي تعتمد في قسم أساسى من تمويلها على «القاعدة» مثل «يُنْد الاسلام» في منطقة كردستان بالعراق والتي يطلق عليها «طالبان الكردية».

غير أن بقاء منظمات ذات صلة بشبكة «القاعدة» قد لا يعنى الكثير بالنسبة إلى مستقبل الشبكة نفسها إذا ضريت قيادتها وعناصرها الأساسية من الأفراد، سواء في الحلقة الضيقة أى الذين يحيطون بن لادن في أفغانستان، أو الذين يتولون التدريب والإعداد في المعسكرات الموجودة هناك، أو الذين يديرون الحركة والنشاط في عدد كبير من بلاد العالم.

فالأفراد غير المنظمين هم روح «القاعدة» لا المنظمات التي تدور في فلكها، فأولئك هم الذين يضحون الدم في شرايينها ويعطونها الطابع المالى.

ولا يعرف أحد على وجه البسيطة عدد هؤلاء على وجه التحديد، إذ تتباين التقديرات في شأنهم، وإذا كان التقدير الأكثر شيوعا يدور حول ثلاثة آلاف فالأرجح أنه أكبر من ذلك، وقد يزيد على ضعف هذا الرقم.

فالنواة الأساسية للشبكة في أفغانستان ضمت من يعرفون باسم «الأفغان العرب» أي الشباب العرب الذين ذهبوا لدعم الجهاد ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان.

وكان عدد هؤلاء عند انتهاء حرب التحرير في آخر الثمانينيات حوالي ألفين، ولم يكونوا كلهم مقاتلين بل شملوا كذلك من عملوا في أعمال معاونة كأطباء وإداريين وسائقين ومزوري وثائق وما إلى ذلك.

ورغم أن معظم هؤلاء حصلوا على الجنسية بموجب قرارات من حكومة برهان الدين رباني فقد تحالفوا مع حكومة طالبان، ويشارك المقاتلون منهم الآن في الحرب.

وقد ازداد عدد عناصر «القاعدة» خلال السنوات الماضية عبر تجنيد أعضاء ومنسببين جدد في بلاد مختلفة، وخصوصا من المهاجرين العرب والمسلمين إلى بعض الدول الغربية. فقام «الأفغان العرب» الأصليون الذين هاجروا بعد تحرير أفغانستان إلى دول أوروبية بدور أساسي في تجنيد آخرين يستحيل معرفة عددهم،

ولكن يدل فحص حالات من أمكن معرفتهم منهم بعد ذلك على أنهم من الأجيال الجديدة «فى العشرينيات من عمرهم» وغالبا من فقراء المهاجرين العرب إلى دول مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا، فضلا عن الولايات المتحدة وغيرها. ولكن بينهم أيضا من حصل على دراسة جامعية متقدمة، وتعلم معارف متقدمة تكنولوجيا.

والمهم هنا هو أن هناك عددا كبيرا من أفراد «القاعدة» أقاموا بعيدا عن المركز الأفغانى بعد أن حصل بعضهم على التدريب اللازم فيه وكان هذا الوضع يكفل - إضافة إلى وجود منظمات مستقلة - الحفاظ على استمرارية ما للشبكة بغض النظر عن نتائج الحرب، فى أفغانستان ولكن هذا الوضع تغير بعد نشوب الحرب إذ ذهب عدد كبير يصعب تقديره أيضا من عناصر «القاعدة» المنتشرين فى العالم إلى أفغانستان لسببين: أولهما أن الحملات الأمنية الهائلة أدت إلى كشف واعتقال عدد منهم والحصول على معلومات عن أعداد أخرى، مما دفع كل من لديه شك فى إمكانية كشفه إلى مغادرة الدولة التى كان مقيما فيها إلى أفغانستان. وثانيهما: أن أصحاب القدرات

القتالية المتميزة منهم كان عليهم أن يعودوا، أيضا للمشاركة في الحرب.

وهنا يجوز القول إن مستقبل شبكة «القاعدة» ربما يتوقف على عدد ونوع وقدرات عناصرها الذين بقوا في البلاد التي يقيمون فيها ولم يتوجهوا إلى أفغانستان.

فهؤلاء هم من يعتبرون نشطين كامنين، ويشكل بعضهم «خلايا نائمة»، إذ يقيمون في هذا البلد أو ذاك للعمل أو الدراسة بشكل طبيعي تماما لا يثير أى شبهة ولا يتم كشف بعضهم إلا بالمصادفة، أو عندما يخرج من كمونه، بل وصلت قدرة أحدهم على الاختباء إلى حد أنه لعب لأحد فرق كرة القدم في ألمانيا.

ومعروف أن الشبابين اللذين اغتالا قائد قوات المعارضة الأفغانية أحمد شاه مسعود عشية أحداث ١١ سبتمبر ظلّا كامنين يعملان صحفيين بشكل طبيعي تماما في باريس لأكثر من خمس سنوات، وظلا في انتظار مهمة يكلفان بها إلى أن جاء تكليفهم بالتخلص من «أسد بانشير» أفضل وأنقى القادة الأفغان على الإطلاق.



وهكذا ربما يرتبط مصير «القاعدة» بعدد وقدرات عناصرها الكامنين أو النائمين في بلاد إسلامية وأوروبية مختلفة، إضافة إلى الولايات المتحدة نفسها فضلا عن نتائج المحاولات المبذولة لتجفيف منابعها المالية، أكثر مما يتعلق بالأثر المباشر للحرب على قيادة الشبكة وعناصرها في أفغانستان.

وذلك تتضمن الحرب ضد الارهاب خططا تهدف إلى تعقب وتفكيك خلايا «القاعدة» في خارج أفغانستان اعتمادا على تحليل الأوراق والوثائق التي يتم العثور عليها في المواقع التي تسحب منها قوات «طالبان» و«القاعدة».



## الفصل الثالث

### موقعنا بين أمريكا والإرهاب



ليس هناك أكثر إثارة للدهشة من الذين صنفوا  
لبن لادن و«طالبان» إلا من أيدوا الولايات المتحدة  
ورفضوا أى ربط بين أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١  
وسياستها الخارجية الفاشمة، فقد تبنى كل من  
الفريقين موقفا أشد بؤسا من الآخر، وتنافسا على  
باطل.

فالموقف المبدئى الذى ينسجم مع المصالح العربية  
والاسلامية ويتسق مع قواعد الحق والعدل التى أمرنا  
الله ألا نحيد عنها حتى إذا فعل ذلك خصومنا، هو  
إدانة الاعتداء على المدنيين الأبرياء فى واشنطن  
ونيو يورك ومدن أفغانستان كلها، إنه الموقف الذى غاب  
عن فرق سياسية وقطاع من الجمهور، إما لانحيازات  
مشبوهة أو لانعدام الوعى والمعرفة.

أولاً، مأزق سياسة القوة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر وبعده،

عندما لاحظ البروفسور صمويل هنتجتون في مقالته المهمة في عدد ربيع ١٩٩٩ من دورية «فورين أفيرز» أن «المسؤولين الأمريكيين يبدون كما لو كانوا مصابين بالعمى إزاء حقيقة أنه ما إن تشن الولايات المتحدة حملة ضد حاكم أجنبي حتى تزداد شعبيته في بلده»، كان يضع يديه على أحد أهم مكامن الخلل في السياسة الخارجية الأمريكية.

ولكنه لم يركز عليه ولا ربطه بافتقاد هذه السياسة أى مسحة ليبرالية حقيقية تضيء مصداقية على مواقفها ذات الصلة البعيدة أو القريبة بقضايا لها ارتباط بالديمقراطية وحقوق الإنسان فقد أدى إمعان إدارتي كلينتون كسابقاتها في الاعتماد على سياسة القوة إلى خلل متزايد في علاقة الولايات المتحدة مع العالم الذي تتربع على قمته، وازداد الشعور في كثير من أنحاء هذا العالم بأن السياسة الأمريكية لا ترمى إلا إلى تكريس هيمنة مقيتة، فلم يكن هذا الشعور قويا إلى هذا الحد عندما كان هناك قطب دولي آخر ينافس واشنطن، وكان كثيرون يفهمون، وبعضهم يتفهم الجموح في سياسة القوة حين كان السباق على أشده

بين قطبين، ولكن صار قليلون هم الذين يجدون مبررا لمواصلة الاستناد إلى هذه السياسة وحدها فى عالم أحدى القطبية، وخاصة إذا كانت القوة الأعظم هى أكثر دول العالم ديمقراطية، الأمر الذى يتيح لها إمكانية اكتساب نفوذ أقوى إذا اعتمدت سياسة ليبرالية تنصير للديمقراطية حقا وصدقًا، وترسى معايير موحد لحل النزاعات وتقديم نموذجًا وقوة يحتاج إليهما العالم.

غير أن القوة الأعظم وأصلت الاعتماد على سياسة القوة فى عالم صار الطابع الغالب على نزاعاته عرقيا ودينيا، وهذا النوع من النزاعات هو الأقل احتمالا لأن تحل بالقوة. وإذا ألقينا نظرة على خريطة العالم فسنجد أن أكثر من نصف دول العالم تشهد الآن وبدرجات متفاوتة إما حروبا داخلية أو عمليات عصيان مسلح فى نزاعات لا يمكن حلها إلا عبر الحوار والتفاهم اللذين عجزت القوة الأعظم عن تقديم أى نموذج لهما، بالرغم من أنهما يمثلان أساس نظامها السياسى بخلاف قوى كبرى أخرى، وهذا هو المصدر الأول للخلل فى السياسة الخارجية الأمريكية. وينعكس هذا الخلل فى تخطيط هنا وارتباك

هناك، وفوق ذلك فى عجز عن حل أزمات تقض مضاجع البشر فى عالمنا .

فالقوة التى تفتقد رؤية واضحة توجهها تصير عمياء تضر أكثر مما تفيد، وحتى عندما استخدمتها واشنطن لحماية مسلمين مظلومين فى البوسنة والهرسك لم تتحسن صورتها فى العالم الإسلامى، لأن أحدا لا يصدق إمكان أن تتصرف الولايات المتحدة بدافع إنسانى.

#### ١- سياسة قديمة وعالم جديد:

لقد أكد الاتجاه الذى غلب على ردود الفعل فى العالم الإسلامى تجاه حرب البقان أن السياسة الأمريكية لم تكن مكروهة مثلما صارت فى تسعينيات القرن العشرين، وهذا هو ما لاحظته عدد من الكتاب والخبراء الغربيين فى تعليقاتهم على مأساة كوسوفا أو فى تحليلهم لالتفاف الصرب حول ميلوسيفيتش فور استخدام القوة ضده.

وتمثل مواقف قطاعات واسعة من الرأى العام العربى تجاه الولايات المتحدة عموما دليلا آخر على ذلك، والمفارقة هى أن كراهية أمريكا فى الوقت الذى



صارت صديقة لمعظم الحكومات العربية تزيد على ما كانت عليه فى مرحلة صعود القومية العربية وخطابها التحريضى ضد الإمبريالية. ويعنى ذلك ضمن ما يعنى أن هذا الخطاب الذى ملأ أرجاء المنطقة ذات يوم لم يضر الولايات المتحدة مثلما يضرها الآن عجزها عن تطوير سياستها بما ينسجم مع الشعارات التى رفعتها عنوانا لنظام عالمى جديد وعدت بأن يكون أكثر أمانا وسلاما، وكذلك أوفر ديمقراطية وحرية.

ويصعب القول إنه لم يتحقق شئ من ذلك على الإطلاق. ولكن ما تحقق منه يقل كثيرا عما حمله الوعد الذى اقترن بتفرد واشنطن بالقمة العالمية فى مطلع التسعينيات، وبهذا التفرد صارت هى المسؤولة أولا وأخيرا عن حالة العالم لدى الرأى العام.

وليس خافيا أن الجردة الأولى للعقد الحالى مناقضة للوعد الأمريكى: تصاعد مستمر فى العنف والعنف المضاد وفى ارهاب الأفراد والجماعات والدول، وازدياد فى حدة الصراعات الداخلية ذات الأصول العرقية بما تتطوى عليه من جرائم ضد الانسانية.

ولا خلاف على أن هذه الصورة الكئيبة تعود فى

جانب منها إلى اختلالات بنائية فى عدد من الأقاليم،  
وبعض أهم هذه الاختلالات تاريخى يعود إلى الطريقة  
التي تفككت بها امبراطوريات سابقة مما خلق توترات  
كامنة ظهرت مع انفجار الهويات الذى هو الوجه  
الآخر لازدياد الاندماج العالمى. فهذا الاندماج الذى  
يطلق عليه العولمة يغذى الخوف على الهوية، وتأخذ  
هذه المخاوف طابعا مرضيا يقترب بها من الهوس فى  
بعض الحالات، ولا تمثل سياسة القوة علاجاً لهذه  
الأمراض، وإنما على العكس تؤدي إلى تفاقمها، وكان  
مفترضاً أن يدرك ذلك صانعو السياسة الأمريكية  
منذ مطلع عقد التسعينيات، فيراجعوا الأساس الذى  
يوجه هذه السياسة وليس فقط توجهاتها هنا أو  
هناك. فقد أعادوا النظر بالفعل فى بعض هذه  
التوجهات وأحدثوا تعديلات متفاوتة هنا أو هناك،  
ولكن لم يكن هذا هو ما تحتاج إليه الولايات المتحدة  
فى المقام الأول.

كانت تحتاج قبل ذلك وبعده إلى مراجعة أعمق  
لسياسة القوة أو السياسة الواقعية بعد أن حققت  
أقصى نجاح لها، ووضعت واشنطن على قمة العالم  
وعندئذ صار من الصعب الاعتماد عليها وحدها، كما

لو أن العالم لم يتغير سواء من حيث هيكله أو من زاوية مصادر النزاعات والتوترات فيه.

لقد غادر العالم عصر القطبية الثنائية وتحول في اتجاه أحادية قطبية بالتزامن مع تسارع ثورتى الاتصالات والمعلومات، وما يقترن بهما من اندماج عالمى.

والمغزى الأهم لهذا التحول هو أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه عدوا واضحا محددا له أهداف ومصالح يمكن معرفتها و لديه ترسانة عسكرية ينبغى التفوق عليها. فعندما كان هذا العدو موجودا وعنوانه معروفا أثبتت سياسة القوة فعاليتها، وحين غاب العدو بهذا المعنى صار من الضروري مراجعة تلك السياسة.

كما أصبحت المشاكل الداخلية، وخاصة العرقية وتلك الناجمة عن الاستبداد والقهر مصدرا أهم وأخطر للصراع والتوتر مقارنة بالمشاكل الاقليمية التى صار أكثرها تفجرا هو ما يرتبط بأوضاع داخلية.

وفى ظل هذا الوضع لم يعد ممكنا الاعتماد على القوة وحدها، وصار ضروريا مزجها بمكونات ليبرالية

كيلا نقول استبدالها الذى تقف عوامل داخلية أمريكية حجر عثرة أمامه، وأمسى مثل هذا التفسير لازما لزيادة فعالية السياسة الأمريكية وليس فقط لجعلها أكثر إنسانية.

لقد كان الانتقاد الليبرالى الأساسى لسياسة الولايات المتحدة على مدى عقود طويلة هو أنها تتعارض مع القيم الأمريكية وفى مقدمتها الحرية وأنها لم تختلف فى شيء عن سياسة الاتحاد السوفيتى الشمولى المعادى للحرية، بل كانت أسوأ فى بعض الحالات ولذلك أضرت بالمصالح الأخلاقية للولايات المتحدة.

غير أن المشكلة التى تواجهها السياسة الأمريكية اليوم تتجاوز هذا النوع من المصالح وتتمدد إلى المصالح الاستراتيجية نفسها، لأن سياسة القوة لم تعد فعالة قبل أن تكون مكروهة أو مرفوضة على نطاق واسع.

## ٢- مأزق عدم الفعالية:

لم تكن الأزمة العراقية كافية لإثبات عدم قدرة الولايات المتحدة على معالجة المشاكل الأكثر حدة فى عالمنا الراهن فقد فرضت على النظام العراقى

حصاراً شاملاً اقتصادياً وعسكرياً وجوياً، وشنت  
ضده ضربات متفاوتة منذ إنتهاء عملية «عاصفة  
الصحراء» فى فبراير ١٩٩١، وكانت عملية «ثعلب  
الصحراء» فى ديسمبر ١٩٩٨ أكبرها، وأعقبتهما  
ضربات انتقائية محدودة فى صورة حرب استنزاف  
ولكن لم يظهر فى الأفق ما يدل على أن هذه  
السياسة القائمة على أقصى حد من العقوبات وعلى  
تدخل عسكري بدرجات متباينة تحقق أى تقدم فى  
اتجاه هدفها الأساسى وهو إرغام نظام صدام حسين  
على الانصياع أو لإطاحته.

وكان تطور السياسة الأمريكية من إعطاء الأولوية  
لتأديبه إلى جعل الأسبقية لإطاحته تعبيراً عن إخفاق  
الهدف الأول، فى الوقت الذى لا يتوافق أى مؤشر  
على إمكان تحقيق نجاح فى الهدف الثانى بعد أكثر  
من عشرة أعوام على «عاصفة الصحراء».

ومع ذلك واصلت الولايات المتحدة اعتمادها على  
القوة فى سياستها الخارجية، ويبدو أنها استخلصت  
الدرس الخطأ من التدخل فى كوسوفو عام ١٩٩٩  
عندما اعتقدت أن الحرب أداة فعالة وأنها هى التى  
أدت إلى إطاحة الدكتاتور سلوبودان ميلوسوفيتش

وتجاهلت أن الشعب اليوغوسلافي . وليس الحرب . هو الذى أطلّحه، وأنه ليس كل شعب قادرا على ذلك وأن هذه حالة صارت نادرة فى عالمنا الذى تحيط نظم الحكم فيه نفسها بمتاريس هائلة يصعب على الشعوب المغلوبة على أمرها أن تتصدى لها .

والأرجح أنها ستواصل خطأها عندما يقنع صانعو القرار ومراكز الأبحاث فيها أنفسهم بأن إسقاط حكومة طالبان بعد حوالى خمسة أسابيع على شن الحرب يدل على أن الحرب هى الأداة الملائمة لمواجهة الارهاب . والحق أن الحرب لا تحل مشكلة وستظهر آجلا أو عاجلا محدودية قدرتها فى مواجهة الارهاب الذى يظل قادرا على أن يضرب ويهرب ويوقع خسائر هائلة وينفذ إلى نقطة الضعف الأساسية فى بناء القوقالأمريكية والتي كان الزعيم الفيتنامى هوشى منه يعبر عنها بقوله للأمريكيين: «ستقتلون عشرة منا، وسنقتل واحدا منكم . ومع ذلك فأنتم الذين ستعيبون» .

فإذا كان التدخل العسكرى لا يتسم بالفعالية أو لا يحسم صراعا حتى إذا ازدادت فعاليته فما بالنا بالمعقوبات الاقتصادية التى ثبت أنها تضر الشعوب وليس نظم الحكم المستهدفة، والتى قد يستفيد

بعضها من هذه العقوبات أرباحا لقادتها. وإذا أردنا مثلا من بين أمثلة كثيرة فلنأخذ ما حققته شركة «البراق» للنقل البرى التى يمتلكها عدى صدام حسين من أرباح هائلة من تهريب النفط عبر عشرات الشاحنات التى يضمها أسطول هذه الشركة.

وفضلا عن ذلك فقد أضرت العقوبات بشركات أمريكية وخاصة عندما تفرضها الولايات المتحدة بشكل منفرد بموجب تشريعات يصدرها الكونجرس. وهذه العقوبات مثلها مثل تلك الدولية التى يتم فرضها بقرارات من مجلس الأمن لم تحقق نتائج حاسمة إلا فيما ندر. غير أن نتائج العقوبات المنفردة أضعف بكثير، فضلا عن أنها تضع الولايات المتحدة فى موقف ضعف إزاء حلفائها ودول أخرى يستحيل أن يكون لهذا النوع من العقوبات أثر إذا لم يتعاونوا معها فى تطبيقه.

ولذلك فبدلا من أن تكون العقوبات المنفردة دليلا على قوة أمريكا وقدرتها على فرض إرادتها صارت مظهرا بالغ الدلالة لفقر السياسة الأمريكية وعدم قدرتها على الارتفاع إلى مستوى التفرد بالقمة العالمية.

وهذا هو ما قصده هنتجتون في مقالته «فورين فيرز» ربيع ١٩٩٩ «حين تحدث عن أن احتياج واشنطن إلى غيرها. سواء في فرض العقوبات أو في لتدخل العسكري لا يتسجم مع نظام قطب واحد، إنما يمثل حالة تجمع بين هذا النظام ونظام تعدد لأقطاب فيما يسميه Uni-multipolar

وليس هنا مجال مناقشة هذا التشخيص. فالمهم هو ازدياد إدراك ما تؤدي إليه سياسة القوة من ضعف مركز الولايات المتحدة في النظام العالمي، لأنها تحتاج إلى مشاركة غيرها لها. وهذا وضع لا يمكن لها تجاوزه إلا إذا اعتمدت سياسة ليبرالية ستكون منفردة ومميزة بها على الجميع وقادرة على لتصرف بموجبها بفضل ما توفره لها من قوة خلاقية ومن مصداقية ومقبولية وهذا هو ما ينقصها ليوم بالأساس ويحد من قوتها المادية.

خذ مثلاً الإخفاق الذريع للعقوبات التي فرضتها على إيران بسبب عجزها عن إقناع أقرب حلفائها بالانضمام إليها في مقاطعة طهران، وحتى عندما صدرت محكمة برلين في أبريل ١٩٩٧ حكمها في قضية مقهى ميكونوس، الذي شهد اغتيال أربعة أكراد



إيرانيين في العام ١٩٩٢ لم تتمكن واشنطن من استثماره، رغم أنه تضمن إدانة مباشرة للسلطات الإيرانية على أعلى مستوى بالتورط في الإرهاب.

فكانت الاجراءات المحدودة والوقتية التي اتخذتها الدول الأوروبية أبعد ما تكون عن الانضمام إلى المقاطعة الأمريكية، وبدأ مساعد وزيرة الخارجية «بيتر تارنوف» خلال جولة أوروبية قام بها في محاولة لتصعيد الاجراءات ضد إيران، كمن يستجدي تضامنا مع القوة الأعظم.

كما لم تتمكن هذه القوة من تنفيذ تهديدها بمعاقبة شركات الطاقة الأوروبية وغيرها التي أقدمت على خرق قانون «داماتو» الأمريكي الذي يفرض عقوبات على أي شركة تستثمر أكثر من أربعين مليون دولار في العالم لتطوير موارد الطاقة في إيران وليبيا.

وبدت شركات مثل (ترتال الفرنسية و (جازيروم) الروسية، و(يوفال) الكندية و (بترويناس) الماليزية و (بكرى جروب) الأندونيسية غير غائبة بالتهديد الصادر من القوة الأعظم.

وأكثر من ذلك أضرت سياسة العقوبات المنفردة بمصالح كثير من الشركات الأمريكية وحرمتها من مكاسب كانت في يدها . وكان طبيعيا أن تزداد شكاوى هذه الشركات وهي ترى الإدارة التي يفترض أن تعمل من أجل تعظيم المصالح الاقتصادية تفعل العكس عبر التوسع في استخدام سياسة العقوبات .

وكان هذا دليلا على فقر في الرؤية الأمريكية لعالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى قصور استراتيجي يقترن بالتوسع في فرض عقوبات يتضاءل عائدها السياسي، وتزداد الخسائر المترتبة عليها بالنسبة إلى الشركات الأمريكية . ومما يدل على أن الفيض كال بالكثير من هذه الشركات هو بقاء تحالف ضم ٦٧٦ شركة في يوليو ١٩٩٨ ، سميا إلى منع التوسع في سياسة العقوبات عندما اشتد جموح اليمين الديني والمحافظ في الكونجرس لفرض عقوبات جديدة بسبب الاضطهاد الديني .

ورغم أن هذا الجموح جعل إدارة كلينتون تدرك فداحة سياسة العقوبات إلا أنها لم تفعل أكثر من التحرك لإدخال تعديلات على المشروع الذي تم إقراره . فلم تتجه إلى مراجعة أسلوب العقوبات في

مجمله ، لأن مثل هذه المراجعة تقتضى إعادة النظر  
فى الاعتماد على سياسة القوة فى ضوء متغيرات  
العالم الراهن.

### ٣- أى فرق بين دولة حرة وغيرها؟

وهكذا ثبت فى ضوء خبرة عملية حلف الأطلنطى  
فى البلقان أن القوة ليست فعالة فى معالجة مشاكل  
تعود أسبابها إلى اختلالات داخلية تاريخية أو  
معاصرة. فأقصى ما تفرزه سياسة القوة هو تدخل  
عسكرى غير حاسم ولا يمكن أن يكون، واجراءات  
لمعاقبة نظام حكم تضر بالشعب فى المقام الأول.

والعقاب بحد ذاته ليس سياسة، وإنما هو أقرب  
إلى أن يكون «لا سياسة» وخاصة عندما يخضع  
للانتقاد ويفتقد إلى معايير محددة يجرى الالتزام بها  
بشكل مستقيم.

كما أن العقاب يفتقد إلى الفعالية لأسباب مادية  
تتعلق بصعوبة إطاحة نظام حكم أو أرغامه على  
الانصياع عبر الحصار الاقتصادى أو الحرب عن  
بعد.. ولكن هناك أسبابا معنوية وأخلاقية لا تقل  
أهمية إن لم تزد فى بعض الأحيان عبر تأثيرها على  
العوامل المادية.

لقد سبقت الإشارة إلى أن الغارات الأمريكية التي تستهدف حاكما مجرما خارجا على القانون تدفع شعبه إلى الالتفاف حوله مهما كانت معاناته منه. ويرجع ذلك إلى عدم اقتناع الشعوب باستقامة الموقف الأمريكى، لأنها لم تعرف عن الولايات المتحدة اهتماما جادا بقضايا الحرية، وإنما تعلم عنها العكس.

فالصورة الشائعة عن هذه الدولة هي أن الديمقراطية لا تعنيها، وحقوق الانسان لا تهمها إلا فى الدول التي تعارض سياساتها أو تثير مشاكل لها، وهذه صورة واقعية دقيقة إلى حد كبير سواء فى عصر الحرب الباردة عندما استخدمت الديمقراطية أداة فى صراعها الدولى، أو بعد هذا العصر حين اهتمت بالديمقراطية فى الدول الخارجة من وراء الستار الحديدى وحدها. رغم أنها لم تعد مضطرة إلى اتخاذ مواقف مضادة للحرية سعيا إلى محاصرة التوسع السوفيتى.

لقد تحررت الولايات المتحدة من الارتهاان إلى طغاة مستبدين يقفون معها ضد الشيوعية، وصار فى إمكانها أن تشجع التطور نحو الديمقراطية، وأن تتجه

إلى الشعوب أكثر من الحكومات، وأن تجعل الحرية وحقوق الإنسان أساساً لمواقفها بشكل مستقيم، ولكنها لا تفعل ذلك، وإنما تسلك سياسة معاكسة له في معظم الأحوال. ويبدو الليبراليون الأمريكيون في حال انهزام شديد يفوق ميزان القوى الحقيقي في داخل الولايات المتحدة، فهذا الميزان مختل في غير مصلحتهم، ولكن ليس إلى الحد الذي يدفعهم إلى الاستسلام.

ولكن هناك من يفسر الجموح في الاعتماد على سياسة القوة بأنه نتاج تقاليد استقرت لدى مؤسسة السياسة الخارجية على نحو يجعلها تفضل الاستقرار غير الديمقراطي في البلاد الصديقة على تحول ديمقراطي يصعب التنبؤ بنتائجه. وقد يحمل إلى السلطة نخبا أقل التزاما بالمصالح الأمريكية. وثمة من يفسر استمرار سياسة القوة بأنه نتاج نفوذ جماعات مصالح قوية أو ما يسميه بعض اليساريين «المركب العسكري- الصناعي».

ورغم تعدد التفسيرات، التي ترتبط بميول سياسية وفكرية بعينها تظل هناك أهمية خاصة للتفسير المتعلق بضعف التيار الليبرالي داخل الولايات المتحدة في اللحظة التاريخية التي بدأ فيها التحول نحو

التفرد الأمريكى بالقمة العالمية وأظهرت معالم العالم الجديد وطبيعة صراعاته التى تغلب عليها المصادر الداخلية.

ورغم أن رئيسا من الحزب الديمقراطى وصل إلى البيت الأبيض فى ذلك الوقت فهو لم ينجح فى ذلك إلا لأنه تمكن من تهميش التيار الليبرالى فى هذا الحزب والصعود على أنقاضه، فى الوقت الذى ساد اليمين الدينى والمحافظ مجلسى الكونجرس وهيمنا على مفاتيح السياسة والفكر والإعلام.

وأدى ذلك إلى استبعاد أى مراجعة جوهرية للسياسة الأمريكية فى الوقت الذى ظلت مراكز الأبحاث والتفكير غير مؤهلة لإدراك أهمية هذه المراجعة، لأن الاتجاه الغالب عليها يحصر السياسة فى الممارسة المتصلة بالقوة والسلطة. وهذا هو الاتجاه الذى غلب على المدرسة الأمريكية فى العلوم السياسية والذى يجعل السياسة بالأساس مجالا لعلاقات القوة ويجردها من الاعتبارات الأخلاقية، ويقلل من تأثير العوامل الثقافية والاجتماعية، وما يرتبط بها من مسائل الهوية التى ازدادت أهميتها بوضوح كمصدر للصراعات فى العقد الأخير.

ولكن لم ينعكس هذا التطور الكبير فى العالم على المدرسة الأمريكية فى العلوم السياسية، فهى تحتاج مثلها مثل السياسة الخارجية للولايات المتحدة إلى نفعة ليبرالية ضرورية لفهم وحسن معالجة صراعات العالم الراهن.

والواقع أن أمريكا كلها تحتاج إلى مثل هذه النفعة لإنقاذها من مصير كئيب يترقب على التامى المطرد لليمين المحافظ والدينى وانتزاعه زمام المبادرة ليس فقط فى السياسة، ولكن أيضا فى الاجتماع والفلسفة بل وحتى فى الأنثروبولوجيا التى كان حقلها خاضعا لتأثير الماركسية الأمريكية حتى وقت قريب.

فالمشكلة الأساسية فى السياسة الخارجية الأمريكية، إذن هى غياب مكون ليبرالى فيها تشتد الحاجة إليه فى معالجة الصراعات الأكثر إثارة للتوتر فى العالم الراهن، والتى تعود إلى مصادر داخلية يصعب التعاطى معها بسياسة القوة وحدها.

لقد كان طبيعيا أن تسود هذه السياسة فى عصر الحرب البارد رغم وجود أصوات ليبرالية حاولت لفترة الانتباه إلى أهمية الاعتبارات الأخلاقية وكان من أهم هذه الأصوات فى مجلس الشيوخ السناتور

«وليم فولبرايت» صاحب كتابي «خطرسة القوة» و«ثمن الإمبراطورية»، وفي مجلس النواب «لى هاملتون» الذى كان أول من وجه الأنظار إلى ضرورة مراجعة سياسة القوة فى مطلع التسعينيات، من خلال مقالة تاريخية بحق نشرها فى عدد صيف ١٩٩٢ من دورية «فورين أفيرز» بعنوان «رؤى ديمقراطية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية».

فقد لاحظ أن هذه السياسة بطيئة التغير فى عالم ينقلب رأسا على عقب، وحذر من الفشل فى تطوير استراتيجية متماسكة للمستقبل تتطوى على إعادة تهديد مفهوم الأمن القومى وتحقيق توازن أفضل بين الشئون الداخلية والخارجية، وبين القيادة والمشاركة.

واعتبر هاملتون دعم الديمقراطية من أهم القضايا التى صارت مطروحة على السياسة الأمريكية بديلا عن مواجهة التوسع الشيوعى والسباق النووى.

وقال هاملتون بوضوح: «إن لدينا فرصة تاريخية لتعزيز انتشار الديمقراطية والأسواق الحرة، ولكن الرئيس بوش كان انتقائيا للغاية فى تطبيق المبادئ الديمقراطية».



وأغلب الظن أن هذا هو حكمه الآن على سياسة كلينتون، وقد أصاب هاملتون تماما عندما مضى فى مقالته تلك منتقدا سياسة بوش قائلا: إنه «ركز كثيرا على الاستقرار بدلا من متابعة قضايا الحرية وتقرير المصير والعدالة».

وليس هناك تعارض لأن تعزيز الديمقراطية يؤسس لاستقرار بعيد المدى، وعلينا أن نقدم استشارات سياسية واقتصادية متعاسكة، وكذلك مساعدات للديمقراطيات الجديدة. إننا بحاجة إلى أن نحفظ القيم الأمريكية ونوطنها فى قلب سياستنا الخارجية».

وواضح أن شيئا من ذلك لم يحدث على مدى السنوات السبع الماضية أى بعد أن نشر هاملتون رؤيته الليبرالية، والتي ربط فيها أيضا بين دعم أمريكا للديمقراطية وبين دورها فى مواجهة الفقر، معبرا عن أمله فى أن تكون نهاية الحرب الباردة منطلقا لسياسة أمريكية جديدة حقا، ومتوقعا ما حدث بعد ذلك وهو أن «التهديدات المستقبلية للأمن ستكون أكثر تعقيدا» ومشيرا إلى «التفكك المتسم بالتوخي فى يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتى

السابقين، والصراع الداخلى فى الصومال وانتهاكات حقوق الانسان فى العراق».

ونبه إلى أنه «عندما تتفكك دولة ما، فإن على الولايات المتحدة ألا تعمل لمصلحة وضع سياسى معين، وإنما تعمل من أجل الديمقراطية، وحقوق الانسان والحل السلمى للنزاعات».

كما انتقد بوضوح لا لبس فيه «سياستا الخارجية التى ركزت على الحكومات بدلا من التركيز على نتائج مافعله بالنسبة إلى الشعوب، وعلينا ألا نسمح لاعتبارات تتعلق بالنظام والاستقرار القصير الأجل أن تتجاوز مصالحنا الطويلة الأمد فى تعزيز الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان» وارتبط ذلك بنفوره الشديد من الانتقائية الأمريكية فى التشجيع على الديمقراطية.

لقد ضعفنا من أجل تغيير ديمقراطى فى البلدان الشيوعية السابقة ولكن الدول التى ننظر إليها على أنها ذات أهمية استراتيجية لم تهتم بالديمقراطية وحقوق الانسان فيها.

ومن هذه الدول التى ذكرها تركيا التى تعتبر أحد النماذج البارزة فى دلالتها على خطايا السياسة

الأمريكية الراهنة تجاه الديمقراطية وحقوق الانسان، والمهم هو أن هذه الخطايا تزداد ولا تقل، أى تسير فى اتجاه معاكس لما طمح إليه هاملتون وزملاؤه الليبراليون قبل سبع سنوات فقد تواطأت واشنطن مع الانتهاكات الشديدة التى يتعرض لها الأكراد فى تركيا.

ولكن الأكثر فداحة هو أن يتناقض الخطاب الأمريكى مع السلوك تناقضا تاما. ففى الوقت الذى صدر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية فى فبراير الماضى عن حقوق الانسان فى العام حتى العام ١٩٩٨ منتقدا انتهاك السلطات التركية لحقوق الأكراد كانت «سى . آى. إيه» تقدم مساعدة فعالة للمخابرات التركية فى اعتقال زعيم حزب العمال الكردستانى عبدالله أوجلان رغم معرفتها أنه لن يلقى محاكمة عادلة، وبدلا من أن تؤمن واشنطن له محاكمة عادلة على ما ارتكبه هو بدوره من جرائم أمام محكمة العدل الدولية مثلا أو حتى فى بلد أوروبى، رافق جهدها الاستخباراتى ممارسة ضغط دبلوماسى منع دولة وراء أخرى من منحه لجوءا أو مكانا آمنا، وأدى به فى النهاية إلى كينيا حيث تم اعتقاله.

وإذا تم إعدامه فستكون الولايات المتحدة قد ارتكبت جريمة اغتيال سياسى عندما سهلت اعتقال شخص تعلم أنه لن يلقى محاكمة عادلة دون أن تخجل فى الوقت الذى كان تقريرها لحقوق الانسان يدين ممارسات تركية من بينها افتقار الانصاف فى المحاكمات السياسية.

ولا سبيل إلى عدم تكرار مثل هذا الموقف المزدوج المخزى الذى لا يليق بدولة صغرى ناهيك عن أن تكون هى القوة الأعظم، إلا بمراجعة جادة للسياسة الخارجية الأمريكية تحررها من الاعتماد على القوة وتضفى عليها نفحة ليبرالية ضرورية لتدعيم فعاليتها وليس فقط لإعطائها بعدا أخلاقيا .

لقد حدثت تغيرات هائلة فى العالم يحتاج التعامل الأمريكى معها إلى رؤية ذات منحى ليبرالى يستحيل تمويض غيابها مهما تنامت قوة الولايات المتحدة.. وهى بالفعل لم تكن أكثر قوة فى أى وقت مما هى الآن.. ولكن هذه القوة تفتقد الفعالية، فلا يكفى أن تمتلك واشنطن إمكانات التدخل عندما تشاء، لأن تدخلها يصير استخداما لقوة عمياء قد تضر اصحابها أنفسهم أكثر مما تفيدهم على المدى

الطويل. ولكن الأكيد أنها تضر العالم الذى تقلت منه فرصة تاريخية لأن يصبح أكثر ديمقراطية وحرية وتسائلا. وهى فرصة تاريخية لأن القوة الأعظم فيه هى أكبر ديمقراطيات هذا العصر. فهى ليست الاتحاد السوفيتى الذى كان العالم سيعانى ويلات يصعب تخيلها لو كانت الحرب الباردة قد انتهت بانتصاره، وليس العكس.

ولكن السياسة الأمريكية الراهنة تبدد الفرصة يوما وراء يوم. بحيث لا يجد كثيرون فرقا يذكر بينها وبين سياسة يمكن أن تنتهجها دولة شمولية إذا صعدت إلى قمة العالم.

#### ٤- استمرار المأزق بعد ١١ سبتمبر:

لم يكن لدى السناتور الديمقراطى جوزيف بيدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى مجلس الشيوخ الأمريكى حاسة سادسة عندما نبه الى أن القوة لا تكفى وحدها لضمان الأمن قبل ساعات على الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

فالمصادفة وحدها جعلت موعد كلمته أمام نادى

الصحافة في الليلة السابقة على تلك الهجمات. أما  
الرأى الذى طرحه فهو يعبر عن الاتجاه الليبرالى فى  
السياسة الخارجية. وهذا اتجاه تم تهميشه وعزله  
تدرجيا منذ أريمنيات القرن العشرين بعد أن كان قد  
صعد فى مطلع ذلك القرن من خلال دعوة ويلسون  
المشهورة الى حق تقرير المصير كما سبقت الإشارة.

كان حديث السناتور بيدن منصبا على خطة الدفاع  
الصاروخى التى أقرتها إدارة بل كلينتون وشرعت إدارة  
بوش الثانى فى تنفيذها . وبعد أن انتقدها ، وأهم من  
هذا النقد، حذر من أن التكنولوجيا العسكرية لا تكفى  
لمنع الإرهاب مهما بلغت من تقدم . وضرب مثلا على  
ذلك بإمكان نقل أسلحة بيولوجية على متن سفينة أو  
فى داخل حقيبة، لتمثل خطرا أكبر من الصواريخ  
الباليستية التى تهدف خطة الدفاع الصاروخى إلى  
إعاقتها .

ولكن أهم ما طرحه على الإطلاق هو إعادة النظر  
فى علاقات الولايات المتحدة مع العالم، بدلا من  
السعى إلى مزيد من القوة . وقال : ( إن واشنطن  
يجب أن تكون على صلة إيجابية مع العالم ، لا أن  
تتعزل عنه بعائط دفاعى ، لأن مصالحنا تتعزز عندما  
نفذ الالتزامات الدولية ونفى بتعهداتها).

ولم يكن هذا النصح إلا تعبيراً عن الإتجاه الليبرالى الأمريكى المهمش ، وخصوصاً فى شأن السياسة الخارجية . فما زال هذا الإتجاه قادراً على التأثير فى بعض القضايا الداخلية المتعلقة بالضممان الاجتماعى . ولكنه لا أثر له فى السياسة الخارجية ، منذ أن فرضت الحرب الباردة الدولية والصراع ضد الشيوعية سباق تسلح رهيب، ودعمت بالتالى الإتجاه الذى يعطى من شأن القوة عموماً، والقوة العسكرية خصوصاً، فى التعامل مع العالم، وينظر إلى المصالح الأمريكية باعتبارها حصيلة ما تمتلكه الولايات المتحدة من قوة لا نتيجة ما تحققه من انجازات على طريق بناء السلام والأمن الدوليين.

وقد هيمن اتجاه القوة هذا على عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية لأكثر من نصف قرن . ولم يتمكن الإتجاه ذو المبادئ الليبرالية من استعادة زمام المبادرة التى كانت له فى مطلع القرن العشرين . وذهبت ادراج الرياح محاولاته تحقيق انسجام بين السياسة الخارجية لبلاده والشرعية الدولية، وجهوده لبناء علاقات دولية على أساس مصالح متبادلة وليس فقط على قاعدة ميزان القوى.

وكانت حرب فيتنام آخر ميدان للصراع بين هذين الاتجاهين في الولايات المتحدة، إذ ناضل الليبراليون من أجل وقف هذه الحرب التي اعتبروها حرباً استعمارية. ولكنهم فشلوا في مواجهة المد اليميني المحافظ الذي كان قد بدأ يبرز في ذلك الوقت، مانحاً نفحة جديدة لاتجاه القوة العسكرية الذي نجح في تكريس سيطرته على مراكز صنع القرار، بالرغم من الخسائر الهائلة التي ترتبت على سياسته تجاه فيتنام وجنوب شرق آسيا بوجه عام.

ولم يبق أمام الاتجاه الليبرالي سوى أن يئنه ويحذر من الاعتماد على القوة أداة وحيدة للسياسة الخارجية. وهذا هو ما فعله السناتور بيدن قبل أيام على استحياء ويقدر من الشجاعة أقل مما توفر مثلاً للسناتور وليم فولبرايت قبل نحو ثلاثة عقود عندما نشر كتابه المشهور "خطرسة القوة" عام ١٩٦٦ محذراً من تحول القوة عندما تطفئ وتتجبر إلى قوة غاشمة تدفع أصحابها إلى القطرسة في التعاطي مع غيرهم في العالم، ويحصدون بسبب ذلك كراهية تتراكم مع الزمن.



وقد تحققت نبوءة فولبرايت، وصارت الولايات المتحدة اليوم مكروهة بأكثر من أى قوة عظمى أو امبراطورية فى التاريخ. ويخطيء من يظن أن هذه الكراهية ليست لها ثمن ، لأن هجمات الثلاثاء الأمريكى الأسود تؤكد أن الثمن يمكن أن يكون قادحا : إنه " ثمن الامبراطورية " عنوان كتاب فولبرايت الثانى الذى نشره فى عام ١٩٨٩ .

وما بين صرخة فولبرايت المدوية وتنبيه بيدن بصوت منخفض، واصل سياسيون أمريكيون ذو مبادئ تحذيرهم من مغبة سياسة القوة الفاشمة.

ولكن ذهب أصدائهم ادراج الرياح، بينما ازدادت الفطرسه الأمريكية ، ونجح أنصار سياسة القوة فى نشر الاعتقاد فى أن هذه القوة هى التى حققت التفوق الأمريكى، وأنها هى التى ستحافظ عليه.

وربما يكون التفوق راجعا إلى القوة بالرغم من أن الاتحاد السوفيتى السابق انهار لاهترائه اقتصاديا وليس لضعفه عسكريا. ولكن الأكيد أن القوة لن تحافظ على هذا التفوق، لأنها ستخلق تحديات كبيرة أمام العالم كله. وبما أن التحدى يولد

استجابة، ستتعاظم الجهود فى العالم سواء من أجل بناء قوة موازنة كما تفعل أوروبا الآن والصين واليابان، أو بهدف ضرب القوة المتفوقة باستخدام الإرهاب الذى هو سلاح الضعفاء كما حدث فى واشنطن ونيويورك قبل أيام.

وبالرغم من بشاعة هذا الحدث، إلا أنه دفع الأمريكيين إلى التساؤل عن سبب ما يكتفه لهم العالم من كراهية. ومهمة الليبراليين الأمريكيين هى أن يشرحوا لشعبهم أن القوة الهائلة التى تمتلكها دولتهم لم تفعل شيئاً لآلاف الأبرياء الذين حصدهم الإرهاب الناجم- فى أحد جوانبه الأساسية- عن سوءات تلك القوة. ولهم أن يوضحوا كيف ظهرت أمريكا فى أضعف حالاتها يوم الثلاثاء الأسود فى اللحظة التى وصلت إلى أقصى قوة لها فى تاريخها. ولا غرابة فى ذلك لأن القوة المنفلتة من المعايير الثابتة والقيم الإنسانية تصبح عمياء غاشمة قد تضر أصحابها أكثر مما تفيدهم . كما أنها تؤذى العالم كله، الذى أقلت منه فى العقد الماضى فرصة تاريخية لأن يصبح أكثر سلاماً وأمناً وعدلاً وحرية لأن القوة العظمى الوحيدة نأت بنفسها عن الطريق السوى.

غير أن هناك فرقا بين نقد السياسة الأمريكية على أساس من فهم أبعادها وبين الهجوم العشوائى الفوغائى الذى يفتقد إلى الفهم على النحو الذى ظهر فى مواقف عربية أقل ما يمكن أن نصفها به هو أنها متهافئة.

ثانياً: مواقف عربية متهافئة إزاء الصراع الأمريكى الإراهيى،

١- البراجماتية الفجة حين تخطىء القراءة وتفقد الاتجاه؛

التفكير البراجماتى (العملى) الذى يتسم بالفجاجة هو الوجه الآخر للنزعة الأيديولوجية عندما تكون جامدة . فكل منهما يفلق العقل وإن اختلفت الضبة المستخدمة فى الفلق، ويحرم المرء من رؤية الصورة بكل جوانبها ويدفع إلى التركيز فى جانب أو جزء فقط منها . وتكون النتيجة ميلا إلى تبسيط الأمور وإغفال تعقيداتها وبالتالي اضعاف القدرة على التعامل معها .

ويشتد خطر الفجاجة البراجماتية والجمود الأيديولوجى فى أوقات الأزمات الكبرى لأن كلا منهما يتسبب فى سوء إدارتها بطريقة مختلفة .

ولكن بدا خطر الإفراط البراجماتى أشد علينا فى

العالم العربى فى الأزمة الدولية التى نشبت بعد الهجمات على واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لأن الداعين اليه حاولوا تزيينه وتحدثوا عن مكاسب تصوروا أن فى الإمكان تحقيقها عبر الالتحاق بالتحالف الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة فى مواجهة الإرهاب.

ولكى تكون هذه الدعوة مغرية ، ومغلقة بقشرة تخفى فجاجة الميل البراجماتى المنفلت من المبادئ، وضعوا قضية فلسطين فى مقدمة الراحين إذا أحسننا مساومة الولايات المتحدة على مشاركتنا فى التحالف. فى الإمكان- هكذا زين لنا- أن نطلب من واشنطن ثمننا لدورنا معها فى هذه القضية، أن تضغط على إسرائيل للقبول بحل متوازن. والولايات المتحدة وفق هذا المنطق تحتاج الدول العربية والإسلامية أكثر من إسرائيل التى تحولت إلى عبء عليها للمرة الثانية خلال عشر سنوات فى أزمة حرب الخليج الأخيرة والأزمة الراهنة.

وعندما تعرض دعوة المشاركة فى التحالف ومساومة الولايات المتحدة عليها فى هذه الصورة، ربما تبدو للوهلة الأولى براءة عقلانية. غير أن قليلا

من التأمل فيها يكشف عن عن أنها تصدر عن  
براجماتية فجأة تقود إلى خسائر أكثر مما تحققه من  
مكاسب لسببين رئيسيين، يتعلق أولهما بالمنطق الذي  
تنطلق منه، ويرتبط الثانى بالأوهام التى تنطوى  
عليها.

أما منطلق هذه الدعوة فهو استقلال أزمة عالمية  
لتحقيق هدف نصبو إليه بأى وسيلة حتى إذا كانت  
فى مثل بشاعة المشاركة فى قتل بشر أبرياء. والمفارقة  
أن يكون سفك دماء بشر فى منطقة هو السبيل إلى  
حقن دماء غيرهم فى منطقة أخرى. وهكذا يصل بتنا  
العجز عن مواجهة العدوان الإسرائيلى على الشعب  
الفلسطينى إلى حد لا يدع أماناً سبيلاً إلا دعم  
عدوان على شعب آخر لا ذنب له حتى إذا كانت  
حكومته تدعم المسئولين عن تفجيرات واشنطن  
ونيو يورك.

فإحدى سمات البراجماتية الفجة أنها لا تحفل  
بالوسيلة وتنظر فقط إلى الغاية. ولذلك لم يفكر  
البعض فيما يعنيه تشجيع قتيل أبرياء. بل رأوا فى  
ذلك نجاحاً وإنجازاً باهرين لأن تحقيقهما يقتضى

خوض مساومة مع الولايات المتحدة، بما يقتضيه ذلك من مهارات وقدرات تفاوضية فذة.

كما لم ينتبهوا إلى ما تتطوى عليه هذه المساومة من عنصرية كامنة تجعل دما عربيا أفضل من دم غير عربى. فإذا كان الدم الأدنى الذى تجوز إراقتة حقنا للأعلى منه هو دم مسلمين يجمعنا بهم جامع الدين فما بالناس إذا لم يكن هناك شئ يجمعنا معهم!

ولم يشمر دعاة المشاركة التساومية هذه فى التحالف الأمريكى أنهم يطرحون دعوة مناهضة للأسس التى يقوم عليها النضال الفلسطينى وفى مقدمتها الانتهاك الإسرائيلى لحقوق الفلسطينيين فى الأرض وتقرير المصير وفى الحياة والحرية وما يرتبط بذلك من عنصرية أدانتها - فى مؤتمر دربان - البشرية المتحررة من قيود التحالفات السياسية والمساومات البراجماتية، والمفارقة مرة أخرى، هى أن بعض من تحمسوا لمؤتمر دربان ورفضوا المساومات البراجماتية الفجة التى حالت دون إدانة صريحة لعنصرية إسرائيل فى المؤتمر الرسمى، دعوا بعده إلى مساومة من النوع نفسه تهبط بقضية من قضايا الحق إلى هاوية مسعى من مساعى الباطل.

غير أن هشاشة هذا المنهج المفرد في برامجائته لا ترجع فقط إلى فساد منطلقه ومنطقه، بل تعود أيضا إلى قيامه على أوهام توحى بإمكان الحصول على المكسب الموعود إذا التحقنا بالتحالف المرفوض.

فإذا كان فساد المنطلق يؤدي بنا إلى أن نخسر أنفسنا والأساس الحقوقى والأخلاقي لقضيتنا المركزية، فإن الفشل في المساومة يقود إلى خسارة سياسية لا تقل فداحة عندما نشارك في ضرب شعب لا ذنب له ومن دون مقابل.

فالحصول على ثمن لهذه المشاركة وبفض النظر عما إذا كان ممكنا أن يشمل ضغطا أمريكيا على إسرائيل، يقتضى توافر شرطين مترابطين: أولهما أن يكون الدور المربى في التحالف الأمريكى جوهريا على نحو لا يمكن للولايات المتحدة الاستغناء عنه أو تعويضه أو استبداله. وثانيهما أن تكون إسرائيل، بالنسبة إلى أمريكا، دولة عادية لا تقوم العلاقة معها على مصالح مشتركة أساسية.

ويصعب القول بأن أي من الشرطين توافر إلى الحد الذى يمكن أن يدفع الولايات المتحدة إلى التضحية بمصلحة إسرائيلية، أو إلى تقديم ثمن مجز

للعرب في مجال آخر غير قضية فلسطين.. فكل ما يستطيع العرب تقديمه من دعم للولايات المتحدة قد يؤدي إلى تحريك الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل سنتيمترات قليلة. وليست كيلومترات على النحو الذي يقتضيه الوصول إلى حل معقول من المنظار الفلسطيني - العربي، كما اتضح بالفعل في تصريحات الرئيس بوش ومساعديه التي لا تحمل جديدا، أو في خطاب وزير خارجيته كولين باول في ولاية كنتاكي يوم ١٧ نوفمبر ٢٠٠١، والذي بدا ايجابيا من الناحية المفهومية «حديثه عن ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي» ولكن دون طرح خطة عملية محددة تتجاوز الاهتمام الأمريكي الأساسي بوقف العنف على أساس وثيقتي ميتشيل ويتيت. كما حرص باول على موازنة حديثه عن الاحتلال بشن هجوم قاس على الانتفاضة الفلسطينية الباسلة واعتبرها نوعا من الإرهاب على خلاف الواقع والحق، وبما يناقض تأكيده أن الوجود الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية يعتبر احتلالا.

ففي الحرب ضد الإرهاب بدت باكستان «جوهره التاج» بالنسبة إلى الولايات المتحدة سواء ماديا عبر



التسهيلات التي تريدها، أو رمزيا من خلال تقديم الغطاء الذي ترغب فيه. بل إن الغطاء الباكستاني أكثر أهمية لواشنطن لأنه جاء ليس فقط من الحليف الأول لحركة طالبان ولكن أيضا من الدولة التي صنعت هذه الحركة.

كما أن الدول العربية ترفض أصلا، وقبل الأحداث الأمريكية، الإرهاب وتدينه بما فيه ذلك الذي يرفع شعارات إسلامية. وهذا الموقف في حد ذاته يمثل غطاء للحرب الأمريكية بشكل طبيعي. ولا تستطيع الدول العربية حجب هذا الغطاء لأنه نابع من موقف أصيل لها.

فلم يملك العرب، في الواقع، ما يقدمونه إلى أمريكا، وتحتاج هي إليه ولا تجد بديلا عنه ليطلبوا ثمنا باهظا بالنسبة إليها من نوع حشر إسرائيل في زاوية، وارغامها على قبول حل متوازن.

وربما يقيد، هنا، أن نستخلص درسا ولا نبالغ بعد ذلك في تقدير مغزى استبعاد إسرائيل من أي تحرك أمريكي قادم. فهذا تصرف قد ينطبق عليه قاعدة أن هناك ضرورات تبنيح المحظورات. ولكن أكثر من ذلك

أن هناك تحالفا استراتيجيا شائيا يمكن أن تؤدي إسرائيل من خلاله الدور الذى تريده منها واشنطن. ولا يقتصر هذا الدور على الإمداد بالمعلومات. فمعروف أن أحد العوامل التى دفعت باكستان إلى التعاون بلا حدود مع الولايات المتحدة هو خشيتها على برنامجها النووى إذا امتنعت عن تقديم التسهيلات المطلوبة أمريكيا، وخوفها من أن تصبح مفاعلاتها الذرية عرضة للقصف خلال العمليات العسكرية ضد أفغانستان ما لم تتضمن الصفقة مع واشنطن تأمينا لها. وليس خافيا أن خبرة إسرائيل فى هذا المجال بعد قصفها المفاعل العراقى عام ١٩٨١ كانت بمثابة عامل ضغط ضمنى على الرئيس مشرف.

بل إن باكستان الأهم من أى دولة عربية بالنسبة إلى واشنطن فى الحرب ضد الإرهاب، حصلت على ثمن أقل بكثير من الخدمة التى قدمتها ومدى أهميتها وقيمتها.

ودلالة ذلك أن المساومة فى أزمة أحداث ١١ سبتمبر لم تحدث فى «سوق» مفتوحة حرة، وإنما فى

«سوق» محكومة بعوامل تخلق وضعاً أشبه بالاحتكار في العملية الاقتصادية. فقد استخدمت الولايات المتحدة الضحايا الأبرياء للهجمات عليها ذريعة للإيحاء بأنها تخوض حرب «مبادئ» ضد الإرهاب لا حرب مصالح، وبالتالي استنكار سعى أى دولة إلى المساومة. وهذا هو ما أدركه الرئيس الروسى بوتين مثلاً عندما أعلن أنه لا يفكر فى مساومة واشنطن على موقفها من مشروع الدرع الصاروخى المضاد للصواريخ الباليستية.

وإذا أخذنا فى الحسبان مدى أهمية دور باكستان ثم روسيا بالنسبة إلى السياسة الأمريكية الراهنة يتضح مدة هشاشة التفكير فى حصول العرب على ثمن كبير لدورهم. وهذه فى الواقع حالة نموذجية توضح مثالب الإفراط فى البراجماتية. ولكن لا ينطبق ذلك على حالة باكستان تحديداً.

فلم تواجه دولة فى العالم مثل المائزق الذى وجدت باكستان نفسها فيه عندما حدثت الهجمات الإرهابية على برجى مركز التجارة العالمى وجناح فى مقر وزارة الدفاع الأمريكية فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فكان واضحاً ارتباط منفذى هذه الهجمات بشبكة الإرهاب التى

يقف على رأسها أسامة بن لادن الموجود في أفغانستان. وكان متوقعا أن تواصل حركة «طالبان» التي تسيطر على معظم الأراضي الأفغانية حمايتها له، وأن ترفض الامتثال لحكم الإسلام في جريمة «الحرابة» التي يعتبر مسئولا عنها في النهاية، وهو محاكمته. كان في إمكان هذه الحركة أن تسلمه إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وأن تطلب أن يكون قاض مسلم على رأس الهيئة التي ستتولى محاكمة. ويوجد في محكمة لاهاي قاضيان مسلمان.

غير أن هذه الحركة البدائية لا تعرف عن الإسلام غير قشور تخفي وراءها ميولا هي أقرب إلى الجاهلية الأولى، واتجاهات هي عنوان الجهل الأول والأخير. ولذلك كان مؤكدا أنها لن تقبل حكم الإسلام، وأنها ستعاند وتزايد وتطلق الشعارات الجاهلة والزائفة، وستعرض بلادها المنكوبة لحرب جديدة.

ولذلك كانت حكومة باكستان في وضع بالغ الصعوبة منذ اليوم الأول. فهي الحليف الأول لحركة طالبان التي لعبت باكستان الدور الرئيسي في دعمها إلى أن سيطرت على معظم أراضي أفغانستان سعيًا

إلى تحقيق استقرار كان مفقودا. لأن «الإخوة الأعداء»  
المجاهدين سارعوا إلى الاقتتال فور تحرير بلادهم  
من الاحتلال السوفيتي. فمن مصلحة باكستان أن  
يتحقق استقرار في جارتها، وأن تكون الحكومة  
القائمة في كابول صديقة لها. وأن يكون العنصر  
الباشتوني هو السائد في هذه الحكومة نظرا لوجود  
امتداد له بين الباكستانيين ولذلك كان الوضع في  
أفغانستان، منذ انتصار حركة طالبان في منتصف  
التسعينيات، هو الأفضل بالنسبة إلى باكستان، ولا  
يعنى ذلك بأي حال أن باكستان أرادت السيطرة على  
أفغانستان كما تردد الدعاية الهندية وينقل عنها بعض  
الكتاب العرب. فـأفغانستان هي العمق الحيوي  
لباكستان. ومن الطبيعي أن تكون هناك مصالح  
متبادلة بينهما على الصعيد الاستراتيجي.

ولكن هذا الوضع بات مهددا بعد أن كشفت  
«طالبان» عن طابعها الجاهلي أكثر من أي وقت  
مضى، وتستررت على جريمة حراية لا لبس فيها،  
وخالفت الشريعة الإسلامية التي تزعم تمسكها بها،  
ورفضت تسليم المتهمين في هذه الجريمة إلى محكمة  
العدل الدولية، وبددت فرصة لإرباك تحركات  
الولايات المتحدة التي كان مرجحا أن توضع في موقع

بالغ الصعوبة إذا وافقت «طالبان» على محاكمة بن لادن وأنصاره دوليا .

وصار على باكستان أن تختار بين التواطؤ مع «طالبان» بما يعنيه ذلك من استعداد الولايات المتحدة وحلفائها، وبين المشاركة في التحالف الدولي ضد الإرهاب أى ضد «طالبان» مثلما هو ضد بن لادن وشبكة «القاعدة» بما يؤدي إليه ذلك من توترات داخلية.

فهناك أنصار لحركة «طالبان» في باكستان إما على أسس دينية - سياسية أو على أسس عرقية - باشتونية. وهؤلاء لا يقلون إنفلاقا عن «طالبان» إلى حد أنهم لا يستطيعون التمييز بين الحق والباطل أو إدراك مخالفتها للشريعة الإسلامية، أو فهم مصالح بلادهم في أزمة دولية هي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية.

وليس أصعب من أن تجد قيادة وحكومة نفسها في مثل الوضع الذي فرض على الرئيس برويز مشرف. فعندما أعلنت الولايات المتحدة أن على كل دولة أن تختار الوقوف ضد الإرهاب أو معه «أى معنا أو علينا» لم يكن هذا ينطبق على دولة مثل انطباقه على

باكستان. فتستطيع مصر وأى دولة أخرى أن تقف فى  
ساحه ما فى الوسط، فترفض الإرهاب وتؤيد  
الإجراءات المتخذة ضده دون أن تشارك فيها إلا  
بالحد الأدنى. أما باكستان فلم يكن مقبولا منها أقل  
مما يقترب من الحد الأقصى للمشاركة. ولا بديل عن  
ذلك إلا تعريض بلد إسلامى جديد لمخاطر لا نهاية  
لها. وهى مخاطر تهديد المفاعل النووى المسكرى  
الإسلامى الوحيد فى عالم اليوم، وتتيح للهند التى  
عرضت منذ اللحظة الأولى أن تكون ذراع أمريكا  
الضاربة فرصتها التاريخية للانقضاض على باكستان  
وذبح المسلمين فى كشمير وإنهاء مقاومتهم الباسلة.

وقد سمعنا من يسخر من حكومة باكستان لأن  
السلح النووى صار قيدا عليها أضعفها بدلا من أن  
يكون أداة للقوة. وهذه مجادلة تبدو سليمة فى  
ظاهرها، ولكنها من نوع الحق الذى يراد به باطل.  
فعندما نسمى إلى امتلاك أدوات القوة، يكون علينا  
بالقدر نفسه أن نميها ونراكمها إلى أن يحين أوان  
استخدامها فى الوقت الذى نراه نحن لا غيرنا  
الأنسب لتحقيق أهدافنا، وإلا دمرنا القوة التى  
بنيناها كما فعل صدام حسين عام ١٩٩٠، بل وأسامة

بن لادن عام ٢٠٠١، فقد استعجل الرئيس العراقي استخدام قوته التي كانت وقتها الأكبر في أمتنا، فدمرها ولم يبق منها شئ يذكر. وحتى بن لادن الذي نجح في بناء أكبر شبكة لمعارضين إسلاميين في العالم ووفر لها عناصر قوة لا بأس بها، بل وأرضا تتحصن فيها وتطلق منها وأثبت قدرة تنظيمية مذهلة وصار قادرا على ممارسة تهديد متزايد. ولكن مرض التعجل أصابه قبل أن تتضح الطبخة.

غير أن الرئيس الباكستاني لم يصبه هذا المرض، ولذلك لم يشأ المقاومة ببلده وقوته النووية، وواجه موقفا شديدا الصعوبة خصوصا وأن حكومته حديثة عهد بالحكم بل بالسياسة نفسها. فهي حكومة عسكرية جاءت إلى السلطة عبر انقلاب أدانه كاتب هذه السطور في حينه عام ١٩٩٩ مثلما رفضه كل المجاهدين من أجل الحرية والديمقراطية.

ورغم ذلك، ومع استمرار التحفظ على تدخل المعسكر في السياسة، لابد من الإقرار بأن أداء حكومة باكستان ورئيسها فاق كل ما كان ممكنا تصوره. فقد أثبت مشرف أنه رجل دولة من طراز رفيع أدار الأزمة بكفاءة وقدرة ووطنية، واختار الخيار الأقل مرارة نسبيا ولكن الأكثر صعوبة عمليا.



اختار أن يقف، مثل كل الشرفاء في العالم، ضد إرهاب أعمى يضرب عشوائيا فيقتل كل من يتصادف وجوده في موقع الضربة دون أى تمييز. ولكنه بذل في الوقت نفسه أقصى جهد من أجل اقتناع «طالبان» بأن تتجاوز حياة الجاهلية التي تصر عليها وأن ترتفع إلى مستوى قيم الإسلام وتعاليمه. ولكن هيهات أن يفهم الحجر. وتوجه بالتزامن مع ذلك إلى شعبه وشرح ببراعة حقائق الموقف الحرج الذي تواجهه باكستان والمخاطر المحدقة بها. ولأن الأغلبية عادة عاقلة ولكنها صامتة، ولأن الغوغاء هم الأعلى صوتا في العادة، فقد كسب معظم الباكستانيين الأقل مشاركة ولكن الأكثر حرصا وغيره على وطنهم.

وهنا، تحديدا ظهرت براعة رجل عسكري سعى إلى إشراك شعبه في الأزمة، بعكس ما يفعله العسكريون عندما يصلون إلى السلطة فينبعدون شعوبهم عن السياسة بل يعملون على نزع هذه السياسة من المجتمعات وتجفيف منابعها.

وعندئذ لم يعد يخشى مزايدات ومهاترات المطالبين بتدمير وطنهم. فعل مشرف عكس ما عمله صدام حسين مثلا، في حين بقي في شوارع باكستان

آلاف قليلة من أمثال هذا الصدام الذى دمر بلدا عربيا إسلاميا وقضى على عناصر قوته التى بذل ملايين العراقيين جهودهم وعرقهم من أجل بنائها.

كان فى إمكان مشرف أن ينساق وراء المهارات إذا اختار الوقوف مع الإرهاب و«طالبان». ولكنه عرف ما فى ذلك من أنانية شخصية وحماقة سياسية وخيانة لوطنه الذى شاء القدر أن يكون مسؤولا عنه فى أزمة هى الأخطر فى تاريخه القصير. تذكر مشرف ما فعله صدام حسين الذى حرم الأمة الإسلامية من قدرات العراق التى خربها ووقف يغنى على أطلالها، فقرر ألا يكرر الكارثة بالرغم من مغريات أن يهتف الفوغاء بحياته، وروادع أن يصيحوا ضده. ولكنه أدرك أيضا أنه ليس شرفا له، بل عارا كل العار، أن يرفع هؤلاء صورته مع بن لادن خليفة صدام حسين وغيره ممن قدموا للصهيونية أعظم الخدمات.

## ٢ - نفعل قزوين ليس وراء الحرب:

بالرغم من انهيار الأساس الفلسفى للأفكار التى توجد صلة حتمية بين الأوضاع الاقتصادية والسلوك السياسى، مازال الريط بينهما شائعا فى الفكر العربى. فما إن يقع أى حدث، كبير أو صغر، حتى

يبدأ التفتيش عن سبب اقتصادى وراءه. ويؤدى ذلك، فى كثير من الأحيان، إلى استنتاجات غير صائبة وغالبا إلى ردود فعل فى الاتجاه الخطأ. فالالاقتصاد مهم فى السياسة العالمية، وله أثره فى تطوراتها. ولكنه ليس العامل الأكثر تأثيرا ناهيك عن أن يكون المحرك الوحيد للحياة على الكوكب الأرضى.

وفى الأزمة الدولية التى نشبت بعد الهجمات على واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ محدثات استراتيجية أكبر من الاقتصاد وأشد أثرا. ولذلك لا يمكننا فهم الحرب الأمريكية ضد أفغانستان إذا حصرنا تفكيرنا فى نقط بحر قزوين ومصالحها النفطية فيه. فالقياس على حرب الخليج الثانية خادع، لأن الاقتصاد قد يحرك حربا لا الحروب كلها. والقول إن الولايات المتحدة تستغل ما حدث لها لتفرض وجودها العسكرى بالقرب من هذا النفط ينطوى على تبسيط شديد مثله مثل القول إن الفقر هو العامل الرئيسى وراء الإرهاب، الذى انتشر على نطاق أوسع من ذى قبل منذ أحداث ١١ سبتمبر.

صحيح أن النفط مهم للمصالح الأمريكية، ولكن الأهم منه فى حرب أفغانستان عامل استراتيجى

يتعلق بالحفاظ على الانفراد بالقمة العالمية فى نظام  
أحادى القطبية، وآخر معنوى هو استعادة الهيبة  
والمكانة اللتين تعرضتا للأذى يوم تفجير الرمزین  
الأهم لهما اقتصاديا وعسكريا.

وفضلا عن ذلك، فالمصالح الأمريكية فى نفط  
بحر قزوين لا تتحقق عبر الوجود العسكرى، وإنما من  
خلال عمل دبلوماسى إبداعى يستهدف تسوية  
النزاعات غیر القابلة للحل بین الدول المطلة على  
البحر. فهذه هى المشكلة الأكبر التى تواجه الولايات  
المتحدة وغيرها، بل تضر مصالح الدول المشاطئة قبل  
غيرها.

والأرجح أن الاعتقاد فى أن نفط بحر قزوين هو  
المحرك الأول للعمليات العسكرية الأمريكية ضد  
أفغانستان يرجع إلى غياب أو ضعف المعلومات عن  
هذه المشكلة وآثرها على الجهود التى بذلتها واشنطن  
لبناء البنية الأساسية اللازمة وأهمها خط الأنابيب  
الذى يربط آبار النفط والغاز بمنفذ بحرى ملائم لأن  
بحر قزوين مغلق كما هو معروف.

فقد قامت شركة یونوكال النفطية التى يوجد

مركزها في كاليفورنيا بتكوين «كونسرتيوم» دولي بهدف مد خط أنابيب تصل كلفته إلى ما يقرب من خمسة مليارات دولار يبدأ من إحدى الدول المشاطئة وهي تركمانستان ويصل إلى باكستان عبر أفغانستان.

وضم هذا «الكونسرتيوم» شركة غاز بروم الروسية، مما يعني عدم وجود صراع حاد بين واشنطن وموسكو في هذا المجال بخلاف ما هو معتقد.

غير أن شركة «يونوكال» لم تلبث أن وصلت إلى اقتناع بأن الصراعات بين الدول المشاطئة، فضلا عن فساد البيروقراطيات المحلية فيها، لا توفر الحد الأدنى من ضمانات الاستثمار في هذا المشروع، الأمر الذي يجعل المخاطرة فيه أكثر من أي أرباح مستقبلية.

فلم يكن الوضع في أفغانستان هو السبب في تجميد «الكونسرتيوم» الذي قاده «يونوكال» الأمريكية. كما لم يواجه هذا «الكونسرتيوم» اعتراضا سوى من إيران التي يتعارض مسار خط الأنابيب من تركمانستان إلى باكستان مع مصالحها. ولذلك فإن ضرب أفغانستان لا يحقق أي فائدة لأمريكا في هذا

المجال، بل على العكس يضر مصالحها في ثروات بحر قزوين لأن إسقاط نظام طالبان يدعم نفوذ إيران في آسيا الوسطى، فضلا عن عدم الاستقرار الذي قد يؤدي إلى ذلك. ومعروف أن الاستقرار هو الشرط الأول وربما الثاني والثالث لأي استثمار اقتصادي ناجح.

ولا يستطيع أى مسئول أمريكى على أى مستوى ضمان أن تسفر الحرب في أفغانستان عن وضع أكثر استقرارا مما كان قبلها.

وبالإضافة إلى هذا كله، فإن منطقة وسط آسيا هي بؤرة مشاكل وتوترات عرقية ودينية ووطنية إلى الحد الذي يجعل أى دولة كبرى تفكر ألف مرة قبل أن تحاول إدخال رأسها فيها. وإذا كانت روسيا المجاورة التي كانت في قلب هذه المنطقة قد أصبحت حريصة على ألا تتدخل أكثر من اللازم شيها، فما بالنا بأمريكا التي ما كاد الاتحاد السوفيتى السابق يقرر الخروج من أفغانستان حتى سبقته مهولة تاركة هذا البلد المسكين لمصير بائس تحت سطوة فصائل متناحرة.

وغريب ألا يسأل القائلون بأن أمريكا تحارب من

أجل الحصول على موضع قدم لها فى المنطقة يدعم مصالحها الاقتصادية سؤالا بسيطا للغاية هو: ألم يكن لها مواضع أقدام، لا موضع واحد، إبان تحرير أفغانستان من الاتحاد السوفيتى السابق، ولماذا لم تبق هناك أو حتى تحاول فرض نظام تابع لها فى كابول بدلا من أن تهروا عائدة تاركة البلد الذى مولت جانباً من حربه ضد الاحتلال فى حال فوضى عارمة؟

غير أن هذا السؤال لا يحضر إلا إذا غاب الأثر المترتب على الانغماس فى التفسير المادى الضيق، والذى يزيده ضيقا اختزال كل ما هو مادى فى عوامل ومحركات ومصالح اقتصادية.

ونجد مثل هذا الأثر فى اختزال ظاهرة الارهاب المركبة شديدة التعقيد فى عوامل اقتصادية تدور حول الفقر، بالرغم من أن الملاحظة المباشرة تفيد عدم وجود أى جامع اقتصادى أو اجتماعى بين من يمارسون العنف حتى الاجتماعى والمجتمعى منه. فإذا قيل إن الفقير يمارس العنف لفقره، فهل يفعل مثله الثرى لأنه لا ينام الليل لقرط حزنه على الفقراء.

وحتى الزعم بأن البطالة تفرغ عنفا لم يثبت بأى برهان. وليت القائلين بذلك يتابعون أخبار الجرائم

فى الصحف ويحصون نسبة الذين يمارسون عنفا  
مقارنة بغير العاطلين.

وإذا فحصنا الحالة الاقتصادية - الاجتماعية  
للمتهمين فى أحداث ١١ سبتمبر، سواء المدبرين أو  
المنفذين التسعة عشر، لما وجدنا أن أيا منهم كان  
معسرا.

وهذا فضلا عن أن مقولات الحتمية الاقتصادية  
والصراع الطبقي تناولت العلاقة بين الفقر والثورة، لا  
بين الفقر والإرهاب. فهل يعنى ذلك إقرارا ضمنيا  
بأنه لا فرق جوهريا بين الثورة والإرهاب؟ ربما، لأن  
ثورات عدة، من بينها الثورة الفرنسية لا فقط  
البلشفية ومثيلاتها، قتلت مئات الآلاف من البشر  
بينما لا يستطيع الإرهاب أن يقتل أكثر من آلاف  
محدودة فى أكثر عملياته هولا.

غير أن الثابت، عبر أى تحليل تجريبى، هو أن  
الفقر لا يمثل أكثر من سبب ثانوى للإرهاب، أو على  
الأكثر أحد الأسباب الأساسية. ولكنه لا يمكن أن  
يكون العامل الأول أو الرئيسى. صحيح أن كارهى  
الولايات المتحدة يلاحظون توسع الفجوة بين الدول  
الأكثر تقدما والبلاد النامية. ولكن الذى يحركه، قبل



كل شئ، هو المظالم السياسية الناجمة عن سوء إدارتها للعالم وخطورتها وازدواج معاييرها. فالإرهاب ينتج عن إحساس حاد بالظلم والاجحاف في عصر تدخل فيه معاناة الشعوب المضطهدة سياسيا كل بيت في ظل ثورة الاتصال.

ولذلك يبدو من يركزون على الفقر كسبب أساسي للإرهاب مثل بعض الصحفيين الفريين السطحين الذين فسروا تنفيذ شبان فلسطينيين في عمر الورود عمليات استشهادية بأنهم موعودون بالحواريات في الجنة. فهؤلاء الصحفيون مهوسون بالجنس، وأولئك أسرى مقولات تهبط بالإنسان إلى كائن لا يحركه إلا كم الطعام المتاح له، والقاسم المشترك بين الفريقين هو أن الإنسان جسد ليس إلا، ولا مكان لديه لكرامة أو مكانة أو شعور وطني، بخلاف ما ثبت عبر التاريخ وهو أن العوامل المعنوية أكثر تأثيراً على الإنسان من الظروف المادية.

### ٣ - الحصاد المر للمساواة بين إسرائيل وأمريكا؛

العداء لأمريكا هو الكلمة السحرية عند بن لادن وشبكة القاعدة وكل من وقفوا وراءهما وصفقوا لهما رغم أنهم لم يحاربوا الولايات المتحدة إلا بحثاً عن هذا

التصفيق، وبعد أن ضاقت بهما السبل في حروبيهما الأساسية ضد نظم الحكم في بعض البلاد العربية، وخصوصا مصر والجزائر. فقد أدرك بن لادن والحلقة الضيقة المحيطة به أن الحرب ضد هذه النظم وصلت إلى طريق مسدود، وأن ازدياد الكراهية لأمريكا في الشارع العربي والإسلامي يفتح أمامهم بابا جديدا لتجاوز الحصار المفروض عليهم. فكان أن جعلوا من أمريكا العدو الرئيسي للأمة بدلا من إسرائيل أو على قدر المساواة معها، الأمر الذي لا بد أن يفرض الوقوف أمام السؤال: هل تجوز المساواة بين إسرائيل والولايات المتحدة عند النظر إلى قضية فلسطين؟ هذا السؤال مطروح في الفكر العربي منذ أن ازداد انحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل ووصلت العلاقة بينهما إلى مستوى التحالف الاستراتيجي.

غير أنه أخذ بعدا جديدا عقب الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ واتهام شبكة القاعدة بالمسئولية عنها، ثم إعلان زعيمها أن أمريكا لن تتعم بالأمن ما لم يتحقق للفلسطينيين. وليست هذه المرة الأولى التي ينهج فيها بعض العرب هذا النهج. فقد سبقه إليه بعض

اليساريين الذين يعادون الولايات المتحدة لأسباب أيديولوجية، ووجدوا في انحيازها إلى إسرائيل وسيلة لإضفاء طابع آخر على هذا العداء. وظل بعضهم يعبرون عن موقفهم هذا حتى الآن، إذ تكونت في مصر مثلاً في مطلع عام ٢٠٠١ لجنة يسارية صغيرة أطلقت على نفسها اللجنة الشعبية لمواجهة المشروع الصهيوني - الأمريكي. والمغزى هنا واضح، وهو أن الولايات المتحدة وإسرائيل هما اثنان في واحد، وأن لهما مشروعاً مشتركاً ضدنا.

غير أن عشرات، أو حتى مئات أو آلاف، مثل هذه اللجنة ما كان لها أن تحدث نذراً يسيراً من الأثر الذي ترتب على تفجيرات واشنطن ونيويورك. وربما يشمل هذا الأثر اقتتاع قطاعات أوسع من العرب، وخصوصاً الأجيال الأحدث، بأن محاربة إسرائيل تمر عبر الولايات المتحدة، أو أقله أن الصراع ضد واشنطن هو امتداد لمواجهة المشروع الصهيوني.

ولذلك تجدر مناقشة هذا المنحى في التفكير لأن أخطر ما يصيب أمة هو أن تضل طريقها في لحظة حرجة في تاريخها، أو يصيبها عجز عن التمييز وتختلط لديها الأوراق.

ويبدو أن هذا الخطر قائم الآن، وربما يزداد في شأن النظر إلى موقفنا تجاه كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وما تتطوى عليه المساواة بينهما من خلل ينبغي إبرازه.

وهذا خلل من النوع الذي يتسم بأنه مركب يشمل جوانب معرفية وعملية على حد سواء.

فعلى الصعيد المعرفي الذي يتناول طريقة التفكير والأسس التي تقوم عليها، توجد قاعدة منطقية تؤكد أن الأصل والفرع لا يتساويان، ناهيك عن إمكان أن يكون الفرع هو الأهم.

فإذا كان الأصل في قضية فلسطين هو أن كيانا دخيلا اغتصب أرضا ليست له، فمن المنطقي أن نناصب هذا الكيان العداء. وهذا أمر منطقي لأنه من طبائع الأمور أولا، ولكونه ينسجم مع قواعد الحق والعدل ثانيا.

فيإذا جاء طرف آخر ليساند هذا الكيان الذي تعاديه، فمن المنطقي أن نأخذ موقفا ضده، ولكن ليس بالدرجة نفسها التي يكون عليها موقفنا ضد الكيان الغاصب لأنه الأصل فيما يؤدي المساند له دورا فرعيا.

فإذا قيل إن خطر الكيان المساند علينا أكبر من الكيان الغاصب، يكون هذا قولاً غير منطقي لأنه يخرج على ما هو متعارف عليه أو ما يعتبر من طبائع الأمور، ولأن قواعد الحق والعدل ومقتضيات المصلحة لا تجيز أن نترك من يفتصب أرضنا ويقتل أبناءنا لنحارب الذى يسانده.

وينسجم هذا التفكير الذى أرى أنه يعتمد على المنطق مع الجوانب العملية المتعلقة بوقائع الصراع العربى - الصهيونى وتاريخه. فتقول هذا الوقائع إن الولايات المتحدة ليست هى الدولة التى لعبت الدور الأكبر أو الأهم فى صنع إسرائيل ومساندتها فى مرحلة التمهيد لإقامتها ثم فى فترة نشأتها الأولى التى تعتبر الأكثر صعوبة بالنسبة إلى كيان مصنوع على هذا النحو.

وليس هنا مجال العودة إلى التاريخ لأنه معروف ومسجل، منذ وعد بلفور ١٩١٧، فتكفى الإشارة إلى أن الولايات المتحدة أيدت إنشاء إسرائيل، مثلها مثل دول عدة كان من بينها الاتحاد السوفيتى الذى لم يحل موقفه هذا دون اعتباره - فى نظر كثير من

العرب - صديقا بل حليفا لنا ضد إسرائيل وفتح أبواب دول عربية رئيسة أمام ضباطه وجنوده وقواعده العسكرية في الستينات.

كما ينبغي التذكير بأن الولايات المتحدة لم تكن منحازة إلى إسرائيل حتى أواخر الخمسينيات، بل إنحازت إلى مصر والعرب بوضوح في حرب ١٩٥٦، وقامت بالدور الأهم على المستوى الدولي في إفشال مخطط العدوان الثلاثي وإلزام إسرائيل بالانسحاب من سيناء، بخلاف ما أشاعه اليسار عن أن «المعلق» السوفيتي هو الذي بث الرعب في إسرائيل عبر إنذار بولجانين المشهور، وبالرغم من أن الإعلام الرسمي المصري في العهد الناصري ساهم في إشاعة هذا الزعم، فقد قال الرئيس جمال عبد الناصر الحقيقة في خطابه في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ في ملعب مدينة السويس، إذ أوضح أن إنذار بولجانين جاء بعد أن تأكد من انسحاب المعتدين.

وهنا، تحديدا، يمكن أن نفهم كيف تحولت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى الانحياز الأعمى إلى إسرائيل، كانت حرب ١٩٥٦ لحظة فاصلة في تاريخ

العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، إذ أدرك الكيان الصهيوني وأنصاره في أوساط يهود الولايات المتحدة أنه لا يستطيع الاعتماد على البيت الأبيض الذي سيختلف ساكنوه الرؤساء في مواقفهم وسياساتهم تجاه منطقة الشرق الأوسط.

ومنذ ذلك الوقت، بدأ التفغل اليهودي - الصهيوني في المجتمع الأمريكي ونخبته السياسية والإعلامية والاقتصادية، وصولاً إلى بناء «لوبي» يهودي قوى فاعل وقادر على إمساك خيوط مؤسسات صنع القرار في واشنطن بدءاً من الكونجرس. أدركت إسرائيل، فيما لم ندرك نحن، أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة في العالم التي تصنع سياستها الخارجية - لا فقط الداخلية - من أسفل انطلاقاً من الدوائر الانتخابية المحلية.

حدث ذلك في الوقت الذي انصرفنا نحن من الملعب الأمريكي وتركناه لليهود الذين أجادوا اللعب فيه كأكثر ما تكون الاجادة. بل ساهم بعض الحكام العرب في دعم جهودهم، ضمناً، عبر الإمعان في معاداة الولايات المتحدة وفتح بلادهم أمام الاتحاد السوفيتي وشيوعيته التي تم استيراد الكثير من

نظمها وتطبيقها في بعض أهم بلاد العرب. فكان الحصاد المر مزدوجا في الداخل الذي تدهور اقتصاديا وسياسيا، وفي الخارج عندما ازداد الانحياز الأمريكي إلى الكيان الصهيوني وصولا إلى تحالف استراتيجي لا مصلحة حقيقية للولايات المتحدة فيه بدليل استبعاد إسرائيل من التحالف الدولي ١٩٩٠ - ١٩٩١ ثم من التحالف ضد الإرهاب ٢٠٠١.

لقد أقام اريل شارون، حين كان وزيرا للدفاع عام ١٩٨١، مرافقته لمصلحة التحالف الاستراتيجي أمام الرئيس رونالد ريغان على حجة واهية وهي أن إسرائيل يمكن أن تكون «حاملة طائرات ثابتة» لحماية المصالح الأمريكية، وكان يقصد بذلك، فضلا عن استبعاد إسرائيل لحماية هذه المصالح، تخزين السلاح فيها. وقد ثبت، مرتين لا مرة واحدة، أن هذا السلاح المخزن هناك لا قيمة له، وأن واشنطن ليست في حاجة إلى إسرائيل عسكريا لأن حاملات طائراتها موجودة في كل مكان في المنطقة. كما أنها لا تستطيع الاعتماد عليها سياسيا في منطقة إسلامية معادية لها، الأمر الذي يحولها فعليا إلى عبء أكثر منها عون.



وما زال في إمكاننا عربا ومسلمين أن نتدارك ما فاتنا، وأن نشرع قورا في أن نعمل ما كان ينبغي عمله منذ عقود عدة، وهو التحرك المنظم في داخل المجتمع الأمريكي ودعم المنظمات الإسلامية التي ازداد دورها هناك في السنوات الأخيرة. فلنجرب مرة محاولة التأثير على الولايات المتحدة من داخلها بدلا من الاكتفاء بانتقاد سياستها.

فالولايات المتحدة ليست عدوا للعرب رغم الخلاف معها فيما يتعلق بانحيازها إلى إسرائيل وعدم تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه. فالعدو لا حوار معه بل صدام، ولا إمكان للتأثير على سياسته إلا عبر المواجهة العسكرية.

وليس في مصلحة العرب تحويل الولايات المتحدة إلى عدو، والصدام معها. فهذا هو أكثر ما يفيد إسرائيل ويحقق أهدافها. في مصلحة العرب، على العكس، السعى إلى التأثير على السياسة الأمريكية وفك ارتهاانها لإسرائيل عبر منافسة «اللوبى» اليهودى على مفاتيح صنع القرار في واشنطن.

ولا علاقة لذلك بكراهية الولايات المتحدة أو

حبها . فليمقتها من يشاء وليعجب بها من يرغب على المستوى الشخصي . أما على صعيد قضايا الأمة ومصالحها ، فليقم كل بدوره في السعى للتأثير في سياستها . فعلى سبيل المثال ، هناك من يرون مقاطعة سلع أمريكية ، ومن لا يجدون مصلحة في ذلك . وليس ثمة ما يمنع أن يحاول كل بطريقته شريطة الاتفاق على الهدف وهو التأثير في السياسة الأمريكية وتغيير اتجاهاتها تجاه قضية فلسطين ، وليس القطيعة معها باعتبارها عدوا . المطلوب هو أن نكسب أمريكا لا أن نمنع في خسارتها . والخطوة الأولى على هذا الطريق هي التمييز بين عدو إسرائيل علينا محاربتة ، وسند لهذا العدو علينا أن نحد من انحيازه إليه تمهيدا لأن نسعى إلى كسبه ، لأننا ساهمنا في فوز عدونا به وخسارتنا له .

ومن الطبيعي أن يتواكب ذلك مع السعى إلى إزالة الأثر السلبي للهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة وفي هذه الحال فلنتأمل كيف كان الأمر يبدو مختلفا إذا كانت إسرائيل هي التي تعرضت لمثلها ألم يكن هذا كفيلا يبعث رعب لا سابق له في أوساط كثيرة من الإسرائيليين ، على نحو

يدفع إما إلى زيادة الهجرة العكسية أو إلى ضغط شعبي للوصول إلى اتفاق سلمي بما يقتضيه ذلك من تنازلات إسرائيلية؛

ألا ما أفدح خسارتنا حين يضل بعض المحسوبين علينا رغم أنفنا طريقهم، فيوجهون ضرباتهم في الاتجاه الخطأ ويعجبونها عن الهدف الذي يفترض أن توجه ضده.

٤- خلط عربي غير مقصود بين الإرهاب والمقاومة المشروعة؛

كان التمييز بين الإرهاب والمقاومة الوطنية إحدى أهم القضايا التي عنى بها العرب منذ انطلاق المقاومة الفلسطينية وكان الخلط بينهما، في المقابل أحد الأهداف التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها.

واكتسب هذا الجانب في الصراع أهمية كبرى لصلته الوثيقة بمسألتى العدالة والشرعية. فالعرب الذين يستندون إلى قواعد الشرعية الدولية لا يريدون تشويشا على عدالة قضيتهم، والإسرائيليون الذين يعرفون هشاشة موقفهم القانوني والحقوقى يحاولون تعويض هذا الضعف عبر محاولة وصم أصحاب الحق بالإرهاب.

وبالرغم من أن وجود الاحتلال الإسرائيلي ييسر إدراج النضال ضده ضمن أفكار المقاومة الوطنية المشروعة، إلا أن هذا لا يكفى لإحياء محاولات منظمة لخلط الأوراق تعتمد على آلة إعلامية بارعة فى أساليب التلاعب والخداع والتضليل، وفى مثل هذه الظروف لا يمكن الاعتماد على الخط الفاصل موضوعيا بين الارهاب والمقاومة الوطنية، إذ لا يكون كل من الحرام والحلال بينا للجميع، ولذلك اقتضى الأمر - وما زال جهودا غربية لإزالة محاولات الخلط.

وبالرغم من النجاحات التى حققتها هذه الجهود وآخرها فى مجال الدفاع عن العمليات المسلحة التى رافقت انتفاضة الأقصى ظلت نقطة الضعف الرئيسة فى الموقف العربى هى سهولة استدراجه فى بعض الأحيان إلى خطاب يضر المسمى إلى التمييز بين الارهاب والمقاومة.

وهذا هو ما حدث بعد الهجمات التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وفى الوقت الذى دان الغالبية الساحقة من العرب، حكومات وأحزابا ومنظمات، تلك الهجمات باعتبارها إرهابا

سافرا أعمى، ربطها غير قليل منهم بالقضية الفلسطينية بشكل أو بآخر، سعيا إلى استثمار ما يعتقدون أنها فرصة لاحت لاقتناع الولايات المتحدة بضرورة إيجاد حل عادل لها.

صحيح أن حاجة الولايات المتحدة إلى تأييد عربي وإسلامي لحملتها الهادفة إلى مواجهة الارهاب تغرى بالسعى إلى تحقيق مكسب على صعيد القضية الفلسطينية أو الحصول على ثمن لهذا التأييد.. وقد ترددت هاتان الكلمتان «مكسب و ثمن» على أوسع نطاق في قسم يعتد به من الخطاب العربي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء.

ولأن الإغراء بدا قويا، لم ينتبه من وقعوا في أسرهِ إلى أن ما يظنونهُ مكسبا يمكن أن يتحول إلى خسارة فادحة إذا نجحت إسرائيل في استثمارهِ للربط بين هجمات إرهابية مرفوضة ومقاومة مشروعة. لم يروا إلا أن هناك فرصة تستدعى توجيه خطاب سياسى وإعلامى جديد يوظف أحداث ١١ سبتمبر لمصلحة القضية الفلسطينية، ولتعديل السياسة الأمريكية كي تكون الأكثر دعما لهذه القضية وأقل انحيازا لإسرائيل على حد تعبير مسئول برلمانى مصرى.

ولم يكن الموقف الذى اتخذته القوى الفلسطينية ضد هذه الهجمات كلها كافيا للتبنيه إلى خطورة هذا الخلط. ولم تكن السلطة الوطنية وحدها فى هذا الموقف، إذ نأت حركتا «حماس» و«الجهاد الإسلامى الفلسطينى» بنفسيهما عما حدث، وأعادت تأكيد طابعيهما كحركتى تحرر وطنى، ونجحنا فى إحباط محاولة إسرائيل استغلال أحداث الثلاثاء الأمريكى الأسود ضد النضال الفلسطينى. ومع ذلك لم ينتبه أصحاب الخطاب العربى الذى يستهدف استثمار الأحداث نفسها لمصلحة هذا النضال، بل أغراهم ميل الولايات المتحدة إلى استبعاد إسرائيل من «التحالف الدولى» ضد الارهاب على المضى قدما فيه. ويمكن اختزال أهم عناصر هذا الخطاب فى عنصرين رئيسيين:

أولهما: أن الارهاب لن ينتهى من دون الوصول إلى حل نهائى وعادل للقضية الفلسطينية. ويعنى هذا ربطا مباشرا يصل إلى حد القول إن قضية فلسطين هى مصدر الارهاب، الأمر الذى يتيح لمن يريد التلاعب بهذا الخطاب تفسيره بصورة تعطى معنى أن الارهاب فلسطينى، ثم إعادة تأويله باتجاه أن النضال الفلسطينى يمثل إرهابا لا مقاومة مشروعة.

وثانيهما: أن أحداث ١١ سبتمبر هي ردة فعل على الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل وما ترتبته من فضائع في حق الشعب الفلسطيني، ويعنى هذا أن مرتكبي الهجمات على واشنطن ونيويورك أرادوا إما الانتقام للفلسطينيين أو إرغام الولايات المتحدة على إعادة النظر في سياستها تجاه قضيتهم وفي الحالين إعطاء انطباع لا أساس له بأن الارهاب السافر هو السبيل أو على الأقل أحد سبل الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، وليس أسهل، بالنسبة إلى من يريد التلاعب بهذا الخطاب، من استخدامه لاستدعاء الرأي العام الأمريكي- والغربي عموما- ضد قضية فلسطين.

وليس هناك خلط بين الارهاب والمقاومة الوطنية أكثر من ذلك ويصب في مجرى هذا الخلط خطاب عربى آخر يصدر عادة عن الأكثر عداء للأصولية الإسلامية ويحمل الولايات المتحدة المسؤولية عن صنع الارهاب عبر الدور الذى قامت به وكالة الاستخبارات المركزية فى الحرب ضد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان. والشائع فى هذا الخطاب الحديث عن بن لادن باعتباره صيفة أمريكية، ووصفه مثلا بأنه

«الوحش الذى انقض على صاحبه» أو «فرانكشتاين الذى انقلب ضده مخترعيه».

والمشكلة هنا هى فى عدم التمييز بين مرحلتين مختلفتين تماما فى حركة بن لادن ومن يطلق عليهم «الأفغان العرب» بوجه عام. فى مرحلة مواجهة الاحتلال السوفيتى لأفغانستان، كانوا جزءا من حركة تحرر وطنى حقيقية بغض النظر عما أنتهت إليه، ولم تكن هى الحركة التحريرية الوحيدة التى دمرت وطنها بعد تحريره، فهذا حدث بشكل مختلف بطبيعة الحال فى بلاد إفريقية عدة تحولت حركات التحرر فيها إلى نظم حكم مطلقة تحالف فيها الاستبداد والفساد على شعوبها.

ولكن هذا لا يلغى الحقيقة التاريخية وهى أن هذه البلاد شهدت حركات تحرر وطنى أنهت الاستعمار وبالمثل فإن تحول «أفغان عرب» إلى الارهاب لا يطمس حقيقة أنهم شاركوا فى حركة تحرر وطنى فى مرحلة سابقة كما أسلفنا .

وساعد عدم التمييز بين المرحلتين على تسيهل الخلط بين المقاومة الوطنية والارهاب، أى إلى تيسير



مهمة إسرائيل في سعيها إلى اتهام النضال الفلسطيني بالارهاب.

وبالرغم من أن بيان بن لادن، الذي بثته إحدى القنوات الفضائية في يوم بدء الحرب، يجسد خطورة ربط قضية فلسطين بأحداث ١١ سبتمبر، لم يؤثر ذلك كثيرا على الخطاب العربي الذي يعبر عن هذا الربط ومرة أخرى كانت السلطة الفلسطينية على لسان وزير الثقافة والإعلام فيها هي التي بادرت إلى رفض ربط قضيتها بعمل إرهابي أو ارتكاب مثل هذا العمل باسم فلسطين.

لم يلاحظ من يقولون إنه لا نهاية للارهاب. إلا بحل عادل للقضية الفلسطينية أن هذه المقولة هي صيغة أخرى لمضمون ما ورد في بيان بن لادن من أن أمريكا لن تنعم بالأمن إلا إذا تحقق في فلسطين. وليست هناك إساءة إلى القضية الفلسطينية أكثر من اتخاذها غطاء لعمل لا يختلف اثنان على أنه ارهاب سافر، فضلا عن أن مدبريه لم يعرف عنهم اهتمام يذكر بهذه القضية من قبل. ولاشك في أن معظم اصحاب الخطاب الذي خلط بين الارهاب وقضية

عادلة انطلقوا من حب لفلسطين. ولكنه قد يكون مثل حب الدبة التي قتلت صاحبها من فرط حرصها عليه. ولم يكن هذا هو الخلل الوحيد في الخطاب المعبرى بشأن قضية فلسطين. فقد تعامل كثيرون مع تأثيرات الأزمة العالمية على هذه القضية الفلسطينية بشكل انطباعي. في البداية كان هناك تشاؤم شديد ومخاوف واسعة من أن يستغل شارون انشغال الولايات المتحدة بالضربات التي تعرضت لها ويشن هجوما ساحقا على الفلسطينيين.

ولكن بعد أيام تراجع التشاؤم لحساب تفاؤل مبالغ أيضا بإمكانية استثمار هذه الأزمة لصالح القضية الفلسطينية فمن قائل بضرورة أن نحصل على ثمن الوقوف مع أمريكا، إلى قائل إن واشنطن تكتشف في مثل هذه الأزمات أن العرب هم الرصيد الاستراتيجي لها وليس إسرائيل التي تتحول إلى عبء عليها.

ويعيدا عن المبالغة في التشاؤم وفي التفاؤل يبدو الأثر الحقيقي للأزمة على القضية الفلسطينية محدودا لا يتجاوز زيادة اهتمام واشنطن بتهدة الأوضاع في الأراضي المحتلة حتى لا تشوش على حربها ضد الارهاب.

فقد كانت ادارة بوش تؤمن حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر بأن هذه التهدة هي أقصى ما يمكن تحقيقه فقد توصلت إلى أنه ليس في إمكانها ان تفعل أكثر مما فعلته إداره كلينتون في قمة كامب ديفيد الثانية وما بعدها، وأن الهوة الواسعة بين الموقفين الفلسطينيين والإسرائيلى يصعب تجاوزها في المدى المنظور .

ويعنى ذلك ضمناً أنه لابد أن يغير أحد الطرفين أو كلاهما موقفه لكي يتوافر متغير جديد يتيح إجراء مفاوضات ناجحة .

وهو يعنى . بالنسبة إلينا . أنه لا بديل عن استمرار المقاومة الفلسطينية بالتزامن مع السعى إلى كسب الرأى العام العالمى ويقتضى ذلك تنسيقاً مستمراً بين السلطة الفلسطينية والاجنحة العسكرية لفصائل المقاومة .

### ثالثاً: الشارع العربى والمسلم بين أزمتين:

عقب صلاة الجمعة قبل الأخيرة في شهر شعبان في أحد مساجد القاهرة ، سأل أحد المصلين خطيب المسجد: لماذا لم تدع الله أن ينصر «طالبان» وأسامة

بن لادن عندما ابتهلت إليه أن يرينا هزيمة المعتدين على شعب أفغانستان المسلم وعلى رأسهم الإدارة الأمريكية؟ وقبل أن يرد الخطيب قال شخص آخر من المصلين سمع السؤال ما معناه: نحن ضد العدوان ومع شعب أفغانستان، ولكننا لا نؤيد أحداث ١١ سبتمبر إذا كان تنظيم «القاعدة» الذى تحميه «طالبان» هو الذى فعلها. كما أننا نختلف مع أفعال أخرى لها أساءت إلى الإسلام وإلى الشعب الأفغانى وأثنى خطيب المسجد على هذه الإجابة التى عبر معظم المصلين الموجودين فى موضع هذه المناقشة عن قبولهم لها.

هذا الحوار السريع، بالرغم من بساطته يمثل منحى جديدا فى طريقة تناول العقل العربى والمسلم للقضايا والأزمات الكبرى. فعلى مدى فترة طويلة من الزمن كان الميل السائد فى العالم الإسلامى فى هذه القضايا والأزمات هى اختزالها فى أبيض وأسود. فهذا الاختزال يريح الإنسان من عناء التفكير فى المساحة الرمادية بين الأبيض والأسود وما تتطوى عليه من تعقيدات. كما أن هذا الاختزال يتيح الاكتفاء بموقف بسيط محدد حاسم مع الأبيض وضد الأسود،

ومع الخير وضد الشر، وفقا لما يراه كل شخص ويعفيه من مشقة التفكير في موقف مركب قد يكون أقل حسما ولكنه أكثر اقترابا من الواقع.

وليس ببعيد ما حدث إبان أزمة حرب الخليج الثانية كان معظم العرب المسلمين ضد الفزو العراقي للكويت في بدايته . ولكن تحولت نسبة لا يستهان بها إلى الوقوف- موضوعيا- مع هذا الفزو عندما جاءت الولايات المكروهة حتى النخاع لتقود التحالف الدولي لتحرير الكويت .وما إن خلط الرئيس صدام حسين غزوه للكويت بقضية فلسطين وأطلق صواريخ «فشنك» على إسرائيل ، حتى صار هناك استقطاب بين من يؤيدون التحالف الدولي ومن يتعاطفون مع القيادة العراقية.

هذا الاستقطاب هو التجسيد للموقف الأحادي البسيط الذي يقوم على أبيض وأسود، ولاشك أن شيئا من هذا الموقف موجود الآن في الشارع العربي والإسلامي، ولكن بدرجة أقل من ذي قبل. فهناك رفض شديد للحرب الأمريكية ضد أفغانستان. ولكن القليل من أصحاب هذا الموقف يؤيدون حركة «طالبان» و«قاعدة» أسامة بن لادن إلا من زاوية

وقوفها ضد أمريكا . وهذا تقدم نسبي، وخصوصا إذا أخذنا في الاعتبار غياب الوعي السياسي إما مؤيدو بن لادن في حد ذاته وما يمثله فهم أقل القليل ويكادون يتركزون في باكستان لسببين: أولهما، أن حكومتها كانت أكثر الحكومات المسلمة تأييدا للحرب ضد أفغانستان، فضلا عن مشاركتها المباشرة فيها على نحو خلق استفزازا مضاعفا من هذه الحرب لدى جزء من الشعب، وثانيهما، التماثل في العرق «الباشتون» واللغة بين قطاع من الباكستانيين ونحو نصف الشعب الأفغاني، أما خارج باكستان، فلم ترتفع صورة أسامة بن لادن إلا لما في التظاهرات المتفاوتة في حجمها وكثافتها، ولا ينفي ذلك وجود نوع من الإعجاب به في أوساط بعض الشباب العربي والمسلم لجرأته الشديدة مثلما كان بعض الشباب يعجبون بالماركسي تشي جيفارا، بالرغم من أنهم ليسوا يساريين، ولا يعرف بعضهم قصته، وفي مصر بصفة خاصة يستطيع المراقب أن يلاحظ قدرا من التشابه بين إعجاب بعض الشباب غير الميسسين بظاهرة بن لادن وتصفيقهم لبعض أبطال أفلام السينما الذين أدوا أدوار رجال شجعان مثل فريد شوقي الذي كان

يطلق عليه «بطل الترسو» لشدة الإعجاب به  
وخصوصا فى الصفوف الخلفية لقاعات السينما.

ولا يغير ذلك من حقيقة أن الأكثرية تميل إلى  
إدانة الحرب ورفض الهجمات التى حدثت فى ١١  
سبتمبر فى آن معا. ويختلف أصحاب هذا الموقف  
المركب فى تكييفه، مثلما يتباينون فى درجة رفض كل  
من الحرب والهجمات التى أدت إليها فهناك من يرون  
أن هذه الهجمات لم تأت من فراغ لأن السياسة  
الخارجية الأمريكية خلقت أجواء ثقيلة من الاحباط  
والياس تدفع بعض الشباب المسلم إلى عمل أى شيء  
للرد على هذه السياسة مزدوجة المعايير والمنحازة  
لإسرائيل التى لا يميز يوم من دون أن تقتل هواتهما...  
فلسطينيين فى الأراضى المحتلة، ولذلك يميل هؤلاء  
إلى إدانة الحرب ضد أفغانستان أكثر من استنكار  
الهجمات التى تعرضت لها واشنطن ونيويورك.

وثمة، فى المقابل، من يعتقدون فى أن لا شيء يبرر  
هجمات ١١ سبتمبر ويبنون على ذلك أن هناك ما  
يبيح الرد على هذه الهجمات تأسيسا على قاعدة  
«الدفاع عن النفس»، ولكنهم يستكرون الرد المحدد  
الذى اختارته الولايات المتحدة، وهو الحرب التى يروح

ضحيّتها مدنيون أبرياء مساكين فى أفغانستان، فكأنها لم تفعل إلا أن ردت على كارثة مثلها أو ربما أكثر منها .

غير أن القاسم المشترك بين هؤلاء وأولئك هو رفض فعلين يجمع بينهما قتل أبرياء لا ذنب لهم لمجرد وجودهم فى برجى مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى صباح يوم ١١ سبتمبر، أو لأنهم من أهل أفغانستان التى يوجد فيها مركز شبكة «القاعدة» التى تتهمها الولايات المتحدة بالمسؤولية عن الضربات التى تعرضت لها فى ذلك اليوم. ويتفق على ذلك أيضا من يشكون فى صحة هذا الاتهام ولا يجدون دليلا كافيا يؤيده. ومن اقتنعوا بسلامته ورأوا فى إشادة أسامة بن لادن بالضربات وإعلانه أن الذين نفذوها «كوكبة من كواكب المسلمين وطلّعة من طلائع المسلمين» اقرارا ضمنيا بمسؤولية «القاعدة» عنها .

فقد تراجع الاهتمام بالسؤال «من الذى فعلها؟» بعد أيام على شن الحرب ضد أفغانستان وسقوط المئات قتلى ومصابين وتفاقم المشاكل المعيشية والإنسانية، ففى مصر على سبيل المثال كان هذا السؤال مطروحا على نطاق واسع للغاية منذ ١١



سبتمبر وحتى منتصف أكتوبر عندما بدأت القذائف الأمريكية تحصد أرواح الشعب الأفغانى، ولكنها لا تصل إلى أسامة بن لادن وزملائه فى الحلقة الضيقة الموجهة لشبكة «القاعدة»، وفى مثل هذه الأجواء لم يعد ثمة ما يبرر الانشغال بالفاعل وهل هو بن لادن أم «الموساد» الإسرائيلى، الذى رأى البعض أنه فعلها ليلصقها بالعرب والمسلمين، أم منظمة أمريكية متطرفة كتلك التى نفذت عملية تفجير المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما فى العام ١٩٩٥، أم مجموعة من الصرب اليوغوسلاف انتقاما لحرب كوسوفا واعتقال زعيمهم ميلوسوفيتش ومحاكمته. وهذا رأى الأخير انفرد به الكاتب المصرى محمد حسنين هيكل فى مجلة «وجهات نظر» فى عددها لشهر أكتوبر ٢٠٠١ ولكنه لم يكرر طرحه وحل التعاطف مع الشعب الأفغانى محل الانشغال بفاعل أحداث ١١ سبتمبر ولكنه لم يبدد الإحساس بخطأ قتل أبرياء فى ذلك اليوم.

ومن هنا شاع تبنى الموقف المركب والمبدئى فى آن الذى لا يقبل الهجمات على أبرياء فى واشنطن ونيويورك ويرفض الحرب التى يروح ضحيتها أبرياء

فى أفغانستان، ولم يحدث مثل الاستقطاب الذى شهدناه فى أزمة وحرب الخليج الثانية التى انقسم فيها الشارع العربى والمسلم.

وبالرغم من أن المقارنة بين مواقف الدول العربية والمسلمة فى الحالتين تقود إلى نتيجة متشابهة، فهناك اختلاف واضح بين سياسات هذه الدول والاتجاه الغالب فى الشارع، فهذا الاتجاه يبدو هو الأقرب إلى الموقف المبدئى كونه يرفض ضربات عشوائية وجريا عدوانية يجمع بينهما قتل مدنيين أبرياء. أما معظم الدول العربية والمسلمة فقد أيدت الحرب ضد أفغانستان بدرجات متفاوتة فى العمق والمدى. وكان أفضلها حالاً تلك التى قرنت رفضها هجمات ١١ سبتمبر بالتبنيه إلى أن الارهاب لا يأتى من فراغ وأن له أسباباً تجدر معالجتها. لأن هذا التوجه حررها جزئياً من التطابق مع الموقف الأمريكى رغم وقوعها فى خطأ الربط المباشر بين الارهاب والقضية الفلسطينية.

ولكن مثلما يبدو الشارع أكثر نضجاً نسبياً مما كان عليه فى أزمة وحرب الخليج الثانية، كذلك يبدو أداء الدول العربية والمسلمة التى عالجت الأزمة الراهنة

بشكل أفضل مما أدى إلى تجنب انقسام جديد أو توتر شديد . فلم تكن هناك اتهامات متبادلة ولم تحاول دولة المزايدة على أخرى أو التعريض بسياساتها بل غطت التفاعلات التعاونية، سواء الظاهرة منها أو غير المعلنة، على ما عداها هي التعامل مع الأزمة.

ويجوز إرجاع هذا التطور الإيجابي الذي يعبر عن نضج في إدارة الأزمات الدولية إلى وجود شعور بالخطر لدى هذه الدول جميعها خشية أن تحمل واشنطن بعضها جزءا من المسئولية عن الهجمات التي تعرضت لها أو عن رعاية الإرهاب الدولي بوجه عام.

وإذا كان من الطبيعي أن تكون الدول المرشحة لاتهام من هذا النوع هي الأكثر إحساسا بالتهديد فمن المنطقي أيضا أن تدرك دول أخرى لا تخشى تعرضها لاتهام أنها لن تقلت من التداعيات السلبية لمثل هذا الاتهام.

فالدول غير المرشحة لأن تواجه خطرا مباشرا شعرت بتهديد غير مباشر لأنها ستجد نفسها في موقف بالغ الصعوبة والحرج أمام الأمة في مجموعها وتجاه شعبها والرأي العام في داخلها إذا تعرضت

دولة أخرى إلى ضربات عسكرية أو اتسع نطاق الحرب وتجاوز أفغانستان.

ولذلك ففي الوقت الذي حرصت الدول التي كان محتملا وضعها موضع الاتهام، أو إثارة شبهات حولها وخصوصا العراق إلى إثبات حسن نواياها، سابت الزمن دول أخرى صديقة لواشنطن في تحركها الذي استهدف تجنب توسيع نطاق العمليات العسكرية الأمريكية.

وحققت هذه الدول نجاحا ملموسا في ذلك، بالرغم من أن جانباً في الخطاب السياسي الأمريكي ظل لا يستبعد احتمال هذا التوسيع. وهكذا تصرفت الدول العربية والمسلمة في مجملها بطريقة دعمت التفاعلات التعاونية بينها، وحققت تفاهما عاما وليس اتفاقا كاملا، فالحاصل هو نوع من التفاهم الناجم عن عزف منسق أملتة أزمة شديدة الوطأة، وليس عزفا موحدا. فهناك اختلاف في الخطاب السياسي ولكنه لا يعبر عن خلاف جوهري يؤدي إلى صدام حاد ومن ثم استقطاب وانقسام بخلاف ما حدث قبل عشر سنوات أو أكثر قليلا.

كما ساهم ذلك في ترجيح كفة الاتجاه الأمريكي الذى تحفظ على توسيع نطاق الحرب لتشمل دولا أخرى على رأسها العراق، وكان هذا الموضوع مثار قلق فى الأوساط الشعبية والدوائر غير الرسمية فى الدول العربية، لأن الإشارات التى صدرت عن واشنطن كانت مبهمه أحيانا، ومتناقضة فى أحيان أخرى.

ولم يقلل هذا القلق التصريحات المطمئنة التى أدلى بها بعض القادة العرب لأنها جاءت فى صيغة الترجيح لا التأكيد، بعد أن صرح ناطق رسمى أمريكى فى آخر سبتمبر ٢٠٠١، بأن بلاده لم تتعهد بعدم توسيع نطاق العمليات العسكرية، وكان هذا التصريح ردا غير مباشر على إعلان الماهل الأردنى الملك عبدالله الثانى، عقب زيارته إلى واشنطن أنه حصل على تعهد بعدم ضرب أى دولة عربية بما فى ذلك العراق وأعقب ذلك تقديم الولايات المتحدة رسالة إلى مجلس الأمن الدولى تفيد أن العمليات العسكرية قد تشمل دولا ومنظمات أخرى بخلاف حكومة طالبان و«القاعدة».

ولكن فى الوقت نفسه صدر عن وزير الخارجية

الأمريكي كولن باول ما يدل صراحة على استبعاد توسيع نطاق هذه العمليات، ومضى رئيس الوزراء البريطاني توني بليير في هذا الاتجاه نفسه بل قدم ما يشبه الـتعهد بعدم ضرب العراق إلا إذا توفر دليل قاطع على صلته بأحداث ١١ سبتمبر، وهو أمر كان مستبعدا في ظل معطيات التحقيقات على مدى أكثر من شهر. وواضح أن بليير يلعب دورا أكبر من مجرد الحليف الأول للولايات المتحدة في حريها ضد الارهاب وأن كلمته ستكون مسموعة في شأن المراحل المقبلة لهذه الحرب.

فعلام، إذا القموض حيناً، والتناقض حيناً آخر في اتجاهات الإدارة الأمريكية إزاء نطاق العمليات العسكرية؟ ربما يمكن تفسير ذلك بوجود خلاف ليس صعباً تبين معالمه العامة، في هذه الإدارة، وهذا خلاف أبعد من الحرب ضد الارهاب وسابق عليها، وله أصوله الفلسفية لا فقط السياسية. إنه الخلاف على كيفية التعاطي مع العالم بين تيارين محافظين أحدهما تقليدي معتدل والآخر متشدد. وللتبسيط يجوز القول إن أولهما يؤمن بدور الجزيرة بينما لا يرى الثاني وسيلة إلا العصا.

وإذا كان ياول يعبر عن التيار المعتدل فإن نائب وزير الدفاع بول وولفونيتز يعتبر أبرز عناصر التيار المتشدد، وهو أكثر المتحمسين لتوسيع نطاق الحرب لتشمل ليس فقط العراق، ولكن أيضا الدول والمنظمات التي نفذت أو دعمت أعمالا ارهابية سابقة ضد مصالح الولايات المتحدة أو حلفائها.

ومن الطبيعي، في ظل مثل هذا الخلاف. أن تتباين الاشارات الصادرة عن الولايات المتحدة حتى إذا كان رئيسها الحالي يتخذ موقفا أقرب إلى التيار المعتدل.

صحيح أنه كان في إمكان الرئيس بوش أن يحسم هذا الخلاف ويضع حدا لما يبدو ازدواجية في الخطاب الأمريكي الرسمي، ولكنه لم يفعل لأنه لا يريد أن يخسر أنصار التيار المتشدد في حزبه الجمهوري وهم ذوو نفوذ كبير.

ولكن الأهم من ذلك هو أن هذه الازدواجية تفيد السياسة الأمريكية في المرحلة الأولى في الحرب ضد الارهاب، لأنها تتيح لها حرية أوسع للحركة وقدرة أكبر على المناورة.

فجعتى إذا كان الرئيس الأمريكى مقتنعا بأنه لا مصلحة فى توسيع نطاق الحرب لتشمل دولا أو منظمات عربية، فالأرجح أنه أوقن بأنه لا مصلحة أيضا فى إعلان ذلك وبالتالي كشف أوراق الحركة الأمريكية فى وقت مبكر.

وإذا كانت أى دولة تفضل أن تحتفظ لنفسها بمساحة كافية للمناورة السياسية فى الأوقات العادية، فأولى بالولايات المتحدة أن تفعل ذلك فى أزمة عاتية هى الأكبر فى تاريخها.

وربما يجوز، فى ضوء هذا التصور، تفسير ما صدر عنها من نفي غير مباشر لما أعلنه العامل الأردنى عن تعهدا بعدم ضرب أى دولة عربية، فليس ممكنا أن يعلن رئيس دولة شيئا يخص دولة أخرى إذا لم يحدث. ولذلك فلاشك فى أنه سمع فى واشنطن كلاما واضحا من دون أن يطلب إليه الاحتفاظ به أو كتمانها. ولذلك بادر بإعلانه معتقدا - من موقعه - أن هذا الإعلان يفيد العرب والأمريكيين فى آن معا.

غير أن الإدارة الأمريكية رأت من موقعها أن مثل هذا الإعلان يؤثر سلبا على حرية حركتها ويحرمها من إمكانيات المناورة التى تحتاج إليها.



فقد تصرف كل من الطرفين إذا بموجب رؤية  
نابعة من موقعه وبسبب اختلاف موقعيهما، حدث  
الالتباس الذى أدى إلى ازدياد قلق الرأى العام فى  
كثير من البلاد العربية. غير أنه مع ذلك ظل السؤال  
عن احتمال توسيع نطاق الحرب قائما لأن ما أعلنه  
الملك عبدالله الثانى كان يخص المرحلة الأولى فى  
هذه الحرب وليست المراحل التالية.



خاتمة

کی یبقی مکان للإنسان علی کوكبنا



كان كاتب هذه السطور هو أول من استخدم عبارة «لا للهجوم على المدنيين.. ولكن» في مقال نشرها في جريدة «الحياة» اللندنية يوم الأحد ١٦ سبتمبر ٢٠٠١، أى بعد خمسة أيام فقط على أحداث ١١ سبتمبر. وهى المقالة التى رد عليها وعلى مقالات أخرى تبعتها الكاتب الأمريكى المصرى الأصل د. مأمون فندى فى جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية أيضا منتقدا من اسماهم «جماعة بن لكن». ومعبرا عن الموقف الذى طالب صراحة بإدانة الارهاب «من دون لكن». وعبر ضمنا عن تأييد للسياسة الخارجية الأمريكية الغاشمة، أو على الأقل إعطائها صكا على بياض، كان عنوان المقالة الأولى التى دشت الموقف المبدئى كالتالى: «نقول لأمريكا ما قالتة عن الإرهاب الداخلى: لا للهجوم على مدنيين.. ولكن».

فمن الطبيعى أن يرفض أى إنسان سوى هجمات تراق فيها دماء أبرياء فى أى مكان. فالضرب عشوائيا خارج ميدان حرب أو قتال هو عمل من أعمال الارهاب ليس إلا، ولكن فى معظم الأحيان لا يأتى هذا الارهاب من فراغ.

ومن هنا كان التعقيد الذى واجه اتخاذ موقف سليم تجاه الاعتداءات التى تعرضت لها مرافق أمريكية حيوية فى نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر، فقد وجد كثيرون صعبا عليهم اتخاذ موقف حاسم معها أو ضدها بالمطلق.

ولا ينطبق ذلك على تلك الأحداث وحدها. فهذه هى الحال فى غير قليل من القضايا والتطورات منذ أن انهار النظام العالمى ثنائى القطبية الذى كان يناسبه الموقف البسيط الأحادى. فإذا كنت مع الرأسمالية فأنت ضد الاشتراكية، والعكس. ولم تكن حركة عدم الانحياز استثناء فى تلك المرحلة لأن معظم دولها كان متحازا من الناحية الفعلية إما إلى موسكو أو إلى واشنطن.

وبانتهاء تلك المرحلة لم يعد سهلا اتخاذ مواقف

حاسمة أحادية تجاه بعض أهم القضايا الكبرى في عالمنا. فإذا أخذنا الموقف تجاه العملة على سبيل المثال وجدنا أن من يرون فيها جانبا إيجابيا وآخر سلبيا هم أكثر من الذين لا ينظرون إلا إلى أحد هذين الجانبين دون غيره.

فقد صار الوضع الدولي أكثر تعقيدا على نحو يصعب معه قول «نعم» أو «لا» وكفى في كل الأحيان وأصبح الموقف المركب ضروريا بل لا مفر منه أقله في بعض القضايا، ولعل أكثر أشكال هذا الموقف المركب شيوعا هو «نعم... ولا» أو «لا... ولكن».

ويجوز أن نطبق ذلك على الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة فمادام يستحيل تأييدها أو قبولها من أى منطلق إنسانى أو سياسى ويصعب فى الوقت نفسه الوقوف السلبى عند حد إدانتها يصبح الموقف المناسب فى هذه الحال هو «ندين.. ولكن على الولايات المتحدة أن تراجع السياسات التى تدفع إلى الارهاب».

ولا ينطوى هذا الموقف على محاولة لتبرير إرهاب ساقر أعمى. فالاستطراد هنا لا يلقى الإدانة أو حتى

يقولها فالإدانة تتحقق وتكتمل فى جملة مفيدة مكتملة  
أركانها قبل أن يأتى الاستطراد لينبه إلى أن هناك ما  
ينبغى قوله بعد الإدانة وليس عوضا عنها، كما يؤدى  
هذا الاستطراد وظيفته مهمة وهى الدعوة إلى معالجة  
البعد السياسى للإرهاب وعدم الاقتصار على البعد  
الأمنى.

وللعرب والمسلمين مصلحة أكيدة فى إدانة  
الهجمات الارهابية لأنها تضر قضيتهم الأولى،  
فالضرر الذى لحق بقضية فلسطين والانتفاضة من  
جاء هذه الضربات واضح على نحو يجعل إدانتها  
حقا لنا وليس فقط واجبا علينا كوننا لا نرضى لأى  
شعب ما لا نرضاه لشعوبنا .

ولذلك كان صادقا موقف القادة العرب الذين  
نددوا بالهجمات أو دعوا إلى تقديم العون للأمريكيين  
ولم يكن افتتاح الرئيس عرفات حملة فلسطينية للتبرع  
بالدم للشعب الأمريكى نوعا من الرياء بخلاف ما  
فعله شارون ،حتى إذا بدا فى صورة من يمسى إلى  
إبعاد اتهام عن شعبه . فدرء الشبهات مطلوب وفعله  
كذلك المسلمون الأمريكيون الذين أدانوا ما حدث



وقدموا العون وهم فى مقدمة من أضرتهم الهجمات. بعد أن كانت منظماتهم بدأت تعرف طريقها إلى التأثير فى مراكز صنع القرار للمرة الأولى فى السنوات الأخيرة.

ولذلك وقعت عليهم أحداث سبتمبر وقع الصاعقة وبدأ بعضهم يتعرض لاعتداءات وتحرشات فى مدن أمريكية عدة. فلدينا إذا أسباب حقيقية لإدانة الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة، أسباب أكبر مما طالب به المخرج المصرى يوسف شاهين، وهو إثبات أننا «لسنا همجيين» حين تحدث فى المؤتمر الصحفى لفيلمه الجديد الذى عقده فى بيروت فى اليوم التالى للهجمات.

وهذا كله يكفى لتجنب الخوف من أن نتهم بمحاولة التبرير عندما نقول إن الإدانة لا تتعارض مع التنبه إلى أن ما حدث لم يأت من فراغ، وإنما جاء نتيجة استمرار وتراكم سياسات تتطلق من افتراض أن أحدا لا يعيش على هذا الكوكب سوى الولايات المتحدة ومن يسير فى ركبائها أو يعمل خادما لمصالحها وترتب على ذلك تراجع أو تأزم علاقاتها مع

عدد متزايد من الدول بينها أصدقاء سابقين بل حلفاء فضلا عن انتشار الكراهية لها فى أوساط معظم الشعوب.

وكان واضحا قبل أن تغرب شمس القرن العشرين أن الولايات المتحدة صارت مكروهة بأكثر من أى قوة عظمى أو امبراطورية كبرى على مر التاريخ .

ودولة هذه حالها، تكون عرضة للإرهاب باعتباره سلاح الضعفاء فهى لا تترك لهم أملا فى الحصول على حقوقهم وتسد أمامهم المنافذ ولذلك فهى تتحمل مقدارا من المسؤولية عن الارهاب الذى تتعرض له .

فالإرهاب- دوليا كان أو داخليا- لا يهبط من السماء. والولايات المتحدة، بالمناسبة توافق على هذا الرأى بل تعتمد فى شأن الارهاب الداخلى وكم من مرة نصحت دولا عربية تصاعد الارهاب داخل حدودها بأن تبحث عن حل سياسى ولا تكتفى بالحل الأمنى. وكان هذا النصح ينبع من موقف مشابه فى جوهره لهذا الذى تدعو إليه هنا وهو موقف «لا... ولكن» لا للإرهاب فى الجزائر أو مصر أو غيرها ولكنه يرتبط بظروف سياسية لا بد من معالجتها.

هذا ما قالت له لنا قبل سنوات فى شأن ارهاب داخلى، وهذا ما نقوله لها بدورنا بخصوص ارهاب دولى وهذا هو مضمون موقف «ندين.. ولكن» نرفض الارهاب وقتل الأبرياء فى واشنطن ونيويورك، كما فى غيرها ولكن ينبغى معالجة ومراجعة ظروف تفرزه فالإدانة وكفى تدفع إلى معالجة عسكرية أمنية ضيقة الأفق محدودة الأثر أما المعالجة السياسية فهى بداية النهاية للإرهاب.

ولكن الدول التى تستطيع أن تقول ذلك لأمريكا لابد أن تواجه صعوبات فى محاولة إقناعها بأن الارهاب لا يأتى من فراغ، وأن المظالم الموجودة فى مناطق عدة تمثل الأرضية التى ينطلق منها.

والمشكلة لا تقتصر على أن المسئولين الأمريكيين لا وقت لديهم لسماع هذا الكلام ولا صبر لهم عليه فهى أبعد من ذلك لأن هذه الدول نفسها لم تستمع إلى مثل هذا الكلام فيما يتعلق بأوضاعها الداخلية فقد اعتمدت على أجهزتها الأمنية وألقت العبء عليها كاملا فى مواجهة الارهاب الداخلى، مثلما تستند الولايات المتحدة إلى قواتها العسكرية الهائلة

فى حربها ضد الارهاب العالمى بالرغم من أنها لا تجد ما تقعله بهذه القوة كلها .

المشكلة هى أن من يواجه أزمة حالة تؤثر على أمنه أو تزعزع هذا الأمن أو تقوض هيئته ومكانته ينشغل بالمواجهة المباشرة التى تستحوذ على وقته وجهده كله فلا يستطيع الالتفات إلى الوسائل غير المباشرة التى تعتبر أكثر أهمية وفاعلية .

فعلت ذلك دول عربية وإسلامية رفضت الإصغاء إلى المنطق الذى يربط الارهاب بالإنفلاق السياسى والثقافى وسد منافذ التعبير الحر والعمل السلمى ويطالب من ثم بإصلاحات تحرر الناس من الشعور بالكبت الذى يزداد فى داخل بعضهم إلى أن يتحول إلى نار تحرق بلادهم وأهلهم . لم تقتبه هذه الدول إلى أن ضرب التنظيمات والعناصر المتهمه بممارسة العنف واعتقال أعداد كبيرة منهم لا يعنى انتهاء الارهاب ما بقيت ظروف وأوضاع تدفع إلى الخروج على الشرعية والكفر بالمشروعية والسعى إلى تغيير ما لا يتغير بالقوة ، طالما استحال الأمل فى الوسائل السلمية .

فأصعب ما يواجهه المرء الذى يحمل فى داخله طاقة قابلة للانفجار هو أن يجد نفسه محروما حتى من الأمل فى التغيير الذى يصبو إليه. ربما يكون نوع التغيير الذى يريده سيئا لا يحقق مصلحة عامة ولا ترغبه جمهرة المواطنين ولكنه لا يستطيع أن يدرك ذلك إلا إذا كانت منافذ التعبير مفتوحة.

وعندئذ إما أن يعرف رفض الأغلبية لما يريده، أو لا يعرف ويظل متطلعا إلى تحقيقه حتى إذا لم يتحقق على مدى سنوات وسنوات. فالأمل الذى يصنع المعجزات يؤدى إلى الصبر والثريث، بينما يقود فقدانه إلى التمجل والاندفاع، وهنا بعض مقدمات الارهاب.

ومثلما لم تنتبه دول عربية وإسلامية إلى هذا كله، لم تلتفت الولايات المتحدة إلى أصوات عاقلة فى داخلها وفى إطار حضارتها تنبه إلى أن العدل أنجع من الحرب كأداة لمواجهة الارهاب. فالإحساس بالظلم والجور فى مناطق مثل فلسطين وكشمير وشيشينيا وغيرها يتعاظم لدى بعض أصحاب الطاقات الزائدة ويتحول نارا حارقة، مثله مثل فقدان الأمل فى أى تغيير فى هذا البلد أو ذاك.

ويستحيل أن تعرف الولايات المتحدة كم من الشباب تشب النار في داخلهم ومتى وأين على وجه التحديد. ويصعب أيضا أن تعرف الطريقة التي ستشتعل بها هذه النار ولا يفيد في ذلك تجيش أقوى وأحدث الجيوش، ولا تعبئة أعظم الأسلحة تقدما. ولا يعني ذلك أن الحرب ضد الارهاب لن تتجح. ستحقق هذه الحرب إنجازا مثلما نجحت الأجهزة الأمنية في بلاد عدة في ضرب تنظيمات الارهاب واستعادة الأمان غير أن النجاح في ضرب الارهاب في لحظة ما لا يعنى القضاء على جذوره طالما بقيت أسباب ودوافع له قائمة.

ولذلك سيكون الصراع طويلا وعنيفا وستشب النار في أماكن كثيرة في عالمنا حتى بعد ضرب شبكة بن لادن سيظهر غيره عاجلا أو آجلا وسيحمل إرهابه المزيد من النار وسترد الولايات المتحدة بنار أشد وسيحترق بشر أبرياء بهذه النار أو تلك أو بكليتهما.

فالمعتاد أنه في غمار الانشغال بالجوانب الاستراتيجية والسياسية، يتراجع الاهتمام بالإنسان وهذا هو ما حدث عقب أحداث ١١ سبتمبر إذ توارى الجانب الإنساني، بل ربما اختفى من الصورة وربما

يرى البعض هذا أمر طبيعيا فى عصر تحول فيه البشر إلى أرقام صماء فى احصاءات وبيانات وتقارير ودراسات شتى.

ولكن، إذا كان جائزا اختزال بشر من لحم ودم فى أرقام لزوم الحصر والتحليل والمقارنة وغير ذلك مما تقتضيه برامج التنمية، فلا يصح «التجريد» عندما نتعامل مع تلك الأحداث.

فلم يكن منفذو هجمات ١١ سبتمبر وحدهم الذين لم يشعروا بأنهم يقتلون أبرياء لا علاقة لهم بالسياسة الأمريكية وما ينتج عنها من مظالم، فهذه حال الذين فرحوا لهذه الهجمات أو استولى عليهم شعور بالشماتة ضد الولايات المتحدة من منظار أنها ذاقَت بعض ما أذاقته لدول وشعوب عدة فى العالم، وكذلك صانعو القرار الأمريكى الذين قرروا الرد والانتقام عبر عملية أو عمليات عسكرية.

ضحايا، هنا وهناك لا يحسب أحد حسابهم أو لا يوضعون ضمن الأهداف العسكرية والسياسية، وما تطوى عليه من حسابات. ويحدث ذلك فى عصر يقال إنه الأكثر اهتماما بحقوق الإنسان على مر التاريخ!

غير أن هذا الانسان لم يكن له أى اعتبار فى تخطيط وتنفيذ الهجمات على واشنطن ونيويورك، فلو أن مدبرى هذه الهجمات يعرفون للانسان قيمة، لربما استبعدوا مركزالتجارة العالمى من خطتهم الماهرة. فالجناح الغربى فى البنتاجون هو موقع يجوز استهدافه فى أعمال الحرب خصوصا أنه الجناح الذى يضم عسكريين ولا يوجد فيه موظفون إداريون أو عمالة معاونة.

وكان فى إمكان مدبرى الهجمات البحث عن موقع عسكري آخر بديلا من مركز التجارة العالمى، غير أنه لم يكن لديهم دافع لذلك لأن الانسان لا قيمة له عندهم.

وربما يقول قائل إنهم قصدوا هذا المركز الذى استمد اسمه من مجموعة تجارية عالمية شعارها «السلام من خلال التجارة العالمية» لأنه رمز للعولة التى أرادوا تأكيد رفضهم لها غير أن هذا المقصد- المشروع سياسيا- لا يحققه تدمير مركز تجارى يعمل فيه ويتردد عليه آلاف البشر الذين قد لا يعرف بعضهم معنى العولة، وإنما يحصلون على رزقهم فيه عبر عمل حلال ينفقون من دخله على عائلاتهم.



وقد يقول قائل مرة أخرى: إن مدبرى الهجمات أرادوا تأكيد أن الأمريكيين ليسوا أفضل ولا أرقى من غيرهم الذين يموتون أو يقتلون فى مناطق فى العالم من جراء سياسة الولايات المتحدة.

وفضلا عن أن هذه وسيلة «ميكافيلية» شريرة، فهى لا تحقق الغاية التى أرادوها، لأن نسبة كبيرة من العاملين فى مركز التجارة العالمى ليسوا أمريكيين. فهذا المركز تجمع لأهل الأرض تقريبا بقدر ما هو رمز للعملة. وإذا تابعنا البيانات المتوافرة عن القتلى الذين تم انتشال جثثهم والمفقودين الذين هم أكثر عددا فسنجد أن المؤشرات التى تواهرت تدل على أن غير الأمريكيين يمكن أن يشكلوا غالبية الضحايا.

ويمثل هؤلاء الضحايا مختلف الفئات الاجتماعية ولكن الأرجح أن نسبة أصحاب الشركات ومديرها الذين يجوز اعتبارهم رمزا للعملة تقل بكثير عن الموظفين والعمال فى مجالات مختلفة من تشغيل وصيانة وخدمات مختلفة والأكد أن مدبرى الهجمات والذين فرحوا لها شمامسة لم يفكروا فى هؤلاء الضحايا من بسطاء الناس الذين يدافع عنهم المدبرون والشامتون أو على الأقل يقولون ذلك.

ولم يخطر فى بال المديرين والشامتين أن إهدار قيمة الإنسان، يؤدي إلى تجرد وتجريد: تجرد من مشاعر الحزن الفطرية التى تجتاح الانسان عند موت إنسان آخر فما بالنّا بقتله، ومن الاحساس بجلال الموت، وتجريد للموقف السياسى لا مكان فيه لآلاف لقوا حتفهم وكأنهم جزء من صورة مرسومة بالفرشاة ومظلة بالألوان وليسوا بشرا من دم ولحم خلقهم الله ليسعوا فى مناكب الأرض.

هذان التجرد والتجريد نجدهما أيضا فى رد الفعل الأمريكى الذى قال البعض إن «مشاعر بدائية» حركته فى إشارة إلى الرغبة فى الانتقام، فى حين أن هذا النوع من المشاعر لا ينزع- بما فيه من فطرية- إلى استباحة كل شئ وأى شئ فالاستجابة الأمريكية لتحدى الهجمات انطلقت من «اللامشاعر» لا من مشاعر بعينها ومن هنا كان الانفلات من أى ضوابط تعلى من قيمة الانسان سواء كان الاحساس الفطرى بالانتماء إلى البشرية أو كانت قيمة العدل التى تأبى معاقبة إنسان من دون جرم ارتكبه وتؤكد المسؤولية الشخصية للجريمة أو حتى المرجعية الليبرالية التى تجعل الانسان الفرد محور الكون.

وبدا مسئولون أمريكيون لا يعبأون بالتمييز بين  
جناة في أفغانستان أو غيرها ومدنيين محيطين بهم  
ويحولهم القصف الأعمى الانتقامى إلى مجنى عليهم  
بل كان الرئيس بوش الثانى فى مقدمة هؤلاء وهو  
يعلن ببساطة شديدة أن «الولايات المتحدة لن تميز  
بين الارهابيين الذين ارتكبوا الاعتداءات وأولئك  
الذين يؤمنهم».

بل يبدو هذا الانتهاك لقيمة الانسان هينا مقارنة  
بما حفلت به صحف أمريكية من مقالات تبدو مكتوبة  
بالرصاص والمتفجرات وليس بالمداد، ويدعو أصحابها  
إلى الضرب بلا رحمة ولا يحرك مشاعرهم البؤس  
الإنسانى الذى يطل من صور آلاف الأفغان الذين  
يهربون إلى باكستان فزعا من التهديدات الأمريكية  
بضرب بلادهم، وحتى منظمات الإغاثة الغربية، بدءا  
من «الصليب الأحمر» وانتهاء بـ «أطباء بلا حدود»  
تخلت عن واجبها الإنسانى وتركت أفغانستان وهى  
تعلم أن هذا يعنى حرمان بشر لا ذنب لهم من إغاثة  
كانت تقدمها إليهم.

ولذلك يخلو الخطاب عن حرب الخير ضد الشر،

وعن معركة الحضارة ضد البربرية والهجومية، من أدنى مضمون، فالفريقان سواء، فى انتهاك حياة الانسان التى هى أبسط حقوقه وأعلىها قاطبة فالحق فى الحياة يمثل البند الأول فى منظومة حقوق الانسان فى مختلف المرجعيات.

وها هو هذا الحق منتهك بنقض النظر عن هذه المرجعيات، وها هى الحضارة الغربية التى يدق أبنائها على حقوق الانسان فى هذا العصر، تكاد ترسب فى أول اختبار جدى لها، ويكاد يتلاشى الفارق بين حكام أكبر ديمقراطيات العالم وبين قادة لا يتردد الواحد منهم فى التضحية بألاف البشر ارضاء لنزعة توسعية أو تثبيت دعائم حكمه.

وإذ يتضح ذلك فى الصراع الأمريكى- الارهابى ينبغى ألا نكتفى بالحسرة على الانسان أو ننعى الوثائق التى أكدت حقوقه، فليس هذا استسلاما لطرفى هذا الصراع وما يمثلانه من شر وخطر على البشرية، ففى أنحاء عالمنا مثقفون يؤمنون بقيمة الانسان، وفى إمكان هؤلاء الذين ينتمون إلى الحضارات الإنسانية كلها أن يشكلوا ائتلافا للخير فى مواجهة قوى الشر اللتين تجران العالم إلى الوراء

وتدفعانه إلى التدنى إلى الدرك الأسفل الإنسانى  
فلا دولة فى عالم اليوم تستطيع أداء هذا الدور  
التاريخى ولا بديل بالتالى عن المثقفين والمنتديات  
الثقافية الحرة الممثلة لمختلف الحضارات من أجل بناء  
قوة خير تدافع عن الانسان والانسانية.

## المحتويات

٩	مقدمة
	الفصل الأول:
١٧	الإرهاب يخلق عالما جديدا
٢٥	أولا: اثر الإرهاب على مستقبل النظام العالمى
٤٣	ثانيا: صعوبة تجفيف منابع تمويل الإرهاب
٥١	ثالثا: خسائر القوة الأعظم فى الحرب ضد الإرهاب
	الفصل الثانى
٦٩	موقع شبكة بن لادن على خريطة الإسلام
٧٢	أولا: القاعدة شبكة وليست تنظيما
٨٠	ثانيا: خطاب القاعدة تكفيرى أكثر منه جهادى
٨٩	ثالثا: بن لادن... والحركات الإسلامية فى مصر
٩٧	رابعا: ما بين ابن لادن وجيفارا
١٠٥	خامسا: الإرهاب صناعة داخلية لا أمريكية ولا إسرائيلية
١١٢	سادسا: مستقبل القاعدة بعد الحرب
	الفصل الثالث
١٢١	موقعنا بين أمريكا والإرهاب
١٢٤	أولا: مازق سياسة القوة الأمريكية قبل ١١ سبتمبر وبعد
١٥٣	ثانيا: مواقف عربية متهافلة إزاء الصراع الأمريكى، الإرهابى
١٩٣	ثالثا: الشارع العربى والمسلم بين ازمتين
	خاتمة
٢٠٩	كى يبقى مكان للإنسان على كوكبنا

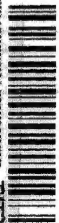




## مكتبة الأسرة

هذا العام نحتفل بينو غ مكتبة الأسرة عامها العاشر وقد أضاعت بثور المعرفة جنبات البيت المصري ياكثر من ٨٠ مليون نسخة كتاب من أمهات الكتب في فروع المعرفة الإنسانية المختلفة.. ومنذ عشرة سنوات تفتحت عيون أطفال كائنا في العاشرة من عمرهم على إصدارات مكتبة الأسرة وكانت زادهم المعرفي عبر السنوات العشرة الماضية لتلهم في تلك العقول الشابة الآن نهم المعرفة من خلال القراءة وكنا ندرك منذ البداية أن المعرفة هي سلاحنا الأمضى لتأخذ مصر مكانتها في ذلك العالم الجديد الذي تتفوق فيه المعرفة على القوة والمال لأنها تجعل الإنسان إلى أفاق لا حدود لها في عالم متغير شعاره ثورة المعلومات وسر كل وسائل الاتصال ولم يكن منطقياً أن نقف مكتوفي الأيدي.. فكانت مكتبة الأسرة بكل أساسية نستقبل بها ذلك العصر الجديد، عصر المعرفة وأنا لتتطلع في الأعوام القادمة الأسرة ثمارها البانعة وتساهم في التغير المعرفي والتكنولوجي لمعطيات العصر لتفسيح المجال بشارك بدور فاعل في تقدم البشرية الجديد لتكون امتداداً حضارياً معاصراً للحضارة الم التي كانت اسم وأقدم الحضارات الإنسانية عبر التاريخ.

Bibliotheca Alexandrina



05422285

سوزانه مبارك

السعد

